



دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معيار المحاسبة للقطاع العام 19
"المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول
المحتملة"



السجل التاريخي لمعيّار المحاسبة للقطاع العام

صدر معيار المحاسبة للقطاع العام 19، *المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة* في 2022م.

منذ ذلك الحين، عُدل معيار المحاسبة للقطاع العام بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام الآتية:

- معيار المحاسبة للقطاع العام 43، *عقود الإيجار* (2023)
- معيار المحاسبة للقطاع العام 44، *الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة* (2023)
- معيار المحاسبة للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* (2024)

جدول الفقرات المعدلة في معيار المحاسبة للقطاع العام 19

الفقرة المُعدلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُدلت بموجبه
6	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 44 (2023)
13	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
27	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
111ل	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
111م	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 44 (2023)
111ن	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
فقرة إرشادات التنفيذ 13	حُذفت	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
فقرة إرشادات التنفيذ 16	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)

الفقرة	الموضوع	الفهرس
	تقديم	
	الهدف	
17-1	النطاق	
11-7	المنافع الاجتماعية	
17-12	استثناءات أخرى من نطاق المعيار	
21-18	تعريفات	
19	المخصصات والالتزامات الأخرى	
21-20	العلاقة بين المخصصات والالتزامات المحتملة	
43-22	الإثبات	
34-22	المخصصات	
24-23	الواجب الحالي	
30-25	الحدث السابق	
32-31	التدفق الخارج المحتمل لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة	
34-33	تقدير موثوق للواجب	
38-35	الالتزامات المحتملة	
43-39	الأصول المحتملة	
62-44	القياس	
49-44	التقدير الأفضل	
52-50	المخاطر وعدم التأكد	
57-53	القيمة الحالية	
60-58	الأحداث المستقبلية	
62-61	الاستبعاد المتوقع للأصول	
68-63	التعويضات	
70-69	التغييرات في المخصصات	
72-71	استخدام المخصصات	
96-73	تطبيق قواعد الإثبات والقياس	
75-73	صافي العجز التشغيلي المستقبلي	
80-76	العقود المتوقعة خسارتها	
96-81	إعادة الهيكلة	
92-90	بيع أو تحويل العمليات	
96-93	مخصصات إعادة الهيكلة	
109-97	الإفصاح	
110	أحكام انتقالية	
112-111	تاريخ السريان	

	الدراسة المرفقة بالمعيار
--	--------------------------

تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 19/المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة في فقرات الهدف والفقرات 1-112. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 19 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 19 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 19 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخِلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 19 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 44، الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2022 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 45، العقارات والآلات والمعدات المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، وأُبقِيَ على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار.

تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

الهدف

هدف هذا المعيار هو (أ) تعريف المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة، و(ب) تحديد الظروف التي يجب فيها إثبات المخصصات وكيفية قياسها وما هي الإفصاحات التي يجب إجراؤها عن هذه المخصصات. يتطلب المعيار أيضا الإفصاح عن معلومات معينة عن الالتزامات المحتملة والأصول المحتملة في الإفصاحات المرفقة بالقوائم المالية، لتمكين المستخدمين من فهم طبيعتها وتوقيتها ومبلغها.

النطاق

1. يجب على الجهة التي تعد وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار في المحاسبة عن المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة، باستثناء:
 - أ. المنافع الاجتماعية الواقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 42؛ و
 - ب. [حذفت].
 - ج. تلك الناشئة عن عقود تحت التنفيذ، بخلاف عندما يكون العقد متوقعا خسارته، مع مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الفقرة؛ و
 - د. عقود التأمين التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي العلاقة الذي يتناول عقود التأمين؛ و
 - هـ. تلك التي يغطيها معيار محاسبة آخر للقطاع العام؛ و
 - و. تلك الناشئة فيما يتعلق بضرائب الدخل أو ما يعادل ضرائب الدخل؛ و
 - ز. تلك الناشئة عن منافع الموظفين، فيما عدا منافع إنهاء التوظيف التي تنشأ كنتيجة لإعادة الهيكلة، التي يتناولها هذا المعيار.
2. [حذفت].
3. [حذفت].
4. لا ينطبق هذا المعيار على الأدوات المالية (بما في ذلك الضمانات) الواقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41، *الأدوات المالية*.
- 4أ. لا ينطبق هذا المعيار على العوض المحتمل لجهة مستحوذة في تجميع لعمليات في القطاع العام والذي يقع ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 40، *تجميع العمليات في القطاع العام*.
5. [حذفت].
6. يطبق هذا المعيار على مخصصات إعادة الهيكلة (بما في ذلك العمليات غير المستمرة). عندما ينطبق على إعادة هيكلة تعريف العملية غير المستمرة، قد تكون إفصاحات إضافية مطلوبة بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 44، *الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة*.
- 6أ. يوفر هذا المعيار إرشادات بشأن تحديد ما إذا كان ينشأ مخصص عن الخدمات الجماعية والفردية وتحديد توقيت نشوئه في حال نشوئه (فقرات إرشادات التطبيق 2-20).
7. [حذفت].

8. [حذفت].

9. [حذفت].

10. [حذفت].

11. [حذفت].

استثناءات من نطاق المعيار

12. لا ينطبق هذا المعيار على العقود تحت التنفيذ ما لم تكن عقوداً يتوقع خسارتها.

13. عندما يتناول معيار محاسبة آخر للقطاع العام نوعاً محدداً من المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة، تطبق الجهة ذلك المعيار بدلاً من هذا المعيار. على سبيل المثال، يتم تناول أنواع معينة من المخصصات في المعايير عن:
أ. عقود الإنشاء (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 11، عقود الإنشاء)؛ و
ب. عقود الإيجار (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 43، عقود الإيجار). وبالرغم من ذلك، ينطبق هذا المعيار على أي عقد إيجار يصبح عقداً يتوقع خسارته قبل تاريخ بداية عقد الإيجار حسبما هو معرف في معيار المحاسبة للقطاع العام 43. وينطبق هذا المعيار أيضاً على عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار التي يكون فيها الأصل محل العقد ذا قيمة منخفضة التي تتم المحاسبة عنها وفقاً للفقرة 7 من معيار المحاسبة للقطاع العام 43 والتي قد أصبحت عقوداً يتوقع خسارتها.

14. لا ينطبق هذا المعيار على مخصصات ضرائب الدخل أو ما يعادل ضريبة الدخل (توجد الإرشادات المتعلقة بالمحاسبة عن ضرائب الدخل في معيار المحاسبة الدولي 12، ضرائب الدخل) ولا ينطبق كذلك على المخصصات الناشئة عن منافع الموظفين (توجد الإرشادات المتعلقة بالمحاسبة عن منافع الموظفين في معيار المحاسبة للقطاع العام 39، منافع الموظفين).

15. قد ترتبط معالجة بعض المبالغ كمخصصات بإثبات الإيراد، على سبيل المثال، عندما تقدم الجهة ضمانات مقابل رسم ما. لا يتطرق هذا المعيار لموضوع إثبات الإيراد. ويحدد معيار المحاسبة للقطاع العام 9، الإيراد من المعاملات التبادلية الحالات التي يتم فيها إثبات الإيراد من المعاملات التبادلية، كما يقدم إرشادات عملية حول تطبيق ضوابط الإثبات. لا يغير هذا المعيار متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 9.

16. يعرف هذا المعيار المخصصات بأنها التزامات ذات توقيت أو مبلغ غير مؤكد. في بعض البلدان، قد يستخدم مصطلح المخصص أيضاً في سياق بنود مثل الاستهلاك، والهبوط في قيمة الأصول، والديون المشكوك في تحصيلها؛ هذه البنود هي تعديلات على القيم الدفترية لأصول ولا يتم تناولها في هذا المعيار.

17. تحدد معايير محاسبة للقطاع العام أخرى ما إذا كانت ستتم معالجة النفقات كأصول أم كمصروفات. هذه المسائل لا يتم تناولها في هذا المعيار. تبعاً لذلك، لا يحظر هذا المعيار ولا يتطلب رسملة التكاليف المثبتة عند تكوين مخصص معين.

تعريفات

18. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها:

الخدمات الجماعية هي خدمات تُقدم من قبل جهة قطاع عام إلى جميع أعضاء المجتمع في الوقت نفسه ويقصد بها أن تعالج احتياجات المجتمع ككل.

الواجب الضمني هو واجب مستمد من تصرفات الجهة حيث تكون:
أ. قد أبدت لأطراف أخرى بحكم ممارسة سابقة متعارف عليها، أو بموجب سياسات معلنة أو بيان حالي محدد بشكل كاف، أنها ستقبل مسؤوليات معينة؛ و
ب. نتيجة لذلك، تكون الجهة قد كونت لدى تلك الأطراف الأخرى توقعاً سليماً بأنها سوف تفي بتلك المسؤوليات.

الأصل المحتمل هو أصل ممكن ينشأ عن أحداث سابقة وسوف يتأكد وجوده فقط بوقوع أو عدم وقوع واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة والتي ليست كلها ضمن سيطرة الجهة.

الالتزام المحتمل هو:
أ. واجب ممكن ينشأ عن أحداث سابقة وسوف يتأكد وجوده فقط بوقوع أو عدم وقوع واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة والتي ليست كلها ضمن سيطرة الجهة؛ أو
ب. واجب حالي ينشأ عن أحداث سابقة ولكن لم يتم إثباته لأنه:
(1) من غير المحتمل أنه سوف يُتطلب تدفق خارج لمراد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة لتسوية الواجب؛ أو
(2) لا يمكن قياس مبلغ الواجب بموثوقية¹ كافية.

العقود تحت التنفيذ هي العقود التي لم يقم فيها أي من طرفي التعاقد بأداء أي من واجباته أو قام كلا الطرفين بأداء واجباتهما جزئياً إلى حد متساوي.

الخدمات الفردية هي سلع وخدمات تُقدم إلى أفراد و/أو أسر من قبل جهة قطاع عام ويُقصد بها أن تعالج احتياجات المجتمع ككل.

الواجب النظامي هو واجب مستمد من:
أ. عقد (من خلال شروطه الصريحة أو الضمنية)؛ أو
ب. تشريع؛ أو
ج. أعمال آخر للأنظمة.

الحادث الملزم هو حدث يُنشأ واجباً نظامياً أو ضمناً ينتج عنه عدم وجود بديل واقعي للجهة لتسوية ذلك الواجب.

عقد متوقع خسارته هو عقد لتبادل أصول أو خدمات تتجاوز فيه التكاليف التي لا يمكن تجنبها للوفاء بالواجبات بموجب العقد المنافع الاقتصادية أو الخدمات الممكنة المتوقعة استلامها بموجب العقد.

المخصص هو التزام غير مؤكد التوقيت أو المبلغ.

¹ المعلومات الموثوقة تكون خالية من الخطأ والتمييز ذي الأهمية النسبية، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتعبير بموثوقية عما تصرّح أنها تعبر عنه أو عما يمكن أن يتوقع بشكل معقول أنها تعبر عنه. وتناقش الفقرة 16 من أساس الاستنتاجات المرافق لمعيّار المحاسبة للقطاع العام 1 المدخل الانتقالي لتوضيح الموثوقية.

إعادة الهيكلة هي برنامج يتم التخطيط له والتحكم به من قبل الإدارة، ويغير بشكل ذي أهمية نسبية إما:

أ. نطاق أنشطة الجهة؛ أو

ب. الطريقة التي يتم بها تنفيذ تلك الأنشطة.

وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

المخصصات والالتزامات الأخرى

19. يمكن تمييز المخصصات عن الالتزامات الأخرى مثل الذمم الدائنة والمصروفات المستحقة نظراً لأنه هناك عدم تأكيد حول توقيت أو مبلغ النفقات المستقبلية المطلوبة عند تسويتها. وفي المقابل:

أ. الذمم الدائنة هي التزامات بالدفع مقابل سلع أو خدمات قد تم استلامها أو توريدها وقد تم فوترتها أو الاتفاق رسمياً بشأنها مع المورد؛ و

ب. المصروفات المستحقة هي التزامات بالدفع مقابل سلع أو خدمات قد تم استلامها أو توريدها، ولكن لم يتم الدفع مقابلها أو فوترتها أو الاتفاق رسمياً مع المورد بشأنها، بما في ذلك المبالغ المستحقة للموظفين (على سبيل المثال، المبالغ المتعلقة بالأجر المستحق للإجازة). على الرغم من أنه من الضروري أحياناً تقدير مبلغ أو توقيت المصروفات المستحقة، إلا أن عدم التأكد منها يكون عموماً أقل بكثير من ذلك المتعلق بالمخصصات.

غالباً ما يتم التقرير عن المصروفات المستحقة على أنها جزء من الذمم الدائنة، بينما يتم التقرير عن المخصصات بشكل منفصل.

العلاقة بين المخصصات والالتزامات المحتملة

20. بشكل عام، تعتبر جميع المخصصات محتملة لأنها غير مؤكدة من حيث التوقيت أو المبلغ. بالرغم من ذلك، وفي إطار هذا المعيار، يستخدم مصطلح محتمل للالتزامات والأصول التي لم يتم إثباتها لأن وجودها لن يتأكد إلا من خلال وقوع أو عدم وقوع واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة وغير المسيطر عليها بشكل كامل من قبل الجهة. بالإضافة إلى ذلك، يُستخدم مصطلح الالتزام المحتمل للالتزامات التي لا تستوفي ضوابط الإثبات.

21. يميز هذا المعيار بين:

أ. المخصصات - التي يتم إثباتها كالتزامات (بافتراض أنه من الممكن إجراء تقدير موثوق) لأنها واجبات حالية ومن المحتمل أن تتطلب تدفقا خارجا لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة لتسوية الواجبات؛ و

ب. الالتزامات المحتملة- التي لم يتم إثباتها كالتزامات لأنها إما:

(1) واجبات ممكنة، إذ لا يزال يتعين التأكد مما إذا كان على الجهة واجباً حالياً يمكن أن يؤدي إلى تدفق خارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة؛ أو

(2) واجبات حالية لا تستوفي ضوابط الإثبات الواردة في هذا المعيار (نظراً لأنه من غير المحتمل أنها سوف تتطلب تدفقا خارجا لموارد تنطوي على منافع

الاقتصادية أو خدمات متوقعة لتسوية الواجب، أو لأنه لا يمكن إجراء تقدير موثوق به بدرجة كافية لمبلغ الواجب).

الإثبات

المخصصات

22. يجب إثبات مخصص عندما:
- أ. يكون على الجهة واجب حالي (نظامي أو ضمني) نتيجة لحدث سابق؛ و
 - ب. يكون من المحتمل أنه سوف يُطلب تدفق خارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة لتسوية الواجب؛ و
 - ج. يمكن إجراء تقدير موثوق لمبلغ الواجب.
- وإذا لم يتم استيفاء هذه الشروط، يجب ألا يُثبت مخصص.

الواجب الحالي

23. لا يكون واضحاً في بعض الحالات ما إذا كان يوجد واجب حالي. في هذه الحالات، يعتبر حدث سابق أنه منشئ لواجب حالي إذا، كان من المرجح بدرجة أكبر - أخذاً في الاعتبار جميع الأدلة المتاحة - وجود واجب حالي في تاريخ القوائم المالية.
24. في معظم الحالات، سيكون واضحاً ما إذا كان حدث سابق قد أدى إلى نشوء واجب حالي أم لا. وفي حالات أخرى، مثل وجود دعوى قضائية، قد يكون هناك جدل حول ما إذا كانت قد وقعت أحداث معينة أو فيما إذا كانت تلك الأحداث قد ترتب عليها واجب حالي. في مثل هذه الحالات، تحدد الجهة ما إذا كان يوجد واجب حالي في تاريخ القوائم المالية أخذاً في الاعتبار كافة الأدلة المتاحة، بما في ذلك، رأي الخبراء على سبيل المثال. يتضمن الدليل الذي يؤخذ في الاعتبار أية أدلة إضافية تتوافر من الأحداث التي تقع بعد تاريخ القوائم المالية. بناءً على هذا الدليل:
- أ. عندما يكون احتمال وجود واجب حالي في تاريخ القوائم المالية أكبر من احتمال عدم وجوده، تثبت الجهة مخصصاً (إذا استوفيت ضوابط الإثبات)؛ و
 - ب. عندما يكون احتمال عدم وجود واجب حالي في تاريخ القوائم المالية أكثر من احتمال وجوده، تفصح الجهة عن الالتزام المحتمل، ما لم تكن إمكانية تدفق خارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة ضئيلة (أنظر الفقرة 100).

الحدث السابق

25. يسمى الحدث السابق الذي يؤدي إلى نشوء واجب حالي حدثاً ملزماً. ولكي يكون الحدث ملزماً، من الضروري ألا يكون لدى الجهة بديلاً واقعياً لتسوية الواجب الذي ينتجه الحدث. ولا تكون الحال كذلك إلا عندما:
- أ. يمكن إنفاذ تسوية الواجب بموجب النظام؛ أو
 - ب. في حال الواجب الضمني، عندما يؤدي الحدث (والذي قد يكون تصرفاً من قبل الجهة) إلى نشوء توقعات صحيحة لدى الأطراف الأخرى بأن الجهة ستفي بالواجب.
26. تتناول القوائم المالية المركز المالي للجهة في نهاية فترة قوائمها المالية وليس مركزها المحتمل في المستقبل. لذلك، لا يُثبت مخصص للتكاليف التي يلزم تكبدها للاستمرار في تنفيذ الأنشطة المستمرة للجهة في المستقبل. الالتزامات - فقط - التي يتم إثباتها في قائمة المركز المالي للجهة هي تلك الموجودة في تاريخ القوائم المالية.

27. يتم إثبات الواجبات التي تنشأ عن أحداث سابقة والموجودة بشكل مستقل عن التصرفات المستقبلية للجهة (أي الأداء المستقبلي لأنشطتها) فقط كمخصصات. من الأمثلة على مثل هذه الواجبات الغرامات أو تكاليف تنظيف الأضرار البيئية غير النظامية التي يفرضها التشريع على جهة القطاع العام. قد تؤدي تسوية كل من هذين الواجبين إلى تدفق خارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة بغض النظر عن التصرفات المستقبلية لجهة القطاع العام تلك. على نحو مماثل، قد تثبت جهة القطاع العام مخصصاً لتكاليف إزالة تشييدات دفاعية أو محطة طاقة نووية مملوكة للحكومة بالقدر الذي تلزم فيه جهة القطاع العام بمعالجة الأضرار التي تسببت فيها. يتناول معيار المحاسبة للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* البنود الواردة ضمن تكلفة الأصل، بما في ذلك تكاليف التفكيك وإعادة الموقع إلى ما كان عليه. على العكس من ذلك، وبسبب متطلبات نظامية أو ضغوط شعبية، أو الرغبة في إبراز قيادة المجتمع المحلي، قد تعتزم الجهة أو تحتاج إلى تحمل نفقات للعمل بطريقة معينة في المستقبل. من الأمثلة على ذلك عندما تقرر جهة قطاع عام تركيب أنظمة تحكم في العوادم على مجموعة معينة من مركباتها، أو عندما يقرر مختبر حكومي تركيب وحدات استخراج لحماية الموظفين من أبخرة مواد كيماوية معينة. نظراً لأنه يمكن للجهات تجنب النفقات المستقبلية عن طريق تصرفاتها في المستقبل وذلك بتغيير طريقة عمليتها على سبيل المثال، فلا يكون لديها أي واجب حالي عن تلك النفقات المستقبلية، ولا يتم إثبات أي مخصص.
28. يشمل الواجب دائماً طرفاً آخر وهو الذي يُستحق له الواجب. مع ذلك، فإنه من غير الضروري معرفة هوية الطرف الذي يستحق له الواجب، ففي الواقع، قد يكون الواجب نحو المجتمع ككل. نظراً لأن الواجب ينطوي دائماً على تعهد تجاه طرف آخر، فإن ذلك يستتبع ألا يؤدي قرار تتخذه إدارة الجهة أو الهيئة الحاكمة² أو الجهة المسيطرة إلى نشوء واجب ضمني في تاريخ القوائم المالية ما لم يتم إبلاغ القرار قبل تاريخ القوائم المالية إلى أولئك المتأثرين به بطريقة محددة بشكل كاف لخلق توقع صحيح لديهم بأن الجهة سوف تؤدي مسؤولياتها.
29. إن الحدث الذي لا يؤدي مباشرة إلى نشوء واجب قد يؤدي إلى ذلك في تاريخ لاحق، بسبب التغيرات في النظام أو بسبب إجراء (على سبيل المثال، بيان عام محدد بشكل كاف) من قبل الجهة يؤدي إلى واجب ضمني. على سبيل المثال، عندما تتسبب وكالة حكومية في وقوع ضرر بيئي، قد لا يكون هناك واجب بمعالجة ما يترتب عليه. مع ذلك، سوف يصبح التسبب في الضرر حدثاً ملزماً عندما يتطلب نظام جديد معالجة الضرر القائم، أو عندما تقبل الحكومة المسيطرة أو الوكالة الفردية بشكل علني المسؤولية عن المعالجة بطريقة تُنشئ واجباً ضمناً.
30. عندما لا يكون قد تم بعد وضع تفاصيل نظام جديد مقترح بشكلها النهائي، ينشأ واجب فقط عندما يكون في حكم المؤكد أن التشريع سيتم سنه بالصيغة الواردة في مشروع النظام. ولغرض هذا المعيار، تتم معالجة مثل هذا الواجب على أنه واجب نظامي. ومع ذلك، فإن الاختلافات في الظروف المحيطة بسن الأنظمة غالباً ما تجعل من المستحيل تحديد حدث واحد بمفرده يمكن أن يجعل سن النظام في حكم المؤكد. وفي العديد من الحالات، لا يكون من الممكن الحكم على ما إذا كان في حكم المؤكد أن نظام جديد مقترح سيتم سنه بالصيغة

² يوضح معيار المحاسبة للقطاع العام 20، الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة مصطلح "الهيئة الحاكمة".

الواردة في مشروع النظام، ويجب إرجاء أي قرار حول وجود واجب إلى أن يتم سن النظام المقترح.

التدفق الخارج المحتمل لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة

31. كي يكون الالتزام مؤهلاً للإثبات، فإنه يجب أن يكون هناك ليس فقط واجب حالي ولكن أيضاً، احتمال تدفق خارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة لتسوية ذلك الواجب. لغرض هذا المعيار، يعتبر التدفق الخارج لموارد أو حدث آخر على أنه محتمل إذا كان احتمال وقوعه أكبر من احتمال عدم وقوعه، أي أن يكون احتمال وقوع الحدث أكبر من احتمال عدم وقوعه. عندما يكون من غير المحتمل وجود واجب حالي، تفصح الجهة عن الالتزام المحتمل، ما لم يكن احتمال حدوث التدفق الخارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة ضئيلاً (أنظر الفقرة 100).

32. عندما يكون هناك عدد من الواجبات المماثلة (على سبيل المثال، واجب حكومة بتعويض الأفراد الذين استلموا دماً ملوثاً من مستشفى مملوك للحكومة)، يتم تحديد احتمال أن يكون التدفق الخارج مطلوباً في التسوية من خلال دراسة فئة الواجبات ككل. على الرغم من أن احتمال التدفق الخارج لبند واحد قد تكون قليلة، إلا أنه يجوز أن تكون هناك حاجة لبعض التدفق الخارج للموارد لتسوية فئة الواجبات ككل. في هذه الحالة، يتم إثبات مخصص (إذا استوفيت ضوابط الإثبات الأخرى).

تقدير موثوق للواجب

33. يعتبر استخدام التقديرات هو جزء أساسي في إعداد القوائم المالية ولا يقلل من موثوقيتها. هذا الأمر صحيح خصوصاً في حالة المخصصات، التي تعتبر بطبيعتها غير مؤكدة بدرجة أكبر من معظم الأصول أو الالتزامات الأخرى. باستثناء الحالات النادرة جداً، تكون الجهة قادرة على تحديد نطاق من النتائج المحتملة وبالتالي تستطيع إجراء تقدير للواجب موثوق بشكل كاف ليتم استخدامه لإثبات المخصص.

34. في الحالات النادرة جداً عندما لا يمكن إجراء تقدير موثوق، يكون هناك التزام لا يمكن إثباته. يتم الإفصاح عن ذلك الالتزام كالتزام محتمل (أنظر الفقرة 100).

الالتزامات المحتملة

35. يجب ألا تثبت الجهة التزاماً محتملاً.

36. يتم الإفصاح عن الالتزام المحتمل، كما تتطلب الفقرة 100، إلا إذا كان احتمال حدوث التدفق الخارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمة ضئيل.

37. عندما تكون الجهة مسؤولة بشكل مشترك أو جزئي عن واجب، تتم معالجة ذلك الجزء من الواجب الذي يُتوقع أن يتم تلييته من قبل أطراف أخرى على أنه التزام محتمل. على سبيل المثال، في حالة وجود دين على ترتيب مشترك، تتم معالجة الجزء من الواجب الذي سيتم الوفاء به من قبل المشاركين الآخرين في الترتيب المشترك كالتزام محتمل. تثبت الجهة مخصصاً لذلك الجزء من الواجب الذي يحتمل أن يؤدي إلى حدوث تدفق خارج لموارد تنطوي

على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة له، باستثناء حالات نادرة عندما لا يمكن إجراء تقدير موثوق.

38. قد تتطور الالتزامات المحتملة بطريقة لم تكن متوقعة عند نشأتها. لذلك، يتم تقويمها بشكل مستمر لتحديد ما إذا حدوث تدفق خارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة قد أصبح أمراً محتملاً. إذا أصبح من المحتمل أن التدفق الخارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة سيكون مطلوباً لبند سبق معالجته كالتزام محتمل، فإنه يتم إثبات مخصص في القوائم المالية للفترة التي يتغير فيها الاحتمال (فيما عدا الظروف النادرة جداً حيث لا يمكن إجراء تقدير موثوق). على سبيل المثال، قد تنتهك جهة حكومية محلية نظاماً بيئياً ولكن يبقى من غير الواضح ما إذا حدث ضرر للبيئة أم لا. عندما يصبح واضحاً في وقت لاحق حدوث الضرر وأن المعالجة مطلوبة، سوف تثبت الجهة مخصصاً نظراً لأن التدفق الخارج لمنافع اقتصادية أصبح أمراً محتملاً الآن.

الأصول المحتملة

39. يجب ألا تثبت الجهة أصلاً محتملاً.

40. تنشأ الأصول المحتملة عادة عن أحداث غير مخطط لها أو أخرى غير متوقعة والتي (أ) لا تقع تحت السيطرة الكاملة للجهة، و(ب) تؤدي إلى نشوء احتمالية تدفق داخل لمنافع اقتصادية أو خدمات متوقعة للجهة. من الأمثلة على ذلك مطالبة تسعى الجهة لتحقيقها من خلال دعوى قضائية، حيث تكون النتيجة غير مؤكدة.

41. لا يتم إثبات الأصول المحتملة في القوائم المالية نظراً لأن ذلك قد يؤدي إلى إثبات إيراد قد لا يتحقق أبداً. مع ذلك، عندما يكون تحقق الإيراد مؤكداً بشكل فعلي، فإن الأصل ذو الصلة لا يكون أصلاً محتملاً ويكون إثباته مناسباً.

42. يتم الإفصاح عن الأصل المحتمل، كما تتطلب الفقرة 105، عندما يكون التدفق الداخل للمنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة أمراً محتملاً.

43. يتم تقويم الأصول المحتملة بشكل مستمر للتأكد من أن القوائم المالية تعكس التطورات بشكل مناسب. إذا أصبح من المؤكد فعلياً أنه سينشأ تدفق داخل لمنافع اقتصادية أو خدمات متوقعة وأنه يمكن قياس قيمة الأصل بشكل موثوق، فإنه يتم إثبات الأصل والإيراد ذي الصلة في القوائم المالية للفترة التي يحدث فيها التغير. إذا أصبح التدفق الداخل لمنافع اقتصادية أو خدمات متوقعة أمراً محتملاً، تفصح الجهة عن الأصل المحتمل (أنظر الفقرة 105).

القياس

التقدير الأفضل

44. يجب أن يكون المبلغ المثبت كمخصص هو أفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية الواجب الحالي في تاريخ القوائم المالية.

45. إن أفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية الواجب الحالي هو المبلغ الذي قد تدفعه الجهة بشكل معقول لتسوية الواجب في تاريخ القوائم المالية أو لتحويله لطرف ثالث في ذلك التاريخ. غالباً ما يكون من المستحيل أو من المكلف جداً تسوية أو تحويل الواجب في تاريخ القوائم المالية. مع ذلك، يقدم المبلغ الذي قد تدفعه الجهة بشكل معقول لتسوية أو تحويل الواجب أفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية الواجب الحالي في تاريخ القوائم المالية.
46. يتم تحديد تقديرات النتيجة والأثر المالي من خلال حكم إدارة الجهة، والمدعوم بالخبرة في عمليات مماثلة، وفي بعض الحالات، من خلال تقارير الخبراء المستقلين. تتضمن الأدلة التي تؤخذ في الاعتبار أي دليل إضافي يتوافر من الأحداث بعد تاريخ القوائم المالية.

مثال
يقدم مختبر طبي حكومي الماسحات التشخيصية بالموجات فوق الصوتية لمراكز طبية ومستشفيات مملوكة للحكومة والقطاع الخاص على أساس استرداد التكلفة بالكامل. يتم تقديم المعدات للمراكز الطبية بضمان يتم بموجبه تغطية تكلفة إصلاحات أية عيوب تصبح واضحة في فترة الستة شهور الأولى بعد الشراء. إذا تم اكتشاف عيوب ثانوية في كافة المعدات المقدمة، قد تنشأ تكاليف إصلاح بقيمة مليون ريال سعودي. أما إذا تم اكتشاف عيوب رئيسة في كافة المعدات المقدمة، قد تنشأ تكاليف إصلاح قيمتها 4 مليون ريال سعودي. تشير الخبرة السابقة للمختبر وتوقعاته المستقبلية إلى أن 75% من المعدات، للسنة القادمة، لن تكون بها عيوب، وأن 20% من المعدات ستشتمل على عيوب ثانوية وأن 5% من المعدات ستشتمل على عيوب رئيسة. وفقاً للفقرة 32، يُقوّم المختبر احتمال تدفق خارج لتلبية واجبات الضمان ككل. وتكون القيمة المتوقعة لتكلفة الإصلاحات كالتالي: (75% من لا شيء) + (20% من 1 مليون) + (5% من 4 مليون) = 400,000

47. يتم معالجة عدم التأكد بالمبلغ الذي سيتم إثباته كمخصص من خلال وسائل متنوعة حسب الظروف. عندما يكون المخصص الذي يتم قياسه مرتبطاً بعدد كبير من البنود، يتم تقدير الواجب من خلال وزن كافة النتائج المحتملة تبعاً للاحتمالات المرتبطة بها. ويطلق على هذه الطريقة الإحصائية للتقدير "القيمة المتوقعة". وعليه، سيختلف المخصص بحسب ما إذا كان احتمال خسارة مبلغ معين هو على سبيل المثال 60% أو 90%. عندما يوجد مدى مستمر من النتائج المحتملة، وتكون كل نقطة في ذلك المدى محتملة بنفس درجة احتمال أي نقطة أخرى، يتم استخدام نقطة الوسط في المدى.
48. عندما يتم قياس واجب واحد، فإن النتيجة الفردية الأكثر ترجيحاً قد تكون هي أفضل تقدير للالتزام. مع ذلك، حتى في هذه الحالة، تدرس الجهة النتائج الأخرى المحتملة. عندما تكون النتائج المحتملة الأخرى على الأغلب إما أعلى أو أقل من النتيجة الأكثر ترجيحاً، فإن التقدير الأفضل سيكون بمبلغ أعلى أو أقل. على سبيل المثال، إذا كان على الحكومة معالجة خطأ كبير في مركبة دفاعية قامت بإنشائها لحكومة أخرى، فإن النتيجة الفردية الأكثر ترجيحاً قد تكون نجاح الإصلاح من أول محاولة بتكلفة تبلغ 100,000 ريال سعودي، ولكن يتم تكوين مخصص بمبلغ أكبر إذا كانت هناك احتمال هام لضرورة إجراء المزيد من المحاولات.

49. يتم قياس المخصص قبل الضريبة أو ما يعادل الضريبة. ويوفر معيار المحاسبة الدولي 12 الإرشاد حول التعامل مع التبعات الضريبية لمخصص ما.

المخاطر وعدم التأكد

50. يجب أخذ المخاطر وحالات عدم التأكد المحيطة حتماً بالعديد من الأحداث والظروف في الاعتبار للتوصل لأفضل تقرير لمخصص.

51. تصف المخاطر التقلب في النتائج. وقد يؤدي التعديل تبعاً للمخاطر إلى زيادة المبلغ الذي يتم به قياس الالتزام. من الضروري توخي الحذر عند اتخاذ أحكام في ظل أوضاع عدم التأكد، بحيث لا يتم إظهار الإيراد أو الأصول بأكبر من قيمتها، ولا يتم إظهار المصروفات أو الالتزامات بأقل من قيمتها. مع ذلك، فإن عدم التأكد لا يبرر إنشاء مخصصات مفرطة أو مبالغة مقصودة في قيمة الالتزامات. فعلى سبيل المثال، إذا تم توخي الحيلة عند تقدير التكاليف المتوقعة ذات النتيجة السلبية بشكل خاص، فلا تتم عندها معالجة تلك النتيجة بشكل متعمد على أنها محتملة بدرجة أكبر مما هو في الواقع. من الضروري بذل العناية لتجنب تكرار التعديلات تبعاً للمخاطر وعدم التأكد مع ما يترتب على ذلك من مبالغة في قيمة المخصص.

52. يتم الإفصاح عن حالات عدم التأكد التي تحيط بمبلغ النفقات بموجب الفقرة 98(ب).

القيمة الحالية

53. عندما يكون أثر القيمة الزمنية للنقود ذا أهمية نسبية، يجب أن يكون مبلغ المخصص هو القيمة الحالية للنفقات المتوقعة أن تكون مطلوبة لتسوية الواجب.

54. بسبب القيمة الزمنية للنقود، تعتبر المخصصات التي ترتبط بالتدفقات النقدية الخارجة التي تنشأ مباشرة بعد تاريخ القوائم المالية يتوقع منها خسارة بدرجة أكبر مقارنة بتلك التدفقات النقدية الخارجة التي تنشأ لاحقاً بنفس المبلغ. لذلك، يتم خصم المخصصات، عندما يكون الأثر ذا أهمية نسبية.

عندما يتم خصم المخصص على مدى عدد من السنوات، فإن القيمة الحالية للمخصص ستزداد كل سنة كلما اقترب المخصص من الموعد المتوقع للتسوية (أنظر المثال التوضيحي).
55. تتطلب الفقرة 97 (هـ) من هذا المعيار الإفصاح عن الزيادة في المبلغ المخصوم خلال الفترة والناجم من انقضاء الوقت.

56. يجب أن يكون معدل (أو معدلات) الخصم عبارة عن معدل (أو معدلات) قبل الضريبة والذي يعكس تقويمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الخاصة بالالتزام. ويجب ألا يعكس معدل (معدلات) الخصم المخاطر التي لأجلها تم تعديل تقديرات التدفق النقدي المستقبلي.

57. في بعض الدول، يتم فرض ضرائب دخل أو ما يعادل لضرائب الدخل على فائض جهة القطاع العام الخاص بالفترة، في حالة فرض مثل ضرائب الدخل هذه على جهات قطاع عام، ينبغي أن يكون معدل الخصم المختار هو معدل ما قبل الضريبة.

الأحداث المستقبلية

58. يجب أن تنعكس الأحداث المستقبلية التي قد تؤثر على المبلغ المطلوب لتسوية الواجب ما على مبلغ المخصص عندما يكون هناك دليل موضوعي كاف على أنها ستحدث.

59. قد تكون الأحداث المستقبلية المتوقعة مهمة بشكل خاص عند قياس المخصصات. على سبيل المثال، يجوز ربط واجبات معينة بمؤشر أسعار وذلك لتعويض المتأثرين بنتائج التضخم أو التغيرات المحددة الأخرى في الأسعار. إذا كان هناك دليل كافي على معدلات متوقعة محتملة للتضخم فإنه يجب أن ينعكس في مبلغ المخصص. من الأمثلة الأخرى على الأحداث المستقبلية التي قد تؤثر على مبلغ المخصص اعتقاد الحكومة بأن تكلفة تنظيف القار والرماد والملوثات الأخرى المرتبطة بموقع مصنع غاز في نهاية حياته ستتنخفض بسبب التغيرات المستقبلية في التقنية. في هذه الحالة، يعكس المبلغ المثبت للتكلفة التي يتوقع المراقبون المؤهلون فنياً والموضوعيون بشكل معقول أن يتم تكبدها، مع الأخذ في الاعتبار كافة الأدلة المتاحة المتعلقة بالتقنية التي سوف تتوفر في وقت التنظيف. تبعاً لذلك فمن المناسب أن يتم، على سبيل المثال، تضمين تخفيضات التكلفة المتوقعة المرتبطة بالخبرة المتزايدة في تطبيق التقنية الحالية أو التكلفة المتوقعة لتطبيق التقنية المالية على عملية تنظيف أكبر أو أكثر تعقيداً مما سبق القيام به. مع ذلك، لا تتوقع الجهة تطوير تقنية جديدة بشكل كامل للتنظيف ما لم تدعمها أدلة موضوعية كافية.

60. قد يؤثر أثر التشريع الجديد المحتمل على مبلغ واجب قائم على الحكومة أو جهة قطاع عام فردية ويجب أن يتم أخذه في الاعتبار عند قياس ذلك الواجب عندما يتوفر دليل موضوعي كافي على أنه من المؤكد فعلياً أنه سيتم سن التشريع. يؤدي تنوع الظروف التي تنشأ خلال التطبيق إلى أن تجعل من المستحيل تحديد حدث واحد يقدم الدليل الموضوعي الكافي في كل حالة. تكون الأدلة مطلوبة بالنسبة لكل من (أ) ما سيطلبه تشريع، (ب) وما إذا كان مؤكداً فعلياً أن يتم سن التشريع وتنفيذه في الوقت المناسب. وفي العديد من الحالات، لن يتوفر الدليل الموضوعي الكافي إلى أن يتم سن التشريع الجديد.

الاستبعاد المتوقع للأصول

61. يجب ألا تؤخذ بالحسبان المكاسب من الاستبعاد المتوقع للأصول عند قياس مخصص.
62. لا تؤخذ المكاسب من الاستبعاد المتوقع للأصول بالحسبان عند قياس مخصص، حتى ولو كان الاستبعاد المتوقع يرتبط على نحو وثيق بالحدث الذي يؤدي إلى نشوء المخصص. بدلاً من ذلك، تثبت الجهة المكاسب من الاستبعاد المتوقع للأصول في الوقت الذي يحدده معيار المحاسبة للقطاع العام الذي يتناول الأصول المعنية.

التعويضات

63. عندما يتوقع أن يتم تعويض بعض أو جميع النفقات المطلوبة لتسوية مخصص ما من قبل طرف آخر، يجب إثبات التعويض فقط عندما، يكون مؤكداً فعلياً أنه سيتم استلام التعويض إذا قامت الجهة بتسوية الواجب. ويجب معالجة التعويض على أنه أصل منفصل. يجب ألا يتجاوز المبلغ المثبت كتعويض مبلغ المخصص.

64. يجوز أن يُعرض المصروف المتعلق بمخصص في قائمة الأداء المالي بالصافي بعد أن يخصم منه مبلغ التعويض المثبت.

65. تكون الجهة في بعض الأحيان قادرة على البحث عن طرف آخر لدفع جزء أو كامل النفقات المطلوبة لتسوية مخصص ما (مثلاً من خلال عقود التأمين أو بنود التعويض أو كفالات الموردين). قد يقوم الطرف الآخر إما بتعويض المبالغ التي دفعتها الجهة أو يقوم بدفع المبالغ

مباشرة. على سبيل المثال، وقد يكون على وكالة حكومية التزاماً نظامياً تجاه فرد نتيجة لنصيحة مضلّة يقدمها موظفوها. مع ذلك، قد تكون الوكالة قادرة على استرداد بعض النفقات من مؤسسة تأمين للتعويضات المهنية.

66. في معظم الحالات، تبقى الجهة ملتزمة بكامل المبلغ المعني بحيث يكون عليها أن تسوي كامل المبلغ إذا لم يَقم الطرف الثالث بالدفع لأي سبب. في هذه الحالة، يتم إثبات مخصص بكامل مبلغ الالتزام، ويتم إثبات أصل منفصل للتعويض المتوقع عندما يكون من المؤكد فعلياً أنه سيتم استلام التعويض إذا قامت الجهة بتسوية الالتزام.

67. في بعض الحالات، لا تكون الجهة ملتزمة بالتكاليف المعنية إذا لم يَقم الطرف الثالث بالدفع. في هذه الحالة، ليس على الجهة التزام بتلك التكاليف ولا يتم تضمينها في المخصص.

68. كما ورد في الفقرة 37، يعد الواجب الذي تكون الجهة ملتزمة به - بشكل مشترك وبشكل منفرد - التزاماً محتملاً إلى الحد الذي يُتوقع فيه تسوية الواجب من قبل أطراف أخرى.

التغييرات في المخصصات

69. يجب مراجعة المخصصات في كل تاريخ قوائم مالية وتعديلها لتعكس أفضل تقدير حالي. إذا لم يعد من المحتمل أنه سوف يُتطلب تدفق خارج لِمَوارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة لتسوية الواجب، يجب أن يتم عكس قيد المخصص.

70. عندما يتم استخدام الخصم، تزداد القيمة الدفترية للمخصص في كل فترة لتعكس مرور الوقت. يتم إثبات هذه الزيادة على أنها مصروف فائدة.

استخدام المخصصات

71. يجب استخدام المخصص فقط للنفقات التي تم أساساً إثبات المخصص لها.

72. النفقات التي تتعلق بالمخصص الأصلي هي فقط التي يتم تسويتها مقابلة. إن تسوية نفقات مقابل مخصص تم إثباته أساساً لغرض آخر في الأصل يخفي تأثير حدثين مختلفين.

تطبيق قواعد الإثبات والقياس

صافي العجز التشغيلي المستقبلي

73. يجب عدم إثبات مخصصات لصافي العجز من الأنشطة التشغيلية المستقبلية.

74. لا يستوفي صافي العجز من الأنشطة التشغيلية المستقبلية تعريف الالتزامات في الفقرة 18 وضوابط الإثبات العامة المحددة للمخصصات في الفقرة 22.

75. يعتبر توقع نشوء صافي عجز من أنشطة تشغيلية مستقبلية مؤشراً على أن أصول معينة مستخدمة في هذه الأنشطة ربما قد هبطت قيمتها. تختبر الجهة هذه الأصول لتحديد ما إذا كان قد حدث هبوط في قيمتها. توجد إرشادات المحاسبة عن الهبوط في القيمة في معيار المحاسبة للقطاع العام 21، *الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد* أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26، *الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد*، أيهما ينطبق.

العقود المتوقعة خسارتها

76. إذا كان لدى الجهة عقداً يتوقع خسارته، فإنه يجب إثبات الواجب الحالي بموجب العقد وقياسه (مخصوصاً منه المستردات) كمخصص.
77. تنطبق الفقرة 76 من هذا المعيار على العقود التي يتوقع خسارتها فقط.
78. يمكن إلغاء العديد من العقود التي تؤيد عمليات تبادلية (مثلًا بعض طلبات الشراء الروتينية) دون دفع تعويض للطرف الآخر، وبالتالي لا يكون هناك واجب. هناك عقود أخرى تُنشئ حقوقاً وأيضاً واجبات لكل من الطرفين المتعاقدين. عندما تؤدي الأحداث إلى جعل مثل هذا العقد عقداً يتوقع خسارته، فإن العقد يقع ضمن نطاق هذا المعيار ويكون هناك التزام يتم إثباته. تقع العقود تحت التنفيذ التي لا يتوقع خسارتها خارج نطاق هذا المعيار.
79. يعرف هذا المعيار العقد المتوقع خسارته بأنه العقد الذي تتجاوز فيه التكاليف، التي لا يمكن تجنبها لتلبية الواجبات بموجب العقد، المنافع الاقتصادية أو الخدمة المتوقعة استلامها بموجبه، والتي تتضمن القيم الممكن استردادها. لذلك، يتم إثبات الواجب الحالي بعد خصم التعويضات كمخصص بموجب الفقرة 76. تعكس التكاليف التي لا يمكن تجنبها بموجب العقد أدنى صافي تكلفة للخروج من العقد، وهي تكلفة الوفاء به وأي تعويض أو غرامات تنشأ عن الفشل في الوفاء به، أيهما أقل.
179. تشمل تكلفة الوفاء بالعقد التكاليف التي تتعلق مباشرة بالعقد. وتتألف التكاليف التي تتعلق مباشرة بالعقد من كل من:
- أ. التكاليف الإضافية للوفاء بذلك العقد - على سبيل المثال، العمالة والمواد المباشرة؛ و
- ب. النصيب المخصص من التكاليف الأخرى التي تتعلق مباشرة بالوفاء بالعقد - على سبيل المثال، النصيب المخصص من عبء الاستهلاك الخاص بأحد بنود العقارات والمعدات المستخدمة في الوفاء بذلك العقد ضمن عقود أخرى.
80. قبل إنشاء مخصص منفصل لعقد متوقع خسارته، تثبت الجهة أية خسارة هبوط قد حدثت في قيمة الأصول المستخدمة في الوفاء بالعقد (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 21 ومعياري المحاسبة للقطاع العام 26).

إعادة الهيكلة

81. فيما يلي أمثلة على الأحداث التي قد تتدرج تحت تعريف إعادة الهيكلة:
- أ. إنهاء أو استبعاد نشاط أو خدمة؛ و
- ب. إغلاق مكتب فرعي أو إنهاء أنشطة جهة حكومية في موقع أو منطقة محددة أو تغيير موقع الأنشطة من منطقة إلى أخرى؛ و
- ج. التغييرات في هيكل الإدارة، على سبيل المثال، إلغاء مستوى إداري أو تنفيذي؛ و
- د. عمليات إعادة التنظيم الأساسية التي يكون لها أثر ذو أهمية نسبية على طبيعة وتركيز عمليات الجهة.
82. يتم إثبات مخصص لتكاليف إعادة الهيكلة فقط عندما تُستوفى ضوابط الإثبات العامة للمخصصات المبينة في الفقرة 22. وتبين الفقرات 83-96 كيفية تطبيق ضوابط الإثبات العامة على عمليات إعادة الهيكلة.
83. ينشأ واجب ضمني لإعادة الهيكلة فقط عندما تكون الجهة:
- أ. لديها خطة رسمية مفصلة لإعادة الهيكلة تحدد على الأقل:

- (1) النشاط / الوحدة التشغيلية أو جزء من النشاط / الوحدة التشغيلية المعنية؛ و
 - (2) المواقع الرئيسية المتأثرة؛ و
 - (3) موقع ومهمة الموظفين الذين سيتم تعويضهم عن إنهاء خدمتهم وعددهم التقريبي؛ و
 - (4) النفقات التي سيتم تكبدها؛ و
 - (5) وقت تنفيذ الخطة؛ و
- ب. قد أحدثت توقعاً صحيحاً لدى أولئك الذين يتأثرون بالخطة بأنها ستقوم بإعادة الهيكلة من خلال البدء في تنفيذ تلك الخطة أو الإعلان عن سماتها الرئيسية لأولئك المتأثرين بها.
84. يجوز أن تحدث إعادة الهيكلة في القطاع العام على مستوى الحكومة ككل أو على مستوى حقيبة أو وزارة أو وكالة.
85. يمكن أن يتم تقديم دليل يثبت بدء الحكومة أو جهة فردية بتنفيذ خطة إعادة الهيكلة، على سبيل المثال، من خلال (أ) الإعلان العام عن السمات الرئيسية للخطة. أو (ب) بيع أو تحويل الأصول. أو (ج) الإبلاغ عن النية للإلغاء الإلزامات. أو (د) وضع ترتيبات بديلة لعملاء الخدمات. يشكل الإعلان العام للخطة التفصيلية لإعادة الهيكلة واجباً ضمناً لإعادة الهيكلة فقط إذا تمت صياغته بهذه الطريقة وبتفصيل كافٍ (أي بأن يبين السمات الرئيسية للخطة) بحيث تتوقع الأطراف الأخرى مثل مستخدمي الخدمة والموردين والموظفين (أو ممثليهم) على نحو صحيح بأن الحكومة أو الجهة ستقوم بتنفيذ إعادة الهيكلة.
86. كي تكون الخطة كافية لأن تؤدي إلى نشأة واجب ضمني عند تبليغها للمتأثرين بها، فإنه يجب أن يتم التخطيط لبدء تنفيذها في أقرب وقت ممكن وأن يتم إكمالها ضمن إطار زمني يجعل من غير المرجح حدوث تغييرات كبيرة عليها. إذا كان من المتوقع حدوث تأجيل لفترة طويلة قبل أن تبدأ عملية إعادة الهيكلة، أو إذا كانت عملية إعادة الهيكلة ستستغرق وقتاً أطول من المعقول، فمن غير المرجح أن تؤدي الخطة إلى نشأة توقعات صحيحة لدى الآخرين بأن الحكومة أو الجهة الفردية متعهددة حالياً بإعادة الهيكلة، وذلك لأن الإطار الزمني يتيح للحكومة أو الجهة فرصاً لتغيير خططها.
87. لا يؤدي القرار الذي تتخذه الإدارة أو الهيئة الحاكمة لإعادة الهيكلة قبل تاريخ القوائم المالية إلى نشوء واجب ضمني في تاريخ القوائم المالية ما لم تكن الجهة، وقبل تاريخ القوائم المالية: أ. قد بدأت في تنفيذ خطة إعادة الهيكلة؛ أو ب. قد أعلنت عن السمات الرئيسية لخطة إعادة الهيكلة لأولئك المتأثرين بها بطريقة محددة ويشكل كافٍ لنشوء توقع صحيح لديهم بأن الجهة ستقوم بتنفيذ إعادة الهيكلة. وإذا بدأت الجهة في تنفيذ خطة إعادة الهيكلة، أو أعلنت عن سماتها الرئيسية لأولئك المتأثرين بها، بعد تاريخ القوائم المالية، فإنه قد يتطلب الأمر الإفصاح عن ذلك بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 14، *الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية*، وذلك إذا كانت عملية إعادة الهيكلة ذات أهمية نسبية وقد يؤثر عدم الإفصاح على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي تتخذ بناء على القوائم المالية.
88. على الرغم من أن الواجب الضمني لا ينتج من خلال قرار الإدارة أو الهيئة الحاكمة فقط، إلا أنه قد ينشأ واجب من أحداث أخرى مبكرة بالإضافة إلى مثل ذلك القرار. على سبيل المثال، قد

أن يتوقف اختتام المفاوضات مع ممثلي الموظفين حول دفعات نهاية الخدمة، أو المشتريين لبيع أو تحويل عملية معينة على موافقة الهيئة الحاكمة أو المجلس الحاكم فقط. وعندما يتم الحصول على تلك الموافقة وتبليغها للأطراف الأخرى، يكون على الجهة واجب ضمني لإعادة الهيكلة، إذا تم استيفاء شروط الفقرة 83.

89. في بعض البلدان، (أ) تكون السلطة العليا لاتخاذ القرارات فيما يخص جهة قطاع عام، مخولة إلى هيئة حاكمة أو مجلس حاكم يضم في عضويته ممثلي مصالح الأطراف بخلاف الإدارة (مثل الموظفين) أو (ب) قد يكون تبليغ هؤلاء الممثلين أمراً ضرورياً قبل أن يتم اتخاذ قرار الهيئة الحاكمة أو المجلس الحاكم. لأن مثل هذا القرار من قبل الهيئة الحاكمة أو المجلس الحاكم يشمل تبليغ هؤلاء الممثلين، فإنه قد يؤدي إلى نشوء واجب ضمني لإعادة الهيكلة.

بيع أو تحويل العمليات

90. لا ينشأ واجب نتيجة لبيع أو تحويل عملية إلى أن تتعهد الجهة بالبيع أو التحويل، أي إلى أن توجد اتفاقية ملزمة.

91. حتى عندما تكون الجهة قد اتخذت قراراً ببيع عملية وأعلنت عن ذلك القرار، فإنها لا يمكن أن تكون متعهدة بالبيع إلى أن يتم تحديد المشتري وتوجد اتفاقية بيع ملزمة. وإلى أن تتوفر اتفاقية بيع ملزمة، تكون الجهة قادرة على تغيير رأيها، وسيكون عليها في الواقع اتخاذ مسار آخر طالما لا يمكنها إيجاد مشتري بشروط مقبولة. عندما يكون البيع جزءاً من عملية إعادة الهيكلة فإنه يمكن أن ينشأ واجب ضمني للأجزاء الأخرى من عملية إعادة الهيكلة حتى قبل أن توجد اتفاقية بيع ملزمة.

92. تشمل عملية إعادة الهيكلة في القطاع العام غالباً تحويل العمليات من جهة مسيطر عليها إلى أخرى، وقد تتضمن نقل العمليات بدون عوض أو لقاء عوض رمزي. غالباً ما تحدث التحويلات هذه بموجب تعليمات حكومية ولا تتضمن اتفاقيات ملزمة كما هو موصوف في الفقرة 90. يوجد واجب فقط عندما تكون هناك اتفاقية تحويل ملزمة. حتى وإن كانت التحويلات المقترحة تؤدي إلى إثبات مخصص، فإن العملية المخطط لها قد تتطلب إفصاحاً بموجب معايير محاسبة للقطاع العام أخرى مثل معيار المحاسبة للقطاع العام 14 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 20، الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة.

مخصصات إعادة الهيكلة

93. يجب أن يتضمن مخصص إعادة الهيكلة فقط النفقات المباشرة التي تنشأ عن إعادة الهيكلة، والتي يتوافر فيها شرطان معاً:

- أ. تستلزمها بالضرورة عملية إعادة الهيكلة؛ و
- ب. تكون غير مرتبطة بالأنشطة المستمرة للجهة.

94. لا يتضمن مخصص إعادة الهيكلة تكاليف مثل:

- أ. إعادة تدريب أو نقل الموظفين المستمرين؛
- ب. التسويق؛ أو
- ج. الاستثمار في أنظمة وشبكات توزيع جديدة.

ترتبط هذه النفقات بتسيير الأعمال مستقبلاً وهي ليست التزامات لإعادة الهيكلة في تاريخ القوائم المالية. ويتم إثبات مثل هذه النفقات على نفس الأساس كما لو كانت قد نشأت بشكل مستقل عن إعادة الهيكلة.

95. لا يتم تضمين صافي العجز التشغيلي المستقبلي القابل للتحديد حتى تاريخ إعادة الهيكلة في مخصص، ما لم يرتبط بعقد متوقع خسارته كما هو معرف في الفقرة 18.

96. لا تؤخذ المكاسب من الاستبعاد المتوقع للأصول بالحسبان في قياس مخصص إعادة الهيكلة كما تتطلب ذلك الفقرة 61، حتى وإن تم اعتبار بيع الأصول على أنه جزء من إعادة الهيكلة.

الإفصاح

97. يجب على الجهة أن تفصح لكل فئة من المخصصات:
أ. القيمة الدفترية في بداية ونهاية الفترة؛ و
ب. المخصصات الإضافية التي نشأت خلال الفترة، بما في ذلك الزيادات على المخصصات الحالية؛ و
ج. المبالغ المستخدمة (أي المتكبدة والمحملة على المخصص) خلال الفترة؛ و
د. المبالغ غير المستخدمة المعكوس قيدها خلال الفترة؛ و
هـ. الزيادة خلال الفترة على المبلغ المخصوم الناشئ عن مرور الوقت وأثر أي تغيير في معدل الخصم.
المعلومات المقارنة غير مطلوبة.

98. يجب أن تفصح الجهة عما يلي لكل فئة من المخصصات:
أ. وصف مختصر لطبيعة الواجب والوقت المتوقع لأي تدفقات خارجة ناتجة لمنافع اقتصادية أو خدمات متوقعة؛ و
ب. مؤشر على عدم التأكد من مبلغ أو توقيت تلك التدفقات الخارجة. ويجب أن تفصح الجهة عن الافتراضات الرئيسة المتعلقة بالأحداث المستقبلية عندما يكون من الضروري تقديم معلومات كافية، كما تم تناولها في الفقرة 58؛ و
ج. مبلغ أية تعويضات متوقعة وذكر مبلغ أي أصل تم إثباته لتلك التعويضات المتوقعة.
[حذفت].

99. يجب على الجهة أن تفصح لكل فئة من الالتزامات المحتملة في تاريخ القوائم المالية عن وصف مختصر لطبيعة الالتزام المحتمل، ما لم يكن حدوث أي تدفق خارج للتسوية بعيد الاحتمال، وكلما كان ذلك ممكناً، يجب على الجهة أن تفصح عن:
أ. تقدير أثره المالي المقاس بموجب الفقرات 44-62؛ و
ب. مؤشر على حالات عدم التأكد المتعلقة بمبلغ أو توقيت أي تدفق خارج؛ و
ج. إمكانية وجود أي تعويض.

100. عند تحديد أي مخصصات أو التزامات محتملة فإنه قد يتم تجميعها في فئة، ومن الضروري دراسة ما إذا كانت طبيعة البنود متشابهة إلى حد يفي بإجراء قائمة واحدة عنها لتلبية متطلبات الفقرات 98(أ) و 98(ب) و 100(أ) و 100(ب). لذلك، فقد يكون من المناسب معالجة المبالغ المرتبطة بنوع واحد من الواجبات على أنها فئة واحدة من المخصصات، ولكن من غير

المناسب معالجة المبالغ المرتبطة بتكاليف استعادة البيئة إلى ما كانت عليه والمبالغ الخاضعة لدعاوى قضائية كفئة واحدة.

102. عندما ينشأ كل من المخصص والتزام محتمل من نفس مجموعة الظروف، فإن الجهة تقوم بإجراء الإفصاحات التي تطلبها الفقرات 97 و 98 و 100 بطريقة تظهر الارتباط بين المخصص والالتزام المحتمل.

103. قد تستخدم الجهة في ظروف معينة تقييماً خارجياً لقياس مخصص. في مثل هذه الحالات، سيكون مفيداً الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتقييم.

104. [حذفت].

105. عندما يكون من المحتمل تدفق منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة، فإنه يجب على الجهة أن تفصح عن وصف مختصر لطبيعة الأصول المحتملة في تاريخ القوائم المالية، وأن تفصح، أينما كان ذلك عملياً، عن تقدير أثرها المالي المقاس باستخدام المبادئ المحددة للمخصصات في الفقرات 44-62.

106. إن الغاية من متطلبات الإفصاح الواردة في الفقرة 105 هي تطبيقها على الأصول المحتملة عندما يتوقع بشكل معقول تدفق المنافع للجهة. بمعنى آخر، لا يوجد متطلب للإفصاح عن المعلومات حول كافة الأصول المحتملة (أنظر الفقرات من 39 إلى 43 لمناقشة الأصول المحتملة). من المهم أن تتجنب الإفصاحات عن الأصول المحتملة إعطاء مؤشرات مضلّة حول احتمال نشأة إيرادات. على سبيل المثال، قد ينشأ أصل محتمل عن عقد حيث تتيح جهة قطاع عام لشركة في القطاع الخاص التعدين في إحدى ممتلكاتها مقابل رسم امتياز بناءً على سعر محدد لكل طن مستخرج، وتكون الشركة قد بدأت التعدين. بالإضافة إلى الإفصاح عن طبيعة الترتيب، يجب تحديد كمية الأصل المحتمل عندما يكون من الممكن إجراء تقدير معقول لكمية المعادن التي سيتم استخراجها وتوقيت التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة. وإذا لم يثبت وجود احتياطي مؤكد من المعادن أو أظهرت بعض الظروف السائدة الأخرى أنه من غير المرجح استخراج أية معادن، فإن الجهة القطاع العام لن تفصح عن المعلومات التي تطلبها الفقرة 105 حيث إنه لن يكون هناك تدفق محتمل للمنافع.

107. تشتمل متطلبات الإفصاح الواردة في الفقرة 105 على الأصول المحتملة من معاملات تبادلية أو غير تبادلية. يعتمد تحديد وجود الأصل المحتمل فيما يتعلق بإيرادات الضريبة على تفسير ما يشكل الحدث الضريبي. ويتم تناول كيفية تحديد الحدث الضريبي لإيرادات الضريبة وأثره المحتمل على الإفصاح عن الأصول المحتملة المتعلقة بإيرادات الضريبة كجزء من معيار المحاسبة للقطاع العام 23، *الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)*.

108. عندما لا يتم الإفصاح عن المعلومات التي تطلبها الفقرتان 100 و 105 لكون ذلك غير عملي، فيجب ذكر تلك الحقيقة.

109. في حالات نادرة جداً يتوقع أن يسبب الإفصاح عن بعض أو كافة المعلومات التي تطلبها الفقرات 97-107 ضرراً كبيراً لموقف الجهة في نزاعها مع أطراف أخرى حول موضوع المخصص أو الالتزام المحتمل أو الأصل المحتمل. في مثل هذه الحالات، لا يلزم الجهة

الإفصاح عن المعلومات، بل عليها أن تفصح عن الطبيعة العامة للنزاع، بالإضافة إلى حقيقة عدم الإفصاح عن المعلومات والسبب في ذلك.

أحكام انتقالية

110. [حذفت].

110أ. أضافت الوثيقة *تحسينات على معايير محاسبة دولية للقطاع العام، 2021* الفقرة 79 أ وعدلت الفقرة 80. يجب على الجهة أن تطبق تلك التعديلات على العقود التي لم تف الجهة بعد بجميع واجباتها بموجبها في بداية فترة القوائم المالية السنوية التي تطبق فيها التعديلات لأول مرة (تاريخ التطبيق الأولي). ويجب على الجهة ألا تعيد عرض المعلومات المقارنة. وبدلاً من ذلك، يجب على الجهة أن تثبت الأثر التراكمي للتطبيق الأولي للتعديلات على أنه تعديل على الرصيد الافتتاحي لصافي الأصول/حقوق الملكية أو مكون آخر لصافي الأصول/حقوق الملكية، حسبما يكون ملائماً، في تاريخ التطبيق الأولي.

تاريخ السريان

111. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق المبكر. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.

111أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 19].

111ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 19].

111ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 19].

111د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 19].

111هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 19].

111و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 19].

111ز. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 19].

111ح. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 19].

111ط. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 19].

111ي. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 19].

111ك. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 19].

111ل. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43 الصادر في 2023 الفقرة 13. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق المبكر. إذا طبقت الجهة التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.

111م. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 44 الصادر في 2023 الفقرة 6. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 44 في الوقت نفسه.

111ن. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرة 27. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.

112. عندما تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.

الدراسة المرفقة

معايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول
المحتملة"

الموضوع
1. تقديم
2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة
3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
5. جداول
6. شجرة قرارات توضيحية
7. إرشادات التطبيق
8. إرشادات التنفيذ
9. مثال توضيحي

1. تقديم

تضمن نطاق عمل المرحلتين الأولى والثانية من مشروع تحول الجهات الحكومية إلى أساس الاستحقاق المحاسبي أن يُعَدَّ بيان بالموضوعات المحاسبية المقترح تغطيتها ومقارنتها بالموضوعات التي يغطيها دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وتحديد أيِّ موضوعات تتطلب إصدار معايير خاصة بها لم ترد في الدليل المشار إليه، وأن يُعَدَّ دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام المعدل؛ بحيث يشمل معايير محاسبية محدثة وفقاً لمبدأ الاستحقاق، ومنبثقة من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ودليل إحصاءات مالية الحكومة، وآخذة بعين الاعتبار الموضوعات المحاسبية المذكورة وخصائص المملكة، وشاملة لجميع أنشطة الجهات الحكومية في المملكة. وقد أُعِدَّ البيان المذكور وعَرَضَ على اللجنة الفنية للمشروع وقررت الموافقة عليه، ومن ضمن الموضوعات التي شملها البيان معيار "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة".

وبهدف اقتراح معيار "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة" الملائم؛ أجريت دراسةً لمعيار المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة الوارد في دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (طبعة 2022)، وقد روعي عند إعداد معيار "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة" أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 19 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدْخِلَتْ على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 19 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 44، *الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2022 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، مع الإبقاء على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام؛ وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وكذلك إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في القسمين (3) و(4) من هذه الدراسة.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة

وفق الإجراءات المعتمدة للمشروع، وضمن مرحلة دراسة الوضع الحالي للجهات الحكومية، جرى إعداد استبيان إلكتروني وتوزيعه على عدد 189 جهة، واستُلمت إجابات 154 جهة، كما رُتبت زيارات ميدانية إلى عدد 14 جهة، تمثل صورة شاملة عن الجهات الحكومية المشمولة بميزانية الدولة بمختلف قطاعاتها. وفيما يلي إجابات الجهات الـ 14 المشمولة بالزيارات الميدانية فيما يخص موضوع المعيار:

السؤال	وزارة المالية	وزارة التعليم	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	وزارة الحرس الوطني	وزارة الصحة	وزارة الإسكان	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة النقل	جامعة الملك سعود	أمانة منطقة الرياض	الهيئة الملكية للجبيل وينبع	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث	جميع الجهات
لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم
هل تقوم الجهة بتحديد التزاماتها المحتملة المتوقعة عليها في المستقبل؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	2
هل تقوم الجهة بإدراج هذه الالتزامات في حساباتها الختامية؟ (أم تكتفي بالإفصاح عنها).	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	0
هل تقوم الجهة بالاستعانة بخبراء لتحديد مبالغ التزاماتها المحتملة؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	0
هل يوجد لدى الجهة التزامات محتملة ناتجة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	14

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

السؤال	وزارة المالية	وزارة التعليم	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	وزارة الحرس الوطني	وزارة الصحة	وزارة الإسكان	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة النقل	جامعة الملك سعود	أمانة منطقة الرياض	الهيئة الملكية للجيبيل وينبع	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث	جميع الجهات
عن قضايا قانونية ضد الجهة؟															

ويُعد موضوع المعيار من المعايير المهمة الواجب تغطيتها ضمن دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة القطاع العام.

وفيما يلي أمثلة على اهم الجهات التي ستتأثر بهذا المعيار، وذلك بناءً على تحليل نتائج الاستبيان الإلكتروني:

م	القطاع	الجهة	م	القطاع	الجهة
1	التجهيزات الأساسية والنقل	وزارة النقل	6	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	المديرية العامة لحرس الحدود
2	القطاع العسكري	وزارة الحرس الوطني	7	قطاع التعليم	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
3	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	وزارة الداخلية	8	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
4	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	قوات الأمن الخاصة	9	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث
5	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	المديرية العامة للمباحث			

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

تضمن القسم (4) من هذه الدراسة مقارنة بين المعيار ومعيار المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة"، وقد روعي أن يكون معيار المحاسبة للقطاع العام متوافقاً مع نظيره الدولي، وأُستبدلت مسميات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بمسميات معايير المحاسبة للقطاع العام المقابلة لها، وهناك تعديلات أخرى شملت ما يلي:

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
أُستبدلت عبارة (كجزء من مشروع منفصل حول الإيرادات غير التبادلية) بعبارة (كجزء من معيار المحاسبة للقطاع العام 23، <i>الإيرادات من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)</i>) حيث لم يعد مشروعاً وإنما هو معيار صادر بالفعل عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.	107. تشمل متطلبات الإفصاح الواردة في الفقرة 105 على الأصول المحتملة من معاملات تبادلية أو غير تبادلية. يعتمد تحديد وجود الأصل المحتمل فيما يتعلق بإيرادات الضريبة على تفسير ما يشكل الحدث الضريبي. ويتم تناول كيفية تحديد الحدث الضريبي لإيرادات الضريبة وأثره المحتمل على الإفصاح عن الأصول المحتملة المتعلقة بإيرادات الضريبة كجزء من معيار المحاسبة للقطاع العام 23، <i>الإيرادات من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)</i> .	107. The disclosure requirements in paragraph 105 encompass contingent assets from both exchange and non-exchange transactions. Whether a contingent asset exists in relation to taxation revenues rests on the interpretation of what constitutes a taxable event. The determination of the taxable event for taxation revenue and its possible implications for the disclosure of contingent assets related to taxation revenues are to be dealt with as a part of a separate project on non-exchange revenue.
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	111. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.	111. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2004. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2004, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على	111أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 19].	111A.Paragraph 5 was deleted and paragraphs 1 and 4 were amended by <i>Improvements to IPSASs 2011</i> issued in October 2011. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.		beginning on or after January 1, 2013. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2013, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	111ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 19].	111B.Paragraphs 110 and 112 were amended by IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> issued in January 2015. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendments shall also be applied for that earlier period.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	111ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 19].	111C.IPSAS 37, <i>Joint Arrangements</i> , issued in January 2015, amended paragraph 37. An entity shall apply that amendment when it applies IPSAS 37.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	111د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 19].	111D.Paragraph 6 was amended by <i>Improvements to IPSASs 2015</i> , issued in April 2016. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is encouraged. If an entity applies the

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.		amendment for a period beginning before January 1, 2017, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	111هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 19].	111E.Paragraphs 2 and 3 were deleted by <i>The Applicability of IPSASs</i> , issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	111و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 19].	111F.Paragraph 14 was amended by IPSAS 39, <i>Employee Benefits</i> , issued in July 2016. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2018 it shall disclose that fact and apply IPSAS 39 at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	111ز. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 19].	111G.Paragraph 4A was added by IPSAS 40, <i>Public Sector Combinations</i> , issued in January 2017. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2019 it shall disclose that fact and apply IPSAS 40 at the same time.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	111ح. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 19].	111H. Paragraph 4 was amended by IPSAS 41, issued in August 2018. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	111ط. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 19].	111I. Paragraphs 1, 12, 19, and 77 were amended and paragraphs 7–11, 99 and 104 were deleted by IPSAS 42, <i>Social Benefits</i> , issued in January 2019. An entity shall apply these amendments at the same time as it applies IPSAS 42.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	111ي. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 19].	111J. Paragraphs 6A and AG1–AG20 were added and paragraph 18 was amended by <i>Collective and Individual Services (Amendments to IPSAS 19)</i> , issued in January 2020. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 42, <i>Social Benefits</i> , at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	111ك. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 19].	111K. Paragraphs 79A and 110A were added and paragraph 80 was amended by <i>Improvements to IPSAS, 2021</i> , issued in January 2022. An entity shall apply these

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is permitted. If an entity applies these amendments for an earlier period, it shall disclose that fact.		حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
111L. Paragraph 13 was amended by IPSAS 43 issued in January 2022. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 43 at the same time.	111ل. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43 الصادر في 2023 الفقرة 13. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 43 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
111M. Paragraph 6 was amended by IPSAS 44 issued in May 2022. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 44 at the same time.	111م. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 44 الصادر في 2023 الفقرة 6. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 44 في الوقت نفسه.	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 44 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
111N.Paragraph 27 was amended by IPSAS 45 issued in May 2023. An entity shall apply this amendment for annual	111ن. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرة 27. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 45 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
financial statements covering periods beginning on or at after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies this amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 45 at the same time.	على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.	عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة" ومعايير المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Objective	الهدف		
The objective of this Standard is to (a) define provisions, contingent liabilities, and contingent assets, and (b) identify the circumstances in which provisions should be recognized, how they should be measured, and the disclosures that should be made about them. The Standard also requires that certain information be disclosed about contingent liabilities and contingent assets in the notes to the financial statements, to enable users to understand their nature, timing, and amount.	هدف هذا المعيار هو (أ) تعريف المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة، و(ب) تحديد الظروف التي يجب فيها إثبات المخصصات وكيفية قياسها وما هي الإفصاحات التي يجب إجراؤها عن هذه المخصصات. يتطلب المعيار أيضا الإفصاح عن معلومات معينة عن الالتزامات المحتملة والأصول المحتملة في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، لتمكين المستخدمين من فهم طبيعتها وتوقيتها ومبلغها.	لا	
Scope	النطاق		
1. An entity that prepares and presents financial statements under the accrual basis of accounting shall apply this Standard in accounting for provisions, contingent liabilities, and contingent assets, except: a. Social benefits within the scope of IPSAS 42; b. [Deleted] c. Those resulting from executory contracts, other than where the contract is onerous, subject to other provisions of this paragraph;	1. يجب على الجهة التي تعد وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار في المحاسبة عن المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة، باستثناء: أ. المنافع الاجتماعية الواقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 42؛ و ب. [حذفت]. ج. تلك الناشئة عن عقود تحت التنفيذ، بخلاف عندما يكون العقد متوقفاً خسارته، مع مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الفقرة؛ و	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
d. Insurance contracts within the scope of the relevant international or national accounting standard dealing with insurance contracts; e. Those covered by another IPSAS; f. Those arising in relation to income taxes or income tax equivalents; and g. Those arising from employee benefits, except employee termination benefits that arise as a result of a restructuring, as dealt with in this Standard.	د. عقود التأمين التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي العلاقة الذي يتناول عقود التأمين؛ و هـ. تلك التي يغطيها معيار محاسبة آخر للقطاع العام؛ و و. تلك الناشئة فيما يتعلق بضرائب الدخل أو ما يعادل ضرائب الدخل؛ و ز. تلك الناشئة عن منافع الموظفين، فيما عدا منافع إنهاء التوظيف التي تنشأ كنتيجة لإعادة الهيكلة، التي يتناولها هذا المعيار.		
2. [Deleted].	2. [حذفت].	لا	
3. [Deleted].	3. [حذفت].	لا	
4. This Standard does not apply to financial instruments (including guarantees) that are within the scope of IPSAS 41, <i>Financial Instruments</i> .	4. لا ينطبق هذا المعيار على الأدوات المالية (بما في ذلك الضمانات) الواقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41، <i>الأدوات المالية</i> .	لا	
4A. This Standard does not apply to the contingent consideration of an acquirer in a public sector combination which is within the scope of IPSAS 40, <i>Public Sector Combinations</i> .	4أ. لا ينطبق هذا المعيار على العوض المحتمل لجهة مستحوذة في تجميع لعمليات في القطاع العام والذي يقع ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 40، <i>تجميع العمليات في القطاع العام</i> .	لا	
5. [Deleted].	5. [حذفت].	لا	
6. This Standard applies to provisions for restructuring (including discontinued operations).	6. يطبق هذا المعيار على مخصصات إعادة الهيكلة (بما في ذلك العمليات غير المستمرة). عندما	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
When a restructuring meets the definition of a discontinued operation, additional disclosures may be required by IPSAS 44, <i>Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations</i> .	ينطبق على إعادة هيكلة تعريف العملية غير المستمرة، قد تكون إفصاحات إضافية مطلوبة بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 44، <i>الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة</i> .		
6A. This Standard provides guidance on determining whether, and if so, when, a provision arises from collective and individual services (paragraphs AG2– AG20).	6أ. يوفر هذا المعيار إرشادات بشأن تحديد ما إذا كان ينشأ مخصص عن الخدمات الجماعية والفردية وتحديد توقيت نشوئه في حال نشوئه (فقرات إرشادات التطبيق 2-20).	لا	
7. [Deleted].	7. [حذفت].	لا	
8. [Deleted].	8. [حذفت].	لا	
9. [Deleted].	9. [حذفت].	لا	
10. [Deleted].	10. [حذفت].	لا	
11. [Deleted].	11. [حذفت].	لا	
Exclusions from the Scope of the Standard	استثناءات من نطاق المعيار		
12. This Standard does not apply to executory contracts unless they are onerous.	12. لا ينطبق هذا المعيار على العقود تحت التنفيذ ما لم تكن عقوداً يتوقع خسارتها.	لا	
13. Where another IPSAS deals with a specific type of provision, contingent liability, or contingent asset,	13. عندما يتناول معيار محاسبة آخر للقطاع العام نوعاً محدداً من المخصصات والالتزامات المحتملة	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
an entity applies that standard instead of this Standard. For example, certain types of provisions are also addressed in Standards on: a. Construction contracts (see IPSAS 11, <i>Construction Contracts</i>); and b. Leases (see IPSAS 43, <i>Leases</i>). However, this Standard applies to any lease that becomes onerous before the commencement date of the lease as defined in IPSAS 43. This Standard also applies to short-term leases and leases for which the underlying asset is of low value accounted for in accordance with paragraph 7 of IPSAS 43 and that have become onerous.	والأصول المحتملة، تطبق الجهة ذلك المعيار بدلاً من هذا المعيار. على سبيل المثال، يتم تناول أنواع معينة من المخصصات في المعايير عن: أ. عقود الإنشاء (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 11، <i>عقود الإنشاء</i>)؛ و ب. عقود الإيجار (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 43، <i>عقود الإيجار</i>). وبالرغم من ذلك، ينطبق هذا المعيار على أي عقد إيجار يصبح عقداً يتوقع خسارته قبل تاريخ بداية عقد الإيجار حسبما هو مُعرف في معيار المحاسبة للقطاع العام 43. وينطبق هذا المعيار أيضاً على عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار التي يكون فيها الأصل محل العقد ذا قيمة منخفضة التي تتم المحاسبة عنها وفقاً للفقرة 7 من معيار المحاسبة للقطاع العام 43 والتي قد أصبحت عقوداً يتوقع خسارتها.		
14. This Standard does not apply to provisions for income taxes or income tax equivalents (guidance on accounting for income taxes is found in IAS 12, <i>Income Taxes</i>.) Nor does it apply to provisions arising from employee benefits (guidance on accounting for employee benefits is found in IPSAS 39, <i>Employee Benefits</i>.)	14. لا ينطبق هذا المعيار على مخصصات ضرائب الدخل أو ما يعادل ضريبة الدخل (توجد الإرشادات المتعلقة بالمحاسبة عن ضرائب الدخل في معيار المحاسبة الدولي 12، <i>ضرائب الدخل</i>) ولا ينطبق كذلك على المخصصات الناشئة عن منافع الموظفين (توجد الإرشادات المتعلقة بالمحاسبة عن منافع الموظفين في معيار المحاسبة للقطاع العام 39، <i>منافع الموظفين</i>).	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
15. Some amounts treated as provisions may relate to the recognition of revenue, for example where an entity gives guarantees in exchange for a fee. This Standard does not address the recognition of revenue. IPSAS 9, <i>Revenue from Exchange Transactions</i> , identifies the circumstances in which revenue from exchange transactions is recognized, and provides practical guidance on the application of the recognition criteria. This Standard does not change the requirements of IPSAS 9.	15. قد ترتبط معالجة بعض المبالغ كمخصصات بإثبات الإيراد، على سبيل المثال، عندما تقدم الجهة ضمانات مقابل رسم ما. لا يتطرق هذا المعيار لموضوع إثبات الإيراد. ويحدد معيار المحاسبة للقطاع العام 9، <i>الإيراد من المعاملات التبادلية</i> الحالات التي يتم فيها إثبات الإيراد من المعاملات التبادلية، كما يقدم إرشادات عملية حول تطبيق ضوابط الإثبات. لا يغير هذا المعيار متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 9.	لا	
16. This Standard defines provisions as liabilities of uncertain timing or amount. In some countries, the term provision is also used in the context of items such as depreciation, impairment of assets, and doubtful debts; these are adjustments to the carrying amounts of assets and are not addressed in this Standard.	16. يعرف هذا المعيار المخصصات بأنها التزامات ذات توقيت أو مبلغ غير مؤكد. في بعض البلدان، قد يستخدم مصطلح المخصص أيضا في سياق بنود مثل الاستهلاك، والهبوط في قيمة الأصول، والديون المشكوك في تحصيلها؛ هذه البنود هي تعديلات على القيم الدفترية لأصول ولا يتم تناولها في هذا المعيار.	لا	
17. Other IPSASs specify whether expenditures are treated as assets or as expenses. These issues are not addressed in this Standard. Accordingly, this Standard neither prohibits nor requires capitalization of the costs recognized when a provision is made.	17. تحدد معايير محاسبة للقطاع العام أخرى ما إذا كانت ستتم معالجة النفقات كأصول أم كمصروفات. هذه المسائل لا يتم تناولها في هذا المعيار. تبعاً لذلك، لا يحظر هذا المعيار ولا يتطلب رسملة التكاليف المثبتة عند تكوين مخصص معين.	لا	
Definitions	تعريفات		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
18. The following terms are used in this Standard with the meanings specified: <u>Collective services</u> are services provided by a public sector entity simultaneously to all members of the community that are intended to address the needs of society as a whole. A <u>constructive obligation</u> is an obligation that derives from an entity's actions where: a. By an established pattern of past practice, published policies, or a sufficiently specific current statement, the entity has indicated to other parties that it will accept certain responsibilities; and b. As a result, the entity has created a valid expectation on the part of those other parties that it will discharge those responsibilities. A <u>contingent asset</u> is a possible asset that arises from past events, and whose existence will be confirmed only by the occurrence or non-occurrence of one or more uncertain future events not wholly within the control of the entity.	18. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها: <u>الخدمات الجماعية</u> هي خدمات تُقدم من قبل جهة قطاع عام إلى جميع أعضاء المجتمع في الوقت نفسه ويقصد بها أن تعالج احتياجات المجتمع ككل. <u>الواجب الضمني</u> هو واجب مستمد من تصرفات الجهة حيث تكون: أ. قد أبدت الأطراف أخرى بحكم ممارسة سابقة متعارف عليها، أو بموجب سياسات معلنة أو بيان حالي محدد بشكل كاف، أنها ستقبل مسؤوليات معينة؛ و ب. نتيجة لذلك، تكون الجهة قد كونت لدى تلك الأطراف الأخرى توقعاً سليماً بأنها سوف تفي بتلك المسؤوليات. <u>الأصل المحتمل</u> هو أصل ممكن ينشأ عن أحداث سابقة وسوف يتأكد وجوده فقط من بوقوع أو عدم وقوع واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة والتي ليست كلها ضمن سيطرة الجهة. <u>الالتزام المحتمل</u> هو:	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
A <u>contingent liability</u> is: a. A possible obligation that arises from past events, and whose existence will be confirmed only by the occurrence or non- occurrence of one or more uncertain future events not wholly within the control of the entity; or b. A present obligation that arises from past events, but is not recognized because: i. It is not probable that an outflow of resources embodying economic benefits or service potential will be required to settle the obligation; or ii. The amount of the obligation cannot be measured with sufficient reliability¹. <u>Executory contracts</u> are contracts under which neither party has performed any of its obligations, or both parties have partially performed their obligations to an equal extent. <u>Individual services</u> are goods and services provided to individuals and/ or households by a public sector entity that are intended to address the needs of society as a whole. A <u>legal obligation</u> is an obligation that derives from:	أ. واجب ممكن ينشأ عن أحداث سابقة وسوف يتأكد وجوده فقط بوقوع أو عدم وقوع واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة والتي ليست كلها ضمن سيطرة الجهة؛ أو ب. واجب حالي ينشأ عن أحداث سابقة ولكن لم يتم إثباته لأنه: (1) من غير المحتمل أنه سوف يُطلب تدفق خارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة لتسوية الواجب؛ أو (2) لا يمكن قياس مبلغ الواجب بموثوقية¹ كافية. <u>العقود تحت التنفيذ</u> هي العقود التي لم يقم فيها أي من طرفي التعاقد بأداء أي من واجباته أو قام كلا الطرفين بأداء واجباتهما جزئياً إلى حد متساوي. <u>الخدمات الفردية</u> هي سلع وخدمات تُقدم إلى أفراد و/أو أسر من قبل جهة قطاع عام ويُقصد بها أن تعالج احتياجات المجتمع ككل. <u>الواجب النظامي</u> هو واجب مستمد من: أ. عقد (من خلال شروطه الصريحة أو الضمنية)؛ أو ب. تشريع؛ أو ج. أعمال آخر للأنظمة. <u>الحدث الملزم</u> هو حدث يُنشأ واجباً نظامياً أو ضمناً		

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
a. A contract (through its explicit or implicit terms); b. Legislation; or c. Other operation of law. An <u>obligating event</u> is an event that creates a legal or constructive obligation that results in an entity having no realistic alternative to settling that obligation. An <u>onerous contract</u> is a contract for the exchange of assets or services in which the unavoidable costs of meeting the obligations under the contract exceed the economic benefits or service potential expected to be received under it. A <u>provision</u> is a liability of uncertain timing or amount. A <u>restructuring</u> is a program that is planned and controlled by management, and materially changes either: a. The scope of an entity's activities; or b. The manner in which those activities are carried out.	ينتج عنه عدم وجود بديل واقعي للجهة لتسوية ذلك الواجب. <u>عقد متوقع خسارته</u> هو عقد لتبادل أصول أو خدمات تتجاوز فيه التكاليف التي لا يمكن تجنبها للوفاء بالواجبات بموجب العقد المنافع الاقتصادية أو الخدمات الممكنة المتوقعة استلامها بموجب العقد. <u>المخصص</u> هو التزام غير مؤكد التوقيت أو المبلغ. <u>إعادة الهيكلة</u> هي برنامج يتم التخطيط له والتحكم به من قبل الإدارة، ويغير بشكل ذي أهمية نسبية إما: أ. نطاق أنشطة الجهة؛ أو ب. الطريقة التي يتم بها تنفيذ تلك الأنشطة. وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعروفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.		

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Terms defined in other IPSASs are used in this Standard with the same meaning as in those Standards, and are reproduced in the <i>Glossary of Defined Terms</i> published separately. 1 Information that is reliable is free from material error and bias, and can be depended on by users to faithfully represent that which it purports to represent or could reasonably be expected to represent. Paragraph BC16 of IPSAS 1 discusses the transitional approach to the explanation of reliability.	¹ المعلومات الموثوقة تكون خالية من الخطأ والتحيز ذي الأهمية النسبية، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتعبير بموثوقية عما تصرح أنها تعبر عنه أو عما يمكن أن يتوقع بشكل معقول أنها تعبر عنه. وتناقش الفقرة 16 من أساس الاستنتاجات المرافق لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1 المدخل الانتقالي لتوضيح الموثوقية.		
Provisions and Other Liabilities	المخصصات والالتزامات الأخرى		
19. Provisions can be distinguished from other liabilities such as payables and accruals because there is uncertainty about the timing or amount of the future expenditure required in settlement. By contrast: a. Payables are liabilities to pay for goods or services that have been received or supplied, and have been invoiced or formally agreed with the supplier; and b. Accruals are liabilities to pay for goods or services that have been received or supplied, but have not been paid, invoiced, or formally	19. يمكن تمييز المخصصات عن الالتزامات الأخرى مثل الذمم الدائنة والمصروفات المستحقة نظراً لأنه هناك عدم تأكيد حول توقيت أو مبلغ النفقات المستقبلية المطلوبة عند تسويتها، وفي المقابل: أ. الذمم الدائنة هي التزامات بالدفع مقابل سلع أو خدمات قد تم استلامها أو توريدها وقد تم فوترتها أو الاتفاق رسمياً بشأنها مع المورد؛ و ب. المصروفات المستحقة هي التزامات بالدفع مقابل سلع أو خدمات قد تم استلامها أو توريدها، ولكن لم يتم الدفع مقابلها أو فوترتها أو الاتفاق رسمياً مع المورد بشأنها، بما في ذلك المبالغ المستحقة للموظفين	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
agreed with the supplier, including amounts due to employees (for example, amounts relating to accrued vacation pay). Although it is sometimes necessary to estimate the amount or timing of accruals, the uncertainty is generally much less than for provisions. Accruals are often reported as part of accounts payable, whereas provisions are reported separately.	(على سبيل المثال، المبالغ المتعلقة بالأجر المستحق للإجازة). على الرغم من أنه من الضروري أحياناً تقدير مبلغ أو توقيت المصروفات المستحقة، إلا أن عدم التأكد منها يكون عموماً أقل بكثير من ذلك المتعلق بالمخصصات. غالباً ما يتم التقرير عن المصروفات المستحقة على أنها جزء من الذمم الدائنة، بينما يتم التقرير عن المخصصات بشكل منفصل.		
Relationship between Provisions and Contingent Liabilities	العلاقة بين المخصصات والالتزامات المحتملة	لا	
20. In a general sense, all provisions are contingent because they are uncertain in timing or amount. However, within this Standard, the term contingent is used for liabilities and assets that are not recognized because their existence will be confirmed only by the occurrence or non-occurrence of one or more uncertain future events not wholly within the control of the entity. In addition, the term contingent liability is used for liabilities that do not meet the recognition criteria.	20. بشكل عام، تعتبر جميع المخصصات محتملة لأنها غير مؤكدة من حيث التوقيت أو المبلغ. بالرغم من ذلك، وفي إطار هذا المعيار، يستخدم مصطلح محتمل للالتزامات والأصول التي لم يتم إثباتها لأن وجودها لن يتأكد إلا من خلال وقوع أو عدم وقوع واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة وغير المسيطر عليها بشكل كامل من قبل الجهة. بالإضافة إلى ذلك، يُستخدم مصطلح الالتزام المحتمل للالتزامات التي لا تستوفي ضوابط الإثبات.	لا	
21. This Standard distinguishes between: a. Provisions—which are recognized as liabilities (assuming that a reliable estimate can be made)	21. يميز هذا المعيار بين: أ. المخصصات - التي يتم إثباتها كالتزامات (بافتراض أنه من الممكن إجراء تقدير موثوق)	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
because they are present obligations and it is probable that an outflow of resources embodying economic benefits or service potential will be required to settle the obligations; and b. Contingent liabilities—which are not recognized as liabilities because they are either: i. Possible obligations, as it has yet to be confirmed whether the entity has a present obligation that could lead to an outflow of resources embodying economic benefits or service potential; or ii. Present obligations that do not meet the recognition criteria in this Standard (because either it is not probable that an outflow of resources embodying economic benefits or service potential will be required to settle the obligation, or a sufficiently reliable estimate of the amount of the obligation cannot be made).	لأنها واجبات حالية ومن المحتمل أن تتطلب تدفقا خارجا لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة لتسوية الواجبات؛ و ب. الالتزامات المحتملة-التي لم يتم إثباتها كالتزامات لأنها إما: (1) واجبات ممكنة، إذ لا يزال يتعين التأكد مما إذا كان على الجهة واجبا حالياً يمكن أن يؤدي إلى تدفق خارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة؛ أو (2) واجبات حالية لا تستوفي ضوابط الإثبات الواردة في هذا المعيار (نظراً لأنه من غير المحتمل أنها سوف تتطلب تدفقا خارجا لموارد تنطوي على منافع الاقتصادية أو خدمات متوقعة لتسوية الواجب، أو لأنه لا يمكن إجراء تقدير موثوق به بدرجة كافية لمبلغ الواجب).		
Recognition	الإثبات		
Provisions	المخصصات		
22. A provision shall be recognized when:	22. يجب إثبات مخصص عندما:	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
a. An entity has a present obligation (legal or constructive) as a result of a past event; b. It is probable that an outflow of resources embodying economic benefits or service potential will be required to settle the obligation; and c. A reliable estimate can be made of the amount of the obligation. If these conditions are not met, no provision shall be recognized.	أ. يكون على الجهة واجب حالي (نظامي أو ضمني) نتيجة لحدث سابق؛ و ب. يكون من المحتمل أنه سوف يُطلب تدفق خارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة لتسوية الواجب؛ و ج. يمكن إجراء تقدير موثوق لمبلغ الواجب. وإذا لم يتم استيفاء هذه الشروط، يجب ألا يُثبت مخصص.		
<i>Present Obligation</i>	<i>الواجب الحالي</i>	لا	
23. In some cases it is not clear whether there is a present obligation. In these cases, a past event is deemed to give rise to a present obligation if, taking account of all available evidence, it is more likely than not that a present obligation exists at the reporting date.	23. لا يكون واضحاً في بعض الحالات ما إذا كان يوجد واجب حالي. في هذه الحالات، يعتبر حدث سابق أنه منشئ لواجب حالي إذا، كان من المرجح بدرجة أكبر - أخذاً في الاعتبار جميع الأدلة المتاحة - وجود واجب حالي في تاريخ القوائم المالية.	لا	
24. In most cases it will be clear whether a past event has given rise to a present obligation. In other cases, for example in a lawsuit, it may be disputed either whether certain events have occurred or whether those events result in a present obligation. In such cases, an entity determines whether a present obligation exists at the reporting date by	24. في معظم الحالات، سيكون واضحاً ما إذا كان حدث سابق قد أدى إلى نشوء واجب حالي أم لا. وفي حالات أخرى، مثل وجود دعوى قضائية، قد يكون هناك جدل حول ما إذا كانت قد وقعت أحداث معينة أو فيما إذا كانت تلك الأحداث قد ترتب عليها واجب حالي. في مثل هذه الحالات، تحدد الجهة ما إذا كان يوجد واجب حالي في تاريخ	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
taking account of all available evidence, including, for example, the opinion of experts. The evidence considered includes any additional evidence provided by events after the reporting date. On the basis of such evidence: a. Where it is more likely than not that a present obligation exists at the reporting date, the entity recognizes a provision (if the recognition criteria are met); and b. Where it is more likely that no present obligation exists at the reporting date, the entity discloses a contingent liability, unless the possibility of an outflow of resources embodying economic benefits or service potential is remote (see paragraph 100).	القوائم المالية أخذاً في الاعتبار كافة الأدلة المتاحة، بما في ذلك، رأي الخبراء على سبيل المثال. يتضمن الدليل الذي يؤخذ في الاعتبار أية أدلة إضافية تتوافر من الأحداث التي تقع بعد تاريخ القوائم المالية. بناءً على هذا الدليل: أ. عندما يكون احتمال وجود واجب حالي في تاريخ القوائم المالية أكبر من احتمال عدم وجوده، تثبت الجهة مخصصاً (إذا استوفيت ضوابط الإثبات)؛ و ب. عندما يكون احتمال عدم وجود واجب حالي في تاريخ القوائم المالية أكثر من احتمال وجوده، تفصح الجهة عن الالتزام المحتمل، ما لم تكن إمكانية تدفق خارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة ضئيلة (أنظر الفقرة 100).		
<i>Past Event</i>	<i>الحدث السابق</i>	لا	
25. A past event that leads to a present obligation is called an obligating event. For an event to be an obligating event, it is necessary that the entity has no realistic alternative to settling the obligation created by the event. This is the case only: a. Where the settlement of the obligation can be enforced by law; or	25. يسمى الحدث السابق الذي يؤدي إلى نشوء واجب حالي حدثاً ملزماً. ولكي يكون الحدث ملزماً، من الضروري ألا يكون لدى الجهة بديلاً واقعياً لتسوية واجب الذي ينتجه الحدث. ولا تكون الحال كذلك إلا عندما: أ. يمكن إنفاذ تسوية الواجب بموجب النظام؛ أو	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
b. In the case of a constructive obligation, where the event (which may be an action of the entity) creates valid expectations in other parties that the entity will discharge the obligation.	ب. في حال الواجب الضمني، عندما يؤدي الحدث (والذي قد يكون تصرفاً من قبل الجهة) إلى نشوء توقعات صحيحة لدى الأطراف الأخرى بأن الجهة ستفي بالواجب.		
26. Financial statements deal with the financial position of an entity at the end of its reporting period and not its possible position in the future. Therefore, no provision is recognized for costs that need to be incurred to continue an entity's ongoing activities in the future. The only liabilities recognized in an entity's statement of financial position are those that exist at the reporting date.	26. تتناول القوائم المالية المركز المالي للجهة في نهاية فترة قوائمها المالية وليس مركزها المحتمل في المستقبل. لذلك، لا يُثبت مخصص للتكاليف التي يلزم تكبدها للاستمرار في تنفيذ الأنشطة المستمرة للجهة في المستقبل. الالتزامات - فقط - التي يتم إثباتها في قائمة المركز المالي للجهة هي تلك الموجودة في تاريخ القوائم المالية.	لا	
27. It is only those obligations arising from past events existing independently of an entity's future actions (that is, the future conduct of its activities) that are recognized as provisions. Examples of such obligations are penalties or clean-up costs for unlawful environmental damage imposed by legislation on a public sector entity. Both of these obligations would lead to an outflow of resources embodying economic benefits or service potential in settlement regardless of the future actions of that public sector entity. Similarly, a public sector	27. يتم إثبات الواجبات التي تنشأ عن أحداث سابقة والموجودة بشكل مستقل عن التصرفات المستقبلية للجهة (أي الأداء المستقبلي لأنشطتها) فقط كمخصصات. من الأمثلة على مثل هذه الواجبات الغرامات أو تكاليف تنظيف الأضرار البيئية غير النظامية التي يفرضها التشريع على جهة القطاع العام. قد تؤدي تسوية كل من هذين الواجبين إلى تدفق خارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة بغض النظر عن التصرفات المستقبلية لجهة القطاع العام تلك. على نحو مماثل، قد تثبت جهة القطاع العام	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
entity would recognize a provision for the decommissioning costs of a defense installation or a government-owned nuclear power station, to the extent that the public sector entity is obliged to rectify damage already caused. IPSAS 45, <i>Property, Plant, and Equipment</i> , deals with items, including dismantling and site restoring costs, that are included in the cost of an asset. In contrast, because of legal requirements, pressure from constituents or a desire to demonstrate community leadership, an entity may intend or need to carry out expenditure to operate in a particular way in the future. An example would be where a public sector entity decides to fit emission controls on certain of its vehicles, or a government laboratory decides to install extraction units to protect employees from the fumes of certain chemicals. Because the entities can avoid the future expenditure by their future actions – for example, by changing their method of operation – they have no present obligation for that future expenditure, and no provision is recognized.	مخصصاً لتكاليف إزالة تشييدات دفاعية أو محطة طاقة نووية مملوكة للحكومة بالقدر الذي تلزم فيه جهة القطاع العام بمعالجة الأضرار التي تسببت فيها. يتناول معيار المحاسبة للقطاع العام 45، <i>العقارات والآلات والمعدات</i> البنود الواردة ضمن تكلفة الأصل، بما في ذلك تكاليف التفكيك وإعادة الموقع إلى ما كان عليه. على العكس من ذلك، وبسبب متطلبات نظامية أو ضغوط شعبية، أو الرغبة في إبراز قيادة المجتمع المحلي، قد تعتزم الجهة أو تحتاج إلى تحمل نفقات للعمل بطريقة معينة في المستقبل. من الأمثلة على ذلك عندما تقرر جهة قطاع عام تركيب أنظمة تحكم في العوادم على مجموعة معينة من مركباتها، أو عندما يقرر مختبر حكومي تركيب وحدات استخراج لحماية الموظفين من أبخرة مواد كيميائية معينة. نظراً لأنه يمكن للجهات تجنب النفقات المستقبلية عن طريق تصرفاتها في المستقبل وذلك بتغيير طريقة عمليتها على سبيل المثال، فلا يكون لديها أي واجب حالي عن تلك النفقات المستقبلية، ولا يتم إثبات أي مخصص.		
28. An obligation always involves another party to whom the obligation is owed. It is not necessary,	28. يشمل الواجب دائماً طرفاً آخر وهو الذي يُستحق له الواجب. مع ذلك، فإنه من غير الضروري معرفة	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
however, to know the identity of the party to whom the obligation is owed – indeed the obligation may be to the public at large. Because an obligation always involves a commitment to another party, it follows that a decision by an entity's management, governing body, or controlling entity does not give rise to a constructive obligation at the reporting date, unless the decision has been communicated before the reporting date to those affected by it in a sufficiently specific manner to raise a valid expectation in them that the entity will discharge its responsibilities.	هوية الطرف الذي يستحق له الواجب، ففي الواقع، قد يكون الواجب نحو المجتمع ككل. نظراً لأن الواجب ينطوي دائماً على تعهد تجاه طرف آخر، فإن ذلك يستتبع ألا يؤدي قرار تتخذه إدارة الجهة أو الهيئة الحاكمة أو الجهة المسيطرة إلى نشوء واجب ضمني في تاريخ القوائم المالية ما لم يتم إبلاغ القرار قبل تاريخ القوائم المالية إلى أولئك المتأثرين به بطريقة محددة بشكل كاف لخلق توقع صحيح لديهم بأن الجهة سوف تؤدي مسؤولياتها.		
29. An event that does not give rise to an obligation immediately may do so at a later date, because of changes in the law or because an act (for example, a sufficiently specific public statement) by the entity gives rise to a constructive obligation. For example, when environmental damage is caused by a government agency, there may be no obligation to remedy the consequences. However, the causing of the damage will become an obligating event when a new law requires the existing damage to be rectified, or when the controlling government or the individual agency publicly accepts responsibility for	29. إن الحدث الذي لا يؤدي مباشرة إلى نشوء واجب قد يؤدي إلى ذلك في تاريخ لاحق، بسبب التغييرات في النظام أو بسبب إجراء (على سبيل المثال، بيان عام محدد بشكل كاف) من قبل الجهة يؤدي إلى واجب ضمني. على سبيل المثال، عندما تتسبب وكالة حكومية في وقوع ضرر بيئي، قد لا يكون هناك واجب بمعالجة ما يترتب عليه. مع ذلك، سوف يصبح التسبب في الضرر حدثاً ملزماً عندما يتطلب نظام جديد معالجة الضرر القائم، أو عندما تقبل الحكومة المسيطرة أو الوكالة الفردية بشكل علني المسؤولية عن المعالجة بطريقة تُنشئ واجباً ضمناً.	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
rectification in a way that creates a constructive obligation.			
30. Where details of a proposed new law have yet to be finalized, an obligation arises only when the legislation is virtually certain to be enacted as drafted. For the purpose of this Standard, such an obligation is treated as a legal obligation. However, differences in circumstances surrounding enactment often make it impossible to specify a single event that would make the enactment of a law virtually certain. In many cases, it is not possible to judge whether a proposed new law is virtually certain to be enacted as drafted, and any decision about the existence of an obligation should await the enactment of the proposed law.	30. عندما لا يكون قد تم بعد وضع تفاصيل نظام جديد مقترح بشكلها النهائي، ينشأ واجب فقط عندما يكون في حكم المؤكد أن التشريع سيتم سنه بالصيغة الواردة في مشروع النظام، ولغرض هذا المعيار، تتم معالجة مثل هذا الواجب على أنه واجب نظامي. ومع ذلك، فإن الاختلافات في الظروف المحيطة بسن الأنظمة غالباً ما تجعل من المستحيل تحديد حدث واحد بمفرده يمكن أن يجعل سن النظام في حكم المؤكد. وفي العديد من الحالات، لا يكون من الممكن الحكم على ما إذا كان في حكم المؤكد أن نظام جديد مقترح سيتم سنه بالصيغة الواردة في مشروع النظام، ويجب إرجاء أي قرار حول وجود واجب إلى أن يتم سن النظام المقترح.	لا	
<i>Probable Outflow of Resources Embodying Economic Benefits or Service Potential</i>	<i>التدفق الخارج المحتمل لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة</i>	لا	
31. For a liability to qualify for recognition there must be not only a present obligation but also the probability of an outflow of resources embodying economic benefits or service potential to settle that obligation. For the purpose of this Standard, an outflow of resources or other event is regarded as	31. كي يكون الالتزام مؤهلاً للثبات، فإنه يجب أن يكون هناك ليس فقط واجب حالي ولكن أيضاً، احتمال تدفق خارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة لتسوية ذلك الواجب. لغرض هذا المعيار، يعتبر التدفق الخارج لموارد أو حدث آخر على أنه محتمل إذا كان احتمال وقوعه	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
probable if the event is more likely than not to occur, that is, the probability that the event will occur is greater than the probability that it will not. Where it is not probable that a present obligation exists, an entity discloses a contingent liability, unless the possibility of an outflow of resources embodying economic benefits or service potential is remote (see paragraph 100).	أكبر من احتمال عدم وقوعه، أي أن يكون احتمال وقوع الحدث أكبر من احتمال عدم وقوعه. عندما يكون من غير المحتمل وجود واجب حالي، تفصح الجهة عن الالتزام المحتمل، ما لم يكن احتمال حدوث التدفق الخارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة ضئيلاً (أنظر الفقرة 100).		
32. Where there are a number of similar obligations (for example, a government's obligation to compensate individuals who have received contaminated blood from a government-owned hospital), the probability that an outflow will be required in settlement is determined by considering the class of obligations as a whole. Although the likelihood of outflow for any one item may be small, it may well be probable that some outflow of resources will be needed to settle the class of obligations as a whole. If that is the case, a provision is recognized (if the other recognition criteria are met).	32. عندما يكون هناك عدد من الواجبات المماثلة (على سبيل المثال، واجب حكومة بتعويض الأفراد الذين استلموا دمًا ملوثًا من مستشفى مملوك للحكومة)، يتم تحديد احتمال أن يكون التدفق الخارج مطلوباً في التسوية من خلال دراسة فئة الواجبات ككل. على الرغم من أن احتمال التدفق الخارج لبند واحد قد تكون قليلة، إلا أنه يجوز أن تكون هناك حاجة لبعض التدفق الخارج للموارد لتسوية فئة الواجبات ككل. في هذه الحالة، يتم إثبات مخصص (إذا استوفيت ضوابط الإثبات الأخرى).	لا	
<i>Reliable Estimate of the Obligation</i>	<i>تقدير موثوق للواجب</i>		
33. The use of estimates is an essential part of the preparation of financial statements, and does not	33. يعتبر استخدام التقديرات هو جزء أساسي في إعداد القوائم المالية ولا يقلل من موثوقيتها. هذا	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
undermine their reliability. This is especially true in the case of provisions, which by their nature are more uncertain than most other assets or liabilities. Except in extremely rare cases, an entity will be able to determine a range of possible outcomes, and can therefore make an estimate of the obligation that is sufficiently reliable to use in recognizing a provision.	الأمور صحيحة خصوصاً في حالة المخصصات، التي تعتبر بطبيعتها غير مؤكدة بدرجة أكبر من معظم الأصول أو الالتزامات الأخرى. باستثناء الحالات النادرة جداً، تكون الجهة قادرة على تحديد نطاق من النتائج المحتملة وبالتالي تستطيع إجراء تقدير للواجب موثوق بشكل كاف ليتم استخدامه لإثبات المخصص.		
34. In the extremely rare case where no reliable estimate can be made, a liability exists that cannot be recognized. That liability is disclosed as a contingent liability (see paragraph 100).	34. في الحالات النادرة جداً عندما لا يمكن إجراء تقدير موثوق، يكون هناك التزام لا يمكن إثباته. يتم الإفصاح عن ذلك الالتزام كالتزام محتمل (أنظر الفقرة 100).	لا	
Contingent Liabilities	الالتزامات المحتملة		
35. An entity shall not recognize a contingent liability.	35. يجب ألا تثبت الجهة التزاماً محتملاً.	لا	
36. A contingent liability is disclosed, as required by paragraph 100, unless the possibility of an outflow of resources embodying economic benefits or service potential is remote.	36. يتم الإفصاح عن الالتزام المحتمل، كما تتطلب الفقرة 100، إلا إذا كان احتمال حدوث التدفق الخارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمة ضئيل.	لا	
37. Where an entity is jointly and severally liable for an obligation, the part of the obligation that is expected to be met by other parties is treated as a contingent liability. For example, in the case of joint arrangement debt, that part of the obligation that is to be met by other joint arrangement participants is	37. عندما تكون الجهة مسؤولة بشكل مشترك أو جزئي عن واجب، تتم معالجة ذلك الجزء من الواجب الذي يُتوقع أن يتم تلبيةه من قبل أطراف أخرى على أنه التزام محتمل. على سبيل المثال، في حالة وجود دين على ترتيب مشترك، تتم معالجة الجزء من الواجب الذي سيتم الوفاء به من قبل المشاركين	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
treated as a contingent liability. The entity recognizes a provision for the part of the obligation for which an outflow of resources embodying economic benefits or service potential is probable, except in the rare circumstances where no reliable estimate can be made.	الآخرين في الترتيب المشترك كالتزام محتمل. تثبت الجهة مخصصاً لذلك الجزء من الواجب الذي يحتمل أن يؤدي إلى حدوث تدفق خارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة له، باستثناء حالات نادرة عندما لا يمكن إجراء تقدير موثوق.		
38. Contingent liabilities may develop in a way not initially expected. Therefore, they are assessed continually to determine whether an outflow of resources embodying economic benefits or service potential has become probable. If it becomes probable that an outflow of future economic benefits or service potential will be required for an item previously dealt with as a contingent liability, a provision is recognized in the financial statements of the period in which the change in probability occurs (except in the extremely rare circumstances where no reliable estimate can be made). For example, a local government entity may have breached an environmental law, but it remains unclear whether any damage was caused to the environment. Where, subsequently it becomes clear that damage was caused and remediation will be required, the entity would recognize a provision	38. قد تتطور الالتزامات المحتملة بطريقة لم تكن متوقعة عند نشأتها. لذلك، يتم تقويمها بشكل مستمر لتحديد ما إذا حدث تدفق خارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة قد أصبح أمراً محتملاً. إذا أصبح من المحتمل أن التدفق الخارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة سيكون مطلوباً لبند سبق معالجته كالتزام محتمل، فإنه يتم إثبات مخصص في القوائم المالية للفترة التي يتغير فيها الاحتمال (فيما عدا الظروف النادرة جداً حيث لا يمكن إجراء تقدير موثوق). على سبيل المثال، قد تنتهك جهة حكومية محلية نظاماً بيئياً ولكن يبقى من غير الواضح ما إذا حدث ضرر للبيئة أم لا. عندما يصبح واضحاً في وقت لاحق حدوث الضرر وأن المعالجة مطلوبة، سوف تثبت الجهة مخصصاً نظراً لأن التدفق الخارج لمنافع اقتصادية أصبح أمراً محتملاً الآن.	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
because an outflow of economic benefits is now probable.			
Contingent Assets	الأصول المحتملة		
39. An entity shall not recognize a contingent asset.	39. يجب ألا تثبت الجهة أصلًا محتملًا.	لا	
40. Contingent assets usually arise from unplanned or other unexpected events that (a) are not wholly within the control of the entity, and (b) give rise to the possibility of an inflow of economic benefits or service potential to the entity. An example is a claim that an entity is pursuing through legal processes, where the outcome is uncertain.	40. تنشأ الأصول المحتملة عادة عن أحداث غير مخطط لها أو أخرى غير متوقعة والتي (أ) لا تقع تحت السيطرة الكاملة للجهة، و(ب) تؤدي إلى نشوء احتمالية تدفق داخل لمنافع اقتصادية أو خدمات متوقعة للجهة. من الأمثلة على ذلك مطالبة تسعى الجهة لتحقيقها من خلال دعوى قضائية، حيث تكون النتيجة غير مؤكدة.	لا	
41. Contingent assets are not recognized in financial statements, since this may result in the recognition of revenue that may never be realized. However, when the realization of revenue is virtually certain, then the related asset is not a contingent asset and its recognition is appropriate.	41. لا يتم إثبات الأصول المحتملة في القوائم المالية نظرا لأن ذلك قد يؤدي إلى إثبات إيراد قد لا يتحقق أبدًا. مع ذلك، عندما يكون تحقق الإيراد مؤكداً بشكل فعلي، فإن الأصل ذو الصلة لا يكون أصلًا محتملًا ويكون إثباته مناسباً.	لا	
42. A contingent asset is disclosed, as required by paragraph 105, where an inflow of economic benefits or service potential is probable.	42. يتم الإفصاح عن الأصل المحتمل، كما تتطلب الفقرة 105، عندما يكون التدفق الداخل للمنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة أمراً محتملاً.	لا	
43. Contingent assets are assessed continually to ensure that developments are appropriately reflected in the financial statements. If it has	43. يتم تقويم الأصول المحتملة بشكل مستمر للتأكد من أن القوائم المالية تعكس التطورات بشكل مناسب. إذا أصبح من المؤكد فعلياً أنه سينشأ	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
become virtually certain that an inflow of economic benefits or service potential will arise and the asset's value can be measured reliably, the asset and the related revenue are recognized in the financial statements of the period in which the change occurs. If an inflow of economic benefits or service potential has become probable, an entity discloses the contingent asset (see paragraph 105).	تدفق داخل لمنافع اقتصادية أو خدمات متوقعة وأنه يمكن قياس قيمة الأصل بشكل موثوق، فإنه يتم إثبات الأصل والإيراد ذي الصلة في القوائم المالية للفترة التي يحدث فيها التغير. إذا أصبح التدفق الداخل لمنافع اقتصادية أو خدمات متوقعة أمراً محتملاً، تفصح الجهة عن الأصل المحتمل (أنظر الفقرة 105).		
Measurement	القياس		
Best Estimate	التقدير الأفضل		
44. The amount recognized as a provision shall be the best estimate of the expenditure required to settle the present obligation at the reporting date.	44. يجب أن يكون المبلغ المثبت كمخصص هو أفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية الواجب الحالي في تاريخ القوائم المالية.	لا	
45. The best estimate of the expenditure required to settle the present obligation is the amount that an entity would rationally pay to settle the obligation at the reporting date or to transfer it to a third party at that time. It will often be impossible or prohibitively expensive to settle or transfer an obligation at the reporting date. However, the estimate of the amount that an entity would rationally pay to settle or transfer the obligation gives the best estimate of the expenditure required to settle the present obligation at the reporting date.	45. إن أفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية الواجب الحالي هو المبلغ الذي قد تدفعه الجهة بشكل معقول لتسوية الواجب في تاريخ القوائم المالية أو لتحويله لطرف ثالث في ذلك التاريخ. غالباً ما يكون من المستحيل أو من المكلف جداً تسوية أو تحويل الواجب في تاريخ القوائم المالية. مع ذلك، يقدم المبلغ الذي قد تدفعه الجهة بشكل معقول لتسوية أو تحويل الواجب أفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية الواجب الحالي في تاريخ القوائم المالية.	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
46. The estimates of outcome and financial effect are determined by the judgment of the management of the entity, supplemented by experience of similar transactions and, in some cases, reports from independent experts. The evidence considered includes any additional evidence provided by events after the reporting date. <i>Example</i> A government medical laboratory provides diagnostic ultrasound scanners to both government-owned and privately owned medical centers and hospitals on a full-cost recovery basis. The equipment is provided with a warranty under which the medical centers and hospitals are covered for the cost of repairs of any defects that become apparent within the first six months after purchase. If minor defects were detected in all equipment provided, repair costs of 1 million currency units would result. If major defects were detected in all equipment provided, repair costs of 4 million currency units would result. The laboratory's past experience and future expectations indicate that, for the coming year, 75% of the equipment will have no defects, 20% of the equipment will have minor	46. يتم تحديد تقديرات النتيجة والأثر المالي من خلال حكم إدارة الجهة، والمدعوم بالخبرة في عمليات مماثلة، وفي بعض الحالات، من خلال تقارير الخبراء المستقلين. تتضمن الأدلة التي تؤخذ في الاعتبار أي دليل إضافي يتوافر من الأحداث بعد تاريخ القوائم المالية. <i>مثال</i> يقدم مختبر طبي حكومي الماسحات التشخيصية بالموجات فوق الصوتية لمراكز طبية ومستشفيات مملوكة للحكومة والقطاع الخاص على أساس استرداد التكلفة بالكامل. يتم تقديم المعدات للمراكز الطبية بضمان يتم بموجبه تغطية تكلفة إصلاحات أية عيوب تصبح واضحة في فترة الستة شهور الأولى بعد الشراء. إذا تم اكتشاف عيوب ثانوية في كافة المعدات المقدمة، قد تنشأ تكاليف إصلاح بقيمة مليون ريال سعودي. أما إذا تم اكتشاف عيوب رئيسية في كافة المعدات المقدمة، قد تنشأ تكاليف إصلاح قيمتها 4 مليون ريال سعودي. تشير الخبرة السابقة للمختبر وتوقعاته المستقبلية إلى أن 75% من المعدات للسنة القادمة، لن تكون بها عيوب، وأن 20% من المعدات ستشتمل على عيوب ثانوية وأن 5% من المعدات ستشتمل على عيوب رئيسية. وفقاً للفقرة	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
defects and 5% of the equipment will have major defects. In accordance with paragraph 32, the laboratory assesses the probability of an outflow for the warranty obligations as a whole. The expected value of the cost of repairs is: $(75\% \text{ of nil}) + (20\% \text{ of } 1\text{m}) + (5\% \text{ of } 4\text{m}) = 400,000$	32. يُقَوِّم المختبر احتمال تدفق خارج لتلبية واجبات الضمان ككل. وتكون القيمة المتوقعة لتكلفة الإصلاحات كالتالي: $(75\% \text{ من لا شيء}) + (20\% \text{ من } 1 \text{ مليون}) + (5\% \text{ من } 4 \text{ مليون}) = 400,000$		
47. Uncertainties surrounding the amount to be recognized as a provision are dealt with by various means according to the circumstances. Where the provision being measured involves a large population of items, the obligation is estimated by weighting all possible outcomes by their associated probabilities. The name for this statistical method of estimation is "expected value." The provision will therefore be different, depending on whether the probability of a loss of a given amount is, for example, 60% or 90%. Where there is a continuous range of possible outcomes, and each point in that range is as likely as any other, the midpoint of the range is used.	47. يتم معالجة عدم التأكد بالمبلغ الذي سيتم إثباته كمخصص من خلال وسائل متنوعة حسب الظروف. عندما يكون المخصص الذي يتم قياسه مرتبطاً بعدد كبير من البنود، يتم تقدير الواجب من خلال وزن كافة النتائج المحتملة تبعاً للاحتمالات المرتبطة بها. ويطلق على هذه الطريقة الإحصائية للتقدير "القيمة المتوقعة". وعليه، سيختلف المخصص بحسب ما إذا كان احتمال خسارة مبلغ معين هو على سبيل المثال 60% أو 90%. عندما يوجد مدى مستمر من النتائج المحتملة، وتكون كل نقطة في ذلك المدى محتملة بنفس درجة احتمال أي نقطة أخرى، يتم استخدام نقطة الوسط في المدى.	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
48. Where a single obligation is being measured, the individual most likely outcome may be the best estimate of the liability. However, even in such a case, the entity considers other possible outcomes. Where other possible outcomes are either mostly higher or mostly lower than the most likely outcome, the best estimate will be a higher or lower amount. For example, if a government has to rectify a serious fault in a defense vessel that it has constructed for another government, the individual most likely outcome may be for the repair to succeed at the first attempt at a cost of 100,000 currency units, but a provision for a larger amount is made if there is a significant chance that further attempts will be necessary.	48. عندما يتم قياس واجب واحد، فإن النتيجة الفردية الأكثر ترجيحاً قد تكون هي أفضل تقدير للالتزام. مع ذلك، حتى في هذه الحالة، تدرس الجهة النتائج الأخرى المحتملة. عندما تكون النتائج المحتملة الأخرى على الأغلب إما أعلى أو أقل من النتيجة الأكثر ترجيحاً، فإن التقدير الأفضل سيكون بمبلغ أعلى أو أقل. على سبيل المثال، إذا كان على الحكومة معالجة خطأ كبير في مركبة دفاعية قامت بإنشائها لحكومة أخرى، فإن النتيجة الفردية الأكثر ترجيحاً قد تكون نجاح الإصلاح من أول محاولة بتكلفة تبلغ 100,000 ريال سعودي، ولكن يتم تكوين مخصص بمبلغ أكبر إذا كانت هناك احتمال هام لضرورة إجراء المزيد من المحاولات.	لا	
49. The provision is measured before tax or tax equivalents. Guidance on dealing with the tax consequences of a provision, and changes in it, is found in IAS 12.	49. يتم قياس المخصص قبل الضريبة أو ما يعادل الضريبة. ويوفر معيار المحاسبة الدولي 12 الإرشاد حول التعامل مع التبعات الضريبية لمخصص ما.	لا	
Risks and Uncertainties	المخاطر وعدم التأكد		
50. The risks and uncertainties that inevitably surround many events and circumstances shall be taken into account in reaching the best estimate of a provision.	50. يجب أخذ المخاطر وحالات عدم التأكد المحيطة حتماً بالعديد من الأحداث والظروف في الاعتبار للتوصل لأفضل تقرير لمخصص.	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
51. Risk describes variability of outcome. A risk adjustment may increase the amount at which a liability is measured. Caution is needed in making judgments under conditions of uncertainty, so that revenue or assets are not overstated and expenses or liabilities are not understated. However, uncertainty does not justify the creation of excessive provisions or a deliberate overstatement of liabilities. For example, if the projected costs of a particularly adverse outcome are estimated on a prudent basis, that outcome is not then deliberately treated as more probable than is realistically the case. Care is needed to avoid duplicating adjustments for risk and uncertainty with consequent overstatement of a provision.	51. تصف المخاطر التقلب في النتائج. وقد يؤدي التعديل تبعاً للمخاطر إلى زيادة المبلغ الذي يتم به قياس الالتزام. من الضروري توخي الحذر عند اتخاذ أحكام في ظل أوضاع عدم التأكد، بحيث لا يتم إظهار الإيراد أو الأصول بأكثر من قيمتها، ولا يتم إظهار المصروفات أو الالتزامات بأقل من قيمتها. مع ذلك، فإن عدم التأكد لا يبرر إنشاء مخصصات مفرطة أو مبالغة مقصودة في قيمة الالتزامات. فعلى سبيل المثال، إذا تم توخي الحيلة عند تقدير التكاليف المتوقعة ذات النتيجة السلبية بشكل خاص، فلا تتم عندها معالجة تلك النتيجة بشكل متعمد على أنها محتملة بدرجة أكبر مما هو في الواقع. من الضروري بذل العناية لتجنب تكرار التعديلات تبعاً للمخاطر وعدم التأكد مع ما يترتب على ذلك من مبالغة في قيمة المخصص.	لا	
52. Disclosure of the uncertainties surrounding the amount of the expenditure is made under paragraph 98(b).	52. يتم الإفصاح عن حالات عدم التأكد التي تحيط بمبلغ النفقات بموجب الفقرة 98(ب).	لا	
Present Value	القيمة الحالية		
53. Where the effect of the time value of money is material, the amount of a provision shall be the present value of the expenditures expected to be required to settle the obligation.	53. عندما يكون أثر القيمة الزمنية للنقود ذا أهمية نسبية، يجب أن يكون مبلغ المخصص هو القيمة الحالية للنفقات المتوقعة أن تكون مطلوبة لتسوية الواجب.	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
54. Because of the time value of money, provisions relating to cash outflows that arise soon after the reporting date are more onerous than those where cash outflows of the same amount arise later. Provisions are therefore discounted, where the effect is material. When a provision is discounted over a number of years, the present value of the provision will increase each year as the provision comes closer to the expected time of settlement (see Illustrative Example).	54. بسبب القيمة الزمنية للنقود، تعتبر المخصصات التي ترتبط بالتدفقات النقدية الخارجة التي تنشأ مباشرة بعد تاريخ القوائم المالية يتوقع منها خسارة بدرجة أكبر مقارنة بتلك التدفقات النقدية الخارجة التي تنشأ لاحقاً بنفس المبلغ. لذلك، يتم خصم المخصصات، عندما يكون الأثر ذا أهمية نسبية. عندما يتم خصم المخصص على مدى عدد من السنوات، فإن القيمة الحالية للمخصص ستزداد كل سنة كلما اقترب المخصص من الموعد المتوقع للتسوية (أنظر المثال التوضيحي).	لا	
55. Paragraph 97(e) of this Standard requires disclosure of the increase, during the period, in the discounted amount arising from the passage of time.	55. تتطلب الفقرة 97 (هـ) من هذا المعيار الإفصاح عن الزيادة في المبلغ المخصوم خلال الفترة والنتائج من انقضاء الوقت.	لا	
56. The discount rate (or rates) shall be a pre-tax rate (or rates) that reflect(s) current market assessments of the time value of money and the risks specific to the liability. The discount rate(s) shall not reflect risks for which future cash flow estimates have been adjusted.	56. يجب أن يكون معدل (أو معدلات) الخصم عبارة عن معدل (أو معدلات) قبل الضريبة والذي يعكس تقويمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الخاصة بالالتزام. ويجب ألا يعكس معدل (معدلات) الخصم المخاطر التي لأجلها تم تعديل تقديرات التدفق النقدي المستقبلي.	لا	
57. In some jurisdictions, income taxes or income tax equivalents are levied on a public sector entity's surplus for the period. Where such income taxes	57. في بعض الدول، يتم فرض ضرائب دخل أو ما يعادل لضرائب الدخل على فائض جهة القطاع العام الخاص بالفترة، في حالة فرض مثل ضرائب	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
are levied on public sector entities, the discount rate selected should be a pre-tax rate.	الدخل هذه على جهات قطاع عام، ينبغي أن يكون معدل الخصم المختار هو معدل ما قبل الضريبة.		
Future Events	الأحداث المستقبلية		
58. Future events that may affect the amount required to settle an obligation shall be reflected in the amount of a provision where there is sufficient objective evidence that they will occur.	58. يجب أن تنعكس الأحداث المستقبلية التي قد تؤثر على المبلغ المطلوب لتسوية الواجب على مبلغ المخصص عندما يكون هناك دليل موضوعي كاف على أنها ستحدث.	لا	
59. Expected future events may be particularly important in measuring provisions. For example, certain obligations may be index-linked to compensate recipients for the effects of inflation or other specific price changes. If there is sufficient evidence of likely expected rates of inflation, this should be reflected in the amount of the provision. Another example of future events affecting the amount of a provision is where a government believes that the cost of cleaning up the tar, ash, and other pollutants associated with a gasworks' site at the end of its life will be reduced by future changes in technology. In this case, the amount recognized reflects the cost that technically qualified, objective observers reasonably expect to be incurred, taking account of all available evidence as to the technology that will be available at the	59. قد تكون الأحداث المستقبلية المتوقعة مهمة بشكل خاص عند قياس المخصصات. على سبيل المثال، يجوز ربط واجبات معينة بمؤشر أسعار وذلك لتعويض المتأثرين بنتائج التضخم أو التغيرات المحددة الأخرى في الأسعار. إذا كان هناك دليل كافي على معدلات متوقعة محتملة للتضخم فإنه يجب أن ينعكس في مبلغ المخصص. من الأمثلة الأخرى على الأحداث المستقبلية التي قد تؤثر على مبلغ المخصص اعتقاد الحكومة بأن تكلفة تنظيف القار والرماد والملوثات الأخرى المرتبطة بموقع مصنع غاز في نهاية حياته ستخفض بسبب التغيرات المستقبلية في التقنية. في هذه الحالة، يعكس المبلغ المثبت للتكلفة التي يتوقع المراقبون المؤهلون فنياً والموضوعيون بشكل معقول أن يتم تكبدها، مع الأخذ في الاعتبار كافة الأدلة المتاحة المتعلقة بالتقنية التي سوف تتوفر في وقت التنظيف. تبعاً لذلك فمن المناسب أن	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
time of the clean- up. Thus it is appropriate to include, for example, expected cost reductions associated with increased experience in applying existing technology, or the expected cost of applying existing technology to a larger or more complex clean-up operation than has previously been carried out. However, an entity does not anticipate the development of a completely new technology for cleaning up unless it is supported by sufficient objective evidence.	يتم، على سبيل المثال، تضمين تخفيضات التكلفة المتوقعة المرتبطة بالخبرة المتزايدة في تطبيق التقنية الحالية أو التكلفة المتوقعة لتطبيق التقنية المالية على عملية تنظيف أكبر أو أكثر تعقيداً مما سبق القيام به. مع ذلك، لا تتوقع الجهة تطوير تقنية جديدة بشكل كامل للتنظيف ما لم تدعمها أدلة موضوعية كافية.		
60. The effect of possible new legislation that may affect the amount of an existing obligation of a government or an individual public sector entity is taken into consideration in measuring that obligation, when sufficient objective evidence exists that the legislation is virtually certain to be enacted. The variety of circumstances that arise in practice makes it impossible to specify a single event that will provide sufficient, objective evidence in every case. Evidence is required both (a) of what legislation will demand, and (b) of whether it is virtually certain to be enacted and implemented in due course. In many cases, sufficient objective	60. قد يؤثر أثر التشريع الجديد المحتمل على مبلغ واجب قائم على الحكومة أو جهة قطاع عام فردية ويجب أن يتم أخذه في الاعتبار عند قياس ذلك الواجب عندما يتوفر دليل موضوعي كافٍ على أنه من المؤكد فعلياً أنه سيتم سن التشريع. يؤدي تنوع الظروف التي تنشأ خلال التطبيق إلى أن تجعل من المستحيل تحديد حدث واحد يقدم الدليل الموضوعي الكافي في كل حالة. تكون الأدلة مطلوبة بالنسبة لكل من (أ) ما سيطلبه تشريع، (ب) وما إذا كان مؤكداً فعلياً أن يتم سن التشريع وتنفيذه في الوقت المناسب. وفي العديد من الحالات، لن يتوفر الدليل الموضوعي الكافي إلى أن يتم سن التشريع الجديد.	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
evidence will not exist until the new legislation is enacted.			
Expected Disposal of Assets	الاستبعاد المتوقع للأصول		
61. Gains from the expected disposal of assets shall not be taken into account in measuring a provision.	61. يجب ألا تؤخذ بالحسبان المكاسب من الاستبعاد المتوقع للأصول عند قياس مخصص.	لا	
62. Gains on the expected disposal of assets are not taken into account in measuring a provision, even if the expected disposal is closely linked to the event giving rise to the provision. Instead, an entity recognizes gains on expected disposals of assets at the time specified by the IPSAS dealing with the assets concerned.	62. لا تؤخذ المكاسب من الاستبعاد المتوقع للأصول بالحسبان عند قياس مخصص، حتى ولو كان الاستبعاد المتوقع يرتبط على نحو وثيق بالحدث الذي يؤدي إلى نشوء المخصص. بدلاً من ذلك، تثبت الجهة المكاسب من الاستبعاد المتوقع للأصول في الوقت الذي يحدده معيار المحاسبة للقطاع العام الذي يتناول الأصول المعنية.	لا	
Reimbursements	التعويضات	لا	
63. Where some or all of the expenditure required to settle a provision is expected to be reimbursed by another party, the reimbursement shall be recognized when, and only when, it is virtually certain that reimbursement will be received if the entity settles the obligation. The reimbursement shall be treated as a separate asset. The amount recognized for the reimbursement shall not exceed the amount of the provision.	63. عندما يتوقع أن يتم تعويض بعض أو جميع النفقات المطلوبة لتسوية مخصص ما من قبل طرف آخر، يجب إثبات التعويض فقط عندما، يكون مؤكداً فعلياً أنه سيتم استلام التعويض إذا قامت الجهة بتسوية الواجب. ويجب معالجة التعويض على أنه أصل منفصل. يجب ألا يتجاوز المبلغ المثبت كتعويض مبلغ المخصص.	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
64. In the statement of financial performance, the expense relating to a provision may be presented net of the amount recognized for a reimbursement.	64. يجوز أن يُعرض المصروف المتعلق بمخصص في قائمة الأداء المالي بالصافي بعد أن يخصم منه مبلغ التعويض المثبت.	لا	
65. Sometimes, an entity is able to look to another party to pay part or all of the expenditure required to settle a provision (for example, through insurance contracts, indemnity clauses, or suppliers' warranties). The other party may either reimburse amounts paid by the entity, or pay the amounts directly. For example, a government agency may have legal liability to an individual as a result of misleading advice provided by its employees. However, the agency may be able to recover some of the expenditure from professional indemnity insurance.	65. تكون الجهة في بعض الأحيان قادرة على البحث عن طرف آخر لدفع جزء أو كامل النفقات المطلوبة لتسوية مخصص ما (مثلاً من خلال عقود التأمين أو بنود التعويض أو كفالات الموردين). قد يقوم الطرف الآخر إما بتعويض المبالغ التي دفعتها الجهة أو يقوم بدفع المبالغ مباشرة. على سبيل المثال، وقد يكون على وكالة حكومية التزاماً نظامياً تجاه فرد نتيجة لنصيحة مضللة يقدمها موظفوها. مع ذلك، قد تكون الوكالة قادرة على استرداد بعض النفقات من مؤسسة تأمين للتعويضات المهنية.	لا	
66. In most cases, the entity will remain liable for the whole of the amount in question, so that the entity would have to settle the full amount if the third party failed to pay for any reason. In this situation, a provision is recognized for the full amount of the liability, and a separate asset for the expected reimbursement is recognized when it is virtually certain that reimbursement will be received if the entity settles the liability.	66. في معظم الحالات، تبقى الجهة ملتزمة بكامل المبلغ المعني بحيث يكون عليها أن تسوي كامل المبلغ إذا لم يقم الطرف الثالث بالدفع لأي سبب. في هذه الحالة، يتم إثبات مخصص بكامل مبلغ الالتزام، ويتم إثبات أصل منفصل للتعويض المتوقع عندما يكون من المؤكد فعلياً أنه سيتم استلام التعويض إذا قامت الجهة بتسوية الالتزام.	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
67. In some cases, the entity will not be liable for the costs in question if the third party fails to pay. In such a case, the entity has no liability for those costs, and they are not included in the provision.	67. في بعض الحالات، لا تكون الجهة ملتزمة بالتكاليف المعنية إذا لم يقيم الطرف الثالث بالدفع. في هذه الحالة، ليس على الجهة التزام بتلك التكاليف ولا يتم تضمينها في المخصص.	لا	
68. As noted in paragraph 37, an obligation for which an entity is jointly and severally liable is a contingent liability, to the extent that it is expected that the obligation will be settled by the other parties.	68. كما ورد في الفقرة 37، يعد الواجب الذي تكون الجهة ملتزمة به - بشكل مشترك وبشكل منفرد - التزاماً محتملاً إلى الحد الذي يُتوقع فيه تسوية الواجب من قبل أطراف أخرى.	لا	
Changes in Provisions	التغييرات في المخصصات		
69. Provisions shall be reviewed at each reporting date, and adjusted to reflect the current best estimate. If it is no longer probable that an outflow of resources embodying economic benefits or service potential will be required to settle the obligation, the provision shall be reversed.	69. يجب مراجعة المخصصات في كل تاريخ قوائم مالية وتعديلها لتعكس أفضل تقدير حالي، إذا لم يعد من المحتمل أنه سوف يُتطلب تدفق خارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة لتسوية الواجب، يجب أن يتم عكس قيد المخصص.	لا	
70. Where discounting is used, the carrying amount of a provision increases in each period to reflect the passage of time. This increase is recognized as an interest expense.	70. عندما يتم استخدام الخصم، تزداد القيمة الدفترية للمخصص في كل فترة لتعكس مرور الوقت. يتم إثبات هذه الزيادة على أنها مصروف فائدة.	لا	
Use of Provisions	استخدام المخصصات		
71. A provision shall be used only for expenditures for which the provision was originally recognized.	71. يجب استخدام المخصص فقط للنفقات التي تم أساساً إثبات المخصص لها.	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
72. Only expenditures that relate to the original provision are set against it. Setting expenditures against a provision that was originally recognized for another purpose would conceal the impact of two different events.	72. النفقات التي تتعلق بالمخصص الأصلي هي فقط التي يتم تسويتها مقابلة. إن تسوية نفقات مقابل مخصص تم إثباته أساساً لغرض آخر في الأصل يخفي تأثير حدثين مختلفين.	لا	
Application of the Recognition and Measurement Rules	تطبيق قواعد الإثبات والقياس		
Future Operating Net Deficits	صافي العجز التشغيلي المستقبلي		
73. Provisions shall not be recognized for net deficits from future operating activities.	73. يجب عدم إثبات مخصصات لصافي العجز من الأنشطة التشغيلية المستقبلية.	لا	
74. Net deficits from future operating activities do not meet the definition of liabilities in paragraph 18 and the general recognition criteria set out for provisions in paragraph 22.	74. لا يستوفي صافي العجز من الأنشطة التشغيلية المستقبلية تعريف الالتزامات في الفقرة 18 وضوابط الإثبات العامة المحددة للمخصصات في الفقرة 22.	لا	
75. An expectation of net deficits from future operating activities is an indication that certain assets used in these activities may be impaired. An entity tests these assets for impairment. Guidance on accounting for impairment is found in IPSAS 21, <i>Impairment of Non-Cash-Generating Assets</i> or IPSAS 26, <i>Impairment of Cash-Generating Assets</i> , as appropriate.	75. يعتبر توقع نشوء صافي عجز من أنشطة تشغيلية مستقبلية مؤشراً على أن أصول معينة مستخدمة في هذه الأنشطة ربما قد هبطت قيمتها. تختبر الجهة هذه الأصول لتحديد ما إذا كان قد حدث هبوط في قيمتها. توجد إرشادات المحاسبة عن الهبوط في القيمة في معيار المحاسبة للقطاع العام 21، <i>الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد</i> أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26، <i>الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد</i> ، أيهما ينطبق.	لا	
Onerous Contracts	العقود المتوقعة خسارتها		

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
76. If an entity has a contract that is onerous, the present obligation (net of recoveries) under the contract shall be recognized and measured as a provision.	76. إذا كان لدى الجهة عقداً يتوقع خسارته، فإنه يجب إثبات الواجب الحالي بموجب العقد وقياسه (مخصصاً منه المستردات) كمخصص.	لا	
77. Paragraph 76 of this Standard applies only to contracts that are onerous.	77. تنطبق الفقرة 76 من هذا المعيار على العقود التي يتوقع خسارتها فقط.	لا	
78. Many contracts evidencing exchange transactions (for example, some routine purchase orders) can be canceled without paying compensation to the other party, and therefore there is no obligation. Other contracts establish both rights and obligations for each of the contracting parties. Where events make such a contract onerous, the contract falls within the scope of this Standard, and a liability exists that is recognized. Executory contracts that are not onerous fall outside the scope of this Standard.	78. يمكن إلغاء العديد من العقود التي تؤيد عمليات تبادلية (مثلًا بعض طلبات الشراء الروتينية) دون دفع تعويض للطرف الآخر، وبالتالي لا يكون هناك واجب. هناك عقود أخرى تنشئ حقوقاً وأيضاً واجبات لكل من الطرفين المتعاقدين. عندما تؤدي الأحداث إلى جعل مثل هذا العقد عقداً يتوقع خسارته، فإن العقد يقع ضمن نطاق هذا المعيار ويكون هناك التزام يتم إثباته. تقع العقود تحت التنفيذ التي لا يتوقع خسارتها خارج نطاق هذا المعيار.	لا	
79. This Standard defines an onerous contract as a contract in which the unavoidable costs of meeting the obligations under the contract exceed the economic benefits or service potential expected to be received under it, which includes amounts recoverable. Therefore, it is the present obligation net of recoveries that is recognized as a provision under paragraph 76. The unavoidable costs under a	79. يعرف هذا المعيار العقد المتوقع خسارته بأنه العقد الذي تتجاوز فيه التكاليف، التي لا يمكن تجنبها لتلبية الواجبات بموجب العقد، المنافع الاقتصادية أو الخدمة المتوقعة استلامها بموجبه، والتي تتضمن القيم الممكن استردادها. لذلك، يتم إثبات الواجب الحالي بعد خصم التعويضات كمخصص بموجب الفقرة 76. تعكس التكاليف التي لا يمكن تجنبها بموجب العقد أدنى صافي	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
contract reflect the least net cost of exiting from the contract, which is the lower of the cost of fulfilling it and any compensation or penalties arising from failure to fulfill it.	تكلفة للخروج من العقد، وهي تكلفة الوفاء به وأي تعويض أو غرامات تنشأ عن الفشل في الوفاء به، أيهما أقل.		
79A. The cost of fulfilling a contract comprises the costs that relate directly to the contract. Costs that relate directly to a contract consist of both: a. The incremental costs of fulfilling that contract—for example, direct labor and materials; and b. An allocation of other costs that relate directly to fulfilling contracts—for example, an allocation of the depreciation charge for an item of property, plant, and equipment used in fulfilling that contract among others.	79أ. تشمل تكلفة الوفاء بالعقد التكاليف التي تتعلق مباشرة بالعقد. وتتألف التكاليف التي تتعلق مباشرة بالعقد من كل من: أ. التكاليف الإضافية للوفاء بذلك العقد - على سبيل المثال، العمالة والمواد المباشرة؛ و ب. النصيب المخصص من التكاليف الأخرى التي تتعلق مباشرة بالوفاء بالعقود - على سبيل المثال، النصيب المخصص من عبء الاستهلاك الخاص بأحد بنود العقارات والمعدات المستخدمة في الوفاء بذلك العقد ضمن عقود أخرى.	لا	
80. Before a separate provision for an onerous contract is established, an entity recognizes any impairment loss that has occurred on assets used in fulfilling the contract (see IPSAS 21 and IPSAS 26).	80. قبل إنشاء مخصص منفصل لعقد متوقع خسارته، تثبت الجهة أية خسارة هبوط قد حدثت في قيمة الأصول المستخدمة في الوفاء بالعقد (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 21 ومعايير المحاسبة للقطاع العام 26).	لا	
Restructuring	إعادة الهيكلة		

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
81. The following are examples of events that may fall under the definition of restructuring: a. Termination or disposal of an activity or service; b. The closure of a branch office or termination of activities of a government agency in a specific location or region, or the relocation of activities from one region to another; c. Changes in management structure, for example, eliminating a layer of management or executive service; and d. Fundamental reorganizations that have a material effect on the nature and focus of the entity's operations.	81. فيما يلي أمثلة على الأحداث التي قد تتدرج تحت تعريف إعادة الهيكلة: أ. إنهاء أو استبعاد نشاط أو خدمة؛ و ب. إغلاق مكتب فرعي أو إنهاء أنشطة جهة حكومية في موقع أو منطقة محددة أو تغيير موقع الأنشطة من منطقة إلى أخرى؛ و ج. التغييرات في هيكل الإدارة، على سبيل المثال، إلغاء مستوى إداري أو تنفيذي؛ و د. عمليات إعادة التنظيم الأساسية التي يكون لها أثر ذو أهمية نسبية على طبيعة وتركيز عمليات الجهة.	لا	
82. A provision for restructuring costs is recognized only when the general recognition criteria for provisions set out in paragraph 22 are met. Paragraphs 83–96 set out how the general recognition criteria apply to restructurings.	82. يتم إثبات مخصص لتكاليف إعادة الهيكلة فقط عندما تُستوفى ضوابط الإثبات العامة للمخصصات المبينة في الفقرة 22. وتبين الفقرات 83-96 كيفية تطبيق ضوابط الإثبات العامة على عمليات إعادة الهيكلة.	لا	
83. A constructive obligation to restructure arises only when an entity: a. Has a detailed formal plan for the restructuring identifying at least: i. The activity/operating unit or part of an activity/operating unit concerned;	83. ينشأ واجب ضمني لإعادة الهيكلة فقط عندما تكون الجهة: أ. لديها خطة رسمية مفصلة لإعادة الهيكلة تحدد على الأقل: (1) النشاط/ الوحدة التشغيلية أو جزء من النشاط/ الوحدة التشغيلية المعنية؛ و	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
ii. The principal locations affected; iii. The location, function, and approximate number of employees who will be compensated for terminating their services; iv. The expenditures that will be undertaken; and v. When the plan will be implemented; and b. Has raised a valid expectation in those affected that it will carry out the restructuring by starting to implement that plan or announcing its main features to those affected by it.	(2) المواقع الرئيسية المتأثرة؛ و (3) موقع ومهمة الموظفين الذين سيتم تعويضهم عن إنهاء خدمتهم وعددهم التقريبي؛ و (4) النفقات التي سيتم تكبدها؛ و (5) وقت تنفيذ الخطة؛ و ب. قد أحدثت توقعاً صحيحاً لدى أولئك الذين يتأثرون بالخطة بأنها ستقوم بإعادة الهيكلة من خلال البدء في تنفيذ تلك الخطة أو الإعلان عن سماتها الرئيسية لأولئك المتأثرين بها.		
84. Within the public sector, restructuring may occur at the whole-of-government, portfolio or ministry, or agency level.	84. يجوز أن تحدث إعادة الهيكلة في القطاع العام على مستوى الحكومة ككل أو على مستوى حقيبة أو وزارة أو وكالة.	لا	
85. Evidence that a government or an individual entity has started to implement a restructuring plan would be provided, for example, by (a) the public announcement of the main features of the plan, (b) the sale or transfer of assets, (c) notification of intention to cancel leases, or (d) the establishment of alternative arrangements for clients of services. A public announcement of a detailed plan to restructure constitutes a constructive obligation to	85. يمكن أن يتم تقديم دليل يثبت بدء الحكومة أو جهة فردية بتنفيذ خطة إعادة الهيكلة، على سبيل المثال، من خلال (أ) الإعلان العام عن السمات الرئيسية للخطة، أو (ب) بيع أو تحويل الأصول، أو (ج) الإبلاغ عن النية لإلغاء الإيجارات، أو (د) وضع ترتيبات بديلة لعملاء الخدمات. يشكل الإعلان العام للخطة التفصيلية لإعادة الهيكلة واجباً ضمناً لإعادة الهيكلة فقط إذا تمت صياغته بهذه الطريقة وبتفصيل كافٍ (أي بأن يبين السمات	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
restructure only if it is made in such a way and in sufficient detail (that is, setting out the main features of the plan) that it gives rise to valid expectations in other parties, such as users of the service, suppliers, and employees (or their representatives) that the government or the entity will carry out the restructuring.	الرئيسة للخطة) بحيث تتوقع الأطراف الأخرى مثل مستخدمي الخدمة والموردين والموظفين (أو ممثليهم) على نحو صحيح بأن الحكومة أو الجهة ستقوم بتنفيذ إعادة الهيكلة.		
86. For a plan to be, sufficient to give rise to a constructive obligation when communicated to those affected by it, its implementation needs to be planned to begin as soon as possible, and to be completed in a timeframe that makes significant changes to the plan unlikely. If it is expected that there will be a long delay before the restructuring begins, or that the restructuring will take an unreasonably long time, it is unlikely that the plan will raise a valid expectation on the part of others that the government or individual entity is at present committed to restructuring, because the timeframe allows opportunities for the government or entity to change its plans.	86. كي تكون الخطة كافية لأن تؤدي إلى نشأة واجب ضمني عند تبليغها للمتأثرين بها، فإنه يجب أن يتم التخطيط لبدء تنفيذها في أقرب وقت ممكن وأن يتم إكمالها ضمن إطار زمني يجعل من غير المرجح حدوث تغييرات كبيرة عليها. إذا كان من المتوقع حدوث تأجيل لفترة طويلة قبل أن تبدأ عملية إعادة الهيكلة، أو إذا كانت عملية إعادة الهيكلة ستستغرق وقتاً أطول من المعقول، فمن غير المرجح أن تؤدي الخطة إلى نشأة توقعات صحيحة لدى الآخرين بأن الحكومة أو الجهة الفردية متعهددة حالياً بإعادة الهيكلة، وذلك لأن الإطار الزمني يتيح للحكومة أو الجهة فرصاً لتغيير خططها.	لا	
87. A decision by management or the governing body to restructure, taken before the reporting date, does not give rise to a constructive obligation at the	87. لا يؤدي القرار الذي تتخذه الإدارة أو الهيئة الحاكمة لإعادة الهيكلة قبل تاريخ القوائم المالية إلى نشوء واجب ضمني في تاريخ القوائم المالية ما لم تكن	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
reporting date unless the entity has, before the reporting date: a. Started to implement the restructuring plan; or b. Announced the main features of the restructuring plan to those affected by it in a sufficiently specific manner to raise a valid expectation in them that the entity will carry out the restructuring. If an entity starts to implement a restructuring plan, or announces its main features to those affected, only after the reporting date, disclosure may be required under IPSAS 14, <i>Events after the Reporting Date</i>, if the restructuring is material and non-disclosure could influence the economic decisions of users taken on the financial statements.	الجهة، وقبل تاريخ القوائم المالية: أ. قد بدأت في تنفيذ خطة إعادة الهيكلة؛ أو ب. قد أعلنت عن السمات الرئيسية لخطة إعادة الهيكلة لأولئك المتأثرين بها بطريقة محددة وبشكل كافٍ لنشوء توقع صحيح لديهم بأن الجهة ستقوم بتنفيذ إعادة الهيكلة. وإذا بدأت الجهة في تنفيذ خطة إعادة الهيكلة، أو أعلنت عن سماتها الرئيسية لأولئك المتأثرين بها، بعد تاريخ القوائم المالية، فإنه قد يتطلب الأمر الإفصاح عن ذلك بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 14، <i>الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية</i>، وذلك إذا كانت عملية إعادة الهيكلة ذات أهمية نسبية وقد يؤثر عدم الإفصاح على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي تتخذ بناء على القوائم المالية.		
88. Although a constructive obligation is not created solely by a management or governing body decision, an obligation may result from other earlier events together with such a decision. For example, negotiations with employee representatives for termination payments, or with purchasers for the sale or transfer of an operation, may have been concluded subject only to governing	88. على الرغم من أن الواجب الضمني لا ينتج من خلال قرار الإدارة أو الهيئة الحاكمة فقط، إلا أنه قد ينشأ واجب من أحداث أخرى مبكرة بالإضافة إلى مثل ذلك القرار. على سبيل المثال، قد أن يتوقف اختتام المفاوضات مع ممثلي الموظفين حول دفعات نهاية الخدمة، أو المشتريين لبيع أو تحويل عملية معينة على موافقة الهيئة الحاكمة أو المجلس الحاكم فقط. وعندما يتم الحصول على تلك	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
body or board approval. Once that approval has been obtained and communicated to the other parties, the entity has a constructive obligation to restructure, if the conditions of paragraph 83 are met.	الموافقة وتبليغها للأطراف الأخرى، يكون على الجهة واجب ضمني لإعادة الهيكلة، إذا تم استيفاء شروط الفقرة 83.		
89. In some countries, (a) the ultimate authority for making decisions about a public sector entity is vested in a governing body or board whose membership includes representatives of interests other than those of management (for example, employees), or (b) notification to these representatives may be necessary before the governing body or board decision is taken. Because a decision by such a governing body or board involves communication to these representatives, it may result in a constructive obligation to restructure.	89. في بعض البلدان، (أ) تكون السلطة العليا لاتخاذ القرارات فيما يخص جهة قطاع عام، مخولة إلى هيئة حاكمة أو مجلس حاكم يضم في عضويته ممثلي مصالح الأطراف بخلاف الإدارة (مثل الموظفين) أو (ب) قد يكون تبليغ هؤلاء الممثلين أمراً ضرورياً قبل أن يتم اتخاذ قرار الهيئة الحاكمة أو المجلس الحاكم، لأن مثل هذا القرار من قبل الهيئة الحاكمة أو المجلس الحاكم يشمل تبليغ هؤلاء الممثلين، فإنه قد يؤدي إلى نشوء واجب ضمني لإعادة الهيكلة.	لا	
<i>Sale or Transfer of Operations</i>	<i>بيع أو تحويل العمليات</i>		
90. No obligation arises as a consequence of the sale or transfer of an operation until the entity is committed to the sale or transfer, that is, there is a binding agreement.	90. لا ينشأ واجب نتيجة لبيع أو تحويل عملية إلى أن تتعهد الجهة بالبيع أو التحويل، أي إلى أن توجد اتفاقية ملزمة.	لا	
91. Even when an entity has taken a decision to sell an operation and announced that decision publicly, it	91. حتى عندما تكون الجهة قد اتخذت قراراً ببيع عملية وأعلنت عن ذلك القرار، فإنها لا يمكن أن تكون	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
cannot be committed to the sale until a purchaser has been identified and there is a binding sale agreement. Until there is a binding sale agreement, the entity will be able to change its mind, and indeed will have to take another course of action if a purchaser cannot be found on acceptable terms. When a sale is only part of a restructuring, a constructive obligation can arise for the other parts of the restructuring before a binding sale agreement exists.	متعهدة بالبيع إلى أن يتم تحديد المشتري وتوجد اتفاقية بيع ملزمة. وإلى أن تتوفر اتفاقية بيع ملزمة، تكون الجهة قادرة على تغيير رأيها، وسيكون عليها في الواقع اتخاذ مسار آخر طالما لا يمكنها إيجاد مشتري بشروط مقبولة. عندما يكون البيع جزءاً من عملية إعادة الهيكلة فإنه يمكن أن ينشأ واجب ضمني للأجزاء الأخرى من عملية إعادة الهيكلة حتى قبل أن توجد اتفاقية بيع ملزمة.		
92. Restructuring within the public sector often involves the transfer of operations from one controlled entity to another, and may involve the transfer of operations at no or nominal consideration. Such transfers will often take place under a government directive, and will not involve binding agreements as described in paragraph 90. An obligation exists only when there is a binding transfer agreement. Even where proposed transfers do not lead to the recognition of a provision, the planned transaction may require disclosure under other IPSASs, such as IPSAS 14, and IPSAS 20, <i>Related Party Disclosures</i> .	92. تشمل عملية إعادة الهيكلة في القطاع العام غالباً تحويل العمليات من جهة مسيطر عليها إلى أخرى، وقد تتضمن نقل العمليات بدون عوض أو لقاء عوض رمزي. غالباً ما تحدث التحويلات هذه بموجب تعليمات حكومية ولا تتضمن اتفاقيات ملزمة كما هو موصوف في الفقرة 90. يوجد واجب فقط عندما تكون هناك اتفاقية تحويل ملزمة. حتى وإن كانت التحويلات المقترحة تؤدي إلى إثبات مخصص، فإن العملية المخطط لها قد تتطلب إفصاحاً بموجب معايير محاسبة للقطاع العام أخرى مثل معيار المحاسبة للقطاع العام 14 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 20، <i>الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة</i> .	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<i>Restructuring Provisions</i>	<i>مخصصات إعادة الهيكلة</i>		
93. A restructuring provision shall include only the direct expenditures arising from the restructuring, which are those that are both: a. Necessarily entailed by the restructuring; and b. Not associated with the ongoing activities of the entity.	93. يجب أن يتضمن مخصص إعادة الهيكلة فقط النفقات المباشرة التي تنشأ عن إعادة الهيكلة، والتي يتوافر فيها شرطان معاً: أ. تستلزمها بالضرورة عملية إعادة الهيكلة؛ و ب. تكون غير مرتبطة بالأنشطة المستمرة للجهة.	لا	
94. A restructuring provision does not include such costs as: a. Retraining or relocating continuing staff; b. Marketing; or c. Investment in new systems and distribution networks. These expenditures relate to the future conduct of an activity, and are not liabilities for restructuring at the reporting date. Such expenditures are recognized on the same basis as if they arose independently of a restructuring.	94. لا يتضمن مخصص إعادة الهيكلة تكاليف مثل: أ. إعادة تدريب أو نقل الموظفين المستمرين؛ ب. التسويق؛ أو ج. الاستثمار في أنظمة وشبكات توزيع جديدة. ترتبط هذه النفقات بتسيير الأعمال مستقبلاً وهي ليست التزامات لإعادة الهيكلة في تاريخ القوائم المالية. ويتم إثبات مثل هذه النفقات على نفس الأساس كما لو كانت قد نشأت بشكل مستقل عن إعادة الهيكلة.	لا	
95. Identifiable future operating net deficits up to the date of a restructuring are not included in a provision, unless they relate to an onerous contract, as defined in paragraph 18.	95. لا يتم تضمين صافي العجز التشغيلي المستقبلي القابل للتحديد حتى تاريخ إعادة الهيكلة في مخصص، ما لم يرتبط بعقد متوقع خسارته كما هو معرف في الفقرة 18.	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
96. As required by paragraph 61, gains on the expected disposal of assets are not taken into account in measuring a restructuring provision, even if the sale of assets is envisaged as part of the restructuring.	96. لا تؤخذ المكاسب من الاستبعاد المتوقع للأصول بالحسبان في قياس مخصص إعادة الهيكلة كما تتطلب ذلك الفقرة 61، حتى وإن تم اعتبار بيع الأصول على أنه جزء من إعادة الهيكلة.	لا	
Disclosure	الإفصاح		
97. For each class of provision, an entity shall disclose: a. The carrying amount at the beginning and end of the period; b. Additional provisions made in the period, including increases to existing provisions; c. Amounts used (that is, incurred and charged against the provision) during the period; d. Unused amounts reversed during the period; and e. The increase during the period in the discounted amount arising from the passage of time and the effect of any change in the discount rate. Comparative information is not required.	97. يجب على الجهة أن تفصح لكل فئة من المخصصات: أ. القيمة الدفترية في بداية ونهاية الفترة؛ و ب. المخصصات الإضافية التي نشأت خلال الفترة، بما في ذلك الزيادات على المخصصات الحالية؛ و ج. المبالغ المستخدمة (أي المتكبدة والمحملة على المخصص) خلال الفترة؛ و د. المبالغ غير المستخدمة المعكوس قيدها خلال الفترة؛ و هـ. الزيادة خلال الفترة على المبلغ المخصوم الناشئ عن مرور الوقت وأثر أي تغيير في معدل الخصم. المعلومات المقارنة غير مطلوبة.	لا	
98. An entity shall disclose the following for each class of provision: a. A brief description of the nature of the obligation and the expected timing of any	98. يجب أن تفصح الجهة عما يلي لكل فئة من المخصصات:	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		أ. وصف مختصر لطبيعة الواجب والوقت المتوقع لأي تدفقات خارجة ناتجة لمنافع اقتصادية أو خدمات متوقعة؛ و ب. مؤشر على عدم التأكد من مبلغ أو توقيت تلك التدفقات الخارجة. ويجب أن تفصح الجهة عن الافتراضات الرئيسة المتعلقة بالأحداث المستقبلية عندما يكون من الضروري تقديم معلومات كافية، كما تم تناولها في الفقرة 58؛ و ج. مبلغ أية تعويضات متوقعة وذكر مبلغ أي أصل تم إثباته لتلك التعويضات المتوقعة.	resulting outflows of economic benefits or service potential; b. An indication of the uncertainties about the amount or timing of those outflows. Where necessary to provide adequate information, an entity shall disclose the major assumptions made concerning future events, as addressed in paragraph 58; and c. The amount of any expected reimbursement, stating the amount of any asset that has been recognized for that expected reimbursement.
	لا	99. [حذفت].	99. [Deleted].
	لا	100. يجب على الجهة أن تفصح لكل فئة من الالتزامات المحتملة في تاريخ القوائم المالية عن وصف مختصر لطبيعة الالتزام المحتمل، ما لم يكن حدوث أي تدفق خارج للتسوية بعيد الاحتمال، وكلما كان ذلك ممكناً، يجب على الجهة أن تفصح عن: أ. تقدير أثره المالي المقاس بموجب الفقرات 44-62؛ و ب. مؤشر على حالات عدم التأكد المتعلقة بمبلغ أو توقيت أي تدفق خارج؛ و ج. إمكانية وجود أي تعويض.	100. Unless the possibility of any outflow in settlement is remote, an entity shall disclose, for each class of contingent liability at the reporting date, a brief description of the nature of the contingent liability and, where practicable: a. An estimate of its financial effect, measured under paragraphs 44–62; b. An indication of the uncertainties relating to the amount or timing of any outflow; and c. The possibility of any reimbursement.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
101. In determining which provisions or contingent liabilities may be aggregated to form a class, it is necessary to consider whether the nature of the items is sufficiently similar for a single statement about them to fulfill the requirements of paragraphs 98(a) and (b) and 100(a) and (b). Thus, it may be appropriate to treat, as a single class of provision, amounts relating to one type of obligation, but it would not be appropriate to treat, as a single class, amounts relating to environmental restoration costs and amounts that are subject to legal proceedings.	101. عند تحديد أي مخصصات أو التزامات محتملة فإنه قد يتم تجميعها في فئة، ومن الضروري دراسة ما إذا كانت طبيعة البنود متشابهة إلى حد يفي بإجراء قائمة واحدة عنها لتلبية متطلبات الفقرات 98(أ) و98(ب) و100(أ) و100(ب). لذلك، فقد يكون من المناسب معالجة المبالغ المرتبطة بنوع واحد من الواجبات على أنها فئة واحدة من المخصصات، ولكن من غير المناسب معالجة المبالغ المرتبطة بتكاليف استعادة البيئة إلى ما كانت عليه والمبالغ الخاضعة لدعاوى قضائية كفئة واحدة.	لا	
102. Where a provision and a contingent liability arise from the same set of circumstances, an entity makes the disclosures required by paragraphs 97, 98, and 100 in a way that shows the link between the provision and the contingent liability.	102. عندما ينشأ كل من المخصص والتزام محتمل من نفس مجموعة الظروف، فإن الجهة تقوم بإجراء الإفصاحات التي تطلبها الفقرات 97 و98 و100 بطريقة تظهر الارتباط بين المخصص والالتزام المحتمل.	لا	
103. An entity may in certain circumstances use external valuation to measure a provision. In such cases, information relating to the valuation can usefully be disclosed.	103. قد تستخدم الجهة في ظروف معينة تقييماً خارجياً لقياس مخصص. في مثل هذه الحالات، سيكون مفيداً الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتقييم.	لا	
104. [Deleted].	104. [حذفت].	لا	
105. Where an inflow of economic benefits or service potential is probable, an entity shall disclose a brief	105. عندما يكون من المحتمل تدفق منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة، فإنه يجب على الجهة أن تفصح	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
description of the nature of the contingent assets at the reporting date, and, where practicable, an estimate of their financial effect, measured using the principles set out for provisions in paragraphs 44–62.	عن وصف مختصر لطبيعة الأصول المحتملة في تاريخ القوائم المالية، وأن تفصح، أينما كان ذلك عملياً، عن تقدير أثرها المالي المقاس باستخدام المبادئ المحددة للمخصصات في الفقرات 44-62.		
106. The disclosure requirements in paragraph 105 are only intended to apply to those contingent assets where there is a reasonable expectation that benefits will flow to the entity. That is, there is no requirement to disclose this information about all contingent assets (see paragraphs 39 to 43 for a discussion of contingent assets). It is important that disclosures for contingent assets avoid giving misleading indications of the likelihood of revenue arising. For example, a contingent asset would arise from a contract where a public sector entity allows a private sector company to mine one of its properties in exchange for a royalty based on a set price per ton extracted, and the company has commenced mining. In addition to disclosing the nature of the arrangement, the contingent asset should be quantified, where a reasonable estimate can be made of the quantity of mineral to be extracted and the timing of the expected cash	106. إن الغاية من متطلبات الإفصاح الواردة في الفقرة 105 هي تطبيقها على الأصول المحتملة عندما يتوقع بشكل معقول تدفق المنافع للجهة. بمعنى آخر، لا يوجد متطلب للإفصاح عن المعلومات حول كافة الأصول المحتملة (أنظر الفقرات من 39 إلى 43 لمناقشة الأصول المحتملة). من المهم أن تتجنب الإفصاحات عن الأصول المحتملة إعطاء مؤشرات مضللة حول احتمال نشأة إيرادات. على سبيل المثال، قد ينشأ أصل محتمل عن عقد حيث تتيح جهة قطاع عام لشركة في القطاع الخاص التعدين في إحدى ممتلكاتها مقابل رسم امتياز بناءً على سعر محدد لكل طن مستخرج، وتكون الشركة قد بدأت التعدين. بالإضافة إلى الإفصاح عن طبيعة الترتيب، يجب تحديد كمية الأصل المحتمل عندما يكون من الممكن إجراء تقدير معقول لكمية المعادن التي سيتم استخراجها وتوقيت التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة. وإذا لم يثبت وجود احتياطي مؤكد من المعادن أو أظهرت بعض الظروف السائدة الأخرى أنه من غير المرجح	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
inflows. If there were no proven reserves, or some other circumstances prevailed that indicated that it would be unlikely that any minerals would be extracted, the public sector entity would not disclose information required by paragraph 105 as there is no probable flow of benefits.	استخراج أية معادن، فإن الجهة القطاع العام لن تفصح عن المعلومات التي تطلبها الفقرة 105 حيث إنه لن يكون هناك تدفق محتمل للمنافع.		
107. The disclosure requirements in paragraph 105 encompass contingent assets from both exchange and non-exchange transactions. Whether a contingent asset exists in relation to taxation revenues rests on the interpretation of what constitutes a taxable event. The determination of the taxable event for taxation revenue and its possible implications for the disclosure of contingent assets related to taxation revenues are to be dealt with as a part of a separate project on non-exchange revenue.	107. تشمل متطلبات الإفصاح الواردة في الفقرة 105 على الأصول المحتملة من معاملات تبادلية أو غير تبادلية. يعتمد تحديد وجود الأصل المحتمل فيما يتعلق بإيرادات الضريبة على تفسير ما يشكل الحدث الضريبي. ويتم تناول كيفية تحديد الحدث الضريبي لإيرادات الضريبة وأثره المحتمل على الإفصاح عن الأصول المحتملة المتعلقة بإيرادات الضريبة كجزء من معيار المحاسبة للقطاع العام 23، <i>الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)</i> .	نعم	أُستبدلت عبارة (كجزء من مشروع منفصل حول الإيرادات غير التبادلية) بعبارة (كجزء من معيار المحاسبة للقطاع العام 23، <i>الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)</i>) حيث لم يعد مشروعاً وإنما هو معيار صادر بالفعل عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.
108. Where any of the information required by paragraphs 100 and 105 is not disclosed because it is not practicable to do so, that fact shall be stated.	108. عندما لا يتم الإفصاح عن المعلومات التي تطلبها الفقرتان 100 و105 لكون ذلك غير عملي، فيجب ذكر تلك الحقيقة.	لا	
109. In extremely rare cases, disclosure of some or all of the information required by paragraphs 97–107 can be expected to prejudice seriously the position of the entity in a dispute with other parties on the	109. في حالات نادرة جداً يتوقع أن يسبب الإفصاح عن بعض أو كافة المعلومات التي تطلبها الفقرات 97–107 ضرراً كبيراً لموقف الجهة في نزاعها مع أطراف أخرى حول موضوع المخصص أو الالتزام	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
subject matter of the provision, contingent liability or contingent asset. In such cases, an entity need not disclose the information, but shall disclose the general nature of the dispute, together with the fact that, and reason why, the information has not been disclosed.	المحتمل أو الأصل المحتمل. في مثل هذه الحالات، لا يلزم الجهة الإفصاح عن المعلومات، بل عليها أن تفصح عن الطبيعة العامة للنزاع، بالإضافة إلى حقيقة عدم الإفصاح عن المعلومات والسبب في ذلك.		
Transitional Provision	أحكام انتقالية		
110. [Deleted].	110. [حذفت].	لا	
110A. Improvements to IPSAS, 2021, issued in January 2022 added paragraph 79A and amended paragraph 80. An entity shall apply those amendments to contracts for which it has not yet fulfilled all its obligations at the beginning of the annual reporting period in which it first applies the amendments (the date of initial application). The entity shall not restate comparative information. Instead, the entity shall recognize the cumulative effect of initially applying the amendments as an adjustment to the opening balance of net assets/equity or other component of net assets/equity, as appropriate, at the date of initial application.	110أ. أضافت الوثيقة تحسينات على معايير محاسبة دولية للقطاع العام، 2021 الفقرة 79أ وعدلت الفقرة 80. يجب على الجهة أن تطبق تلك التعديلات على العقود التي لم تف الجهة بعد بجميع واجباتها بموجبها في بداية فترة القوائم المالية السنوية التي تطبق فيها التعديلات لأول مرة (تاريخ التطبيق الأولي). ويجب على الجهة ألا تعيد عرض المعلومات المقارنة. وبدلاً من ذلك، يجب على الجهة أن تثبت الأثر التراكمي للتطبيق الأولي للتعديلات على أنه تعديل على الرصيد الافتتاحي لصافي الأصول/حقوق الملكية أو مكون آخر لصافي الأصول/حقوق الملكية، حسبما يكون ملائماً، في تاريخ التطبيق الأولي.	لا	
Effective Date	تاريخ السريان		

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
111. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2004. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2004, it shall disclose that fact.	111. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.	نعم	عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.
111A.Paragraph 5 was deleted and paragraphs 1 and 4 were amended by <i>Improvements to IPSASs 2011</i> issued in October 2011. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2013. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2013, it shall disclose that fact.	111أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 19].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
111B.Paragraphs 110 and 112 were amended by IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> issued in January 2015. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendments shall also be applied for that earlier period.	111ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 19].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
111C. IPSAS 37, <i>Joint Arrangements</i> , issued in January 2015, amended paragraph 37. An entity shall apply that amendment when it applies IPSAS 37.	111ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 19].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
111D. Paragraph 6 was amended by <i>Improvements to IPSASs 2015</i> , issued in April 2016. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2017, it shall disclose that fact.	111د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 19].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
111E. Paragraphs 2 and 3 were deleted by <i>The Applicability of IPSASs</i> , issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.	111هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 19].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
111F.Paragraph 14 was amended by IPSAS 39, <i>Employee Benefits</i> , issued in July 2016. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2018 it shall disclose that fact and apply IPSAS 39 at the same time.	111و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 19].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
111G.Paragraph 4A was added by IPSAS 40, <i>Public Sector Combinations</i> , issued in January 2017. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2019 it shall disclose that fact and apply IPSAS 40 at the same time.	111ز. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 19].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
111H. Paragraph 4 was amended by IPSAS 41, issued in August 2018. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January	111ح. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 19].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.			
111I. Paragraphs 1, 12, 19, and 77 were amended and paragraphs 7–11, 99 and 104 were deleted by IPSAS 42, <i>Social Benefits</i> , issued in January 2019. An entity shall apply these amendments at the same time as it applies IPSAS 42.	111ط. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 19].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
111J. Paragraphs 6A and AG1–AG20 were added and paragraph 18 was amended by <i>Collective and Individual Services (Amendments to IPSAS 19)</i> , issued in January 2020. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 42, <i>Social Benefits</i> , at the same time.	111ي. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 19].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
111K. Paragraphs 79A and 110A were added and paragraph 80 was amended by <i>Improvements to IPSAS, 2021</i> , issued in January 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial	111ك. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 19].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is permitted. If an entity applies these amendments for an earlier period, it shall disclose that fact.			معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
111L. Paragraph 13 was amended by IPSAS 43 issued in January 2022. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 43 at the same time.	111ل. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43 الصادر في 2023 الفقرة 13. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.	نعم	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 43 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
111M. Paragraph 6 was amended by IPSAS 44 issued in May 2022. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 44 at the same time.	111م. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 44 الصادر في 2023 الفقرة 6. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 44 في الوقت نفسه.	نعم	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 44 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
111N.Paragraph 27 was amended by IPSAS 45 issued in May 2023. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods	111ن. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرة 27. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي	نعم	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 45 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
beginning on or at after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies this amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 45 at the same time.	تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.		عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
112. When an entity adopts the accrual basis IPSASs of accounting as defined in IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> for financial reporting purposes subsequent to this effective date, this Standard applies to the entity's annual financial statements covering periods beginning on or after the date of adoption of IPSASs.	112. عندما تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرَّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، <i>تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة</i> ، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.	لا	

5. جداول

Tables					
Provisions, Contingent Liabilities, Contingent Assets, and Reimbursements			المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة والتعويضات		
These Tables accompany, but are not part of, IPSAS 19.			ترافق هذه الجداول معيار المحاسبة للقطاع العام 19، ولكنها لا تشكل جزءاً منه.		
Provisions and Contingent Liabilities			المخصصات والالتزامات المحتملة		
Where, as a result of past events, there may be an outflow of resources embodying future economic benefits or service potential in settlement of (a) a present obligation, or (b) a possible obligation whose existence will be confirmed only by the occurrence or non-occurrence of one or more uncertain future events not wholly within the control of the entity.			عندما قد يحدث، نتيجة لأحداث سابقة، تدفق خارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة لتسوية (أ) واجب حالي أو (ب) واجب ممكن لا يتأكد وجوده إلا من خلال وقوع أو عدم وقوع واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة التي لا تخضع كلياً لسيطرة الجهة.		
There is a present obligation that probably requires an outflow of resources.	There is a possible obligation or a present obligation that may, but probably will not, require an outflow of resources.	There is a possible obligation or a present obligation where the likelihood of an outflow of resources is remote.	يوجد واجب ممكن أو واجب حالي حيث تكون احتمالية التدفق الخارج للموارد أمراً بعيد الحدوث.	يوجد واجب ممكن أو واجب حالي قد يتطلب، لكن على الأرجح لن يتطلب، تدفق خارج من الموارد.	يوجد واجب حالي يتطلب على الأرجح تدفق خارج من الموارد
A provision is recognized (paragraph 22).	No provision is recognized (paragraph 35).	No provision is recognized (paragraph 35).	لا يتم إثبات أي مخصص (الفقرة 35).	لا يتم إثبات أي مخصص (الفقرة 35).	يتم إثبات المخصص (الفقرة 22).
Disclosures are required for the provision (paragraphs 97 and 98).	Disclosures are required for the contingent liability (paragraph 100).	No disclosure is required (paragraph 100).	لا يطلب القيام بأي إفصاح (الفقرة 100).	يطلب القيام بالإفصاحات للالتزام المحتمل (الفقرة 100).	يطلب القيام بالإفصاحات للمخصص (الفقرتان 97 و 98).
A contingent liability also arises in the extremely rare case where there is a liability that cannot be recognized because it cannot be measured reliably. Disclosures are required for the contingent liability.			ينشأ الالتزام المحتمل أيضاً في حالة نادرة جداً حيث يكون هناك التزام لا يمكن إثباته لأنه لا إمكانية لقياسه بموثوقية. في هذه الحالة يجب إجراء إفصاحات عن الالتزام المحتمل.		

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

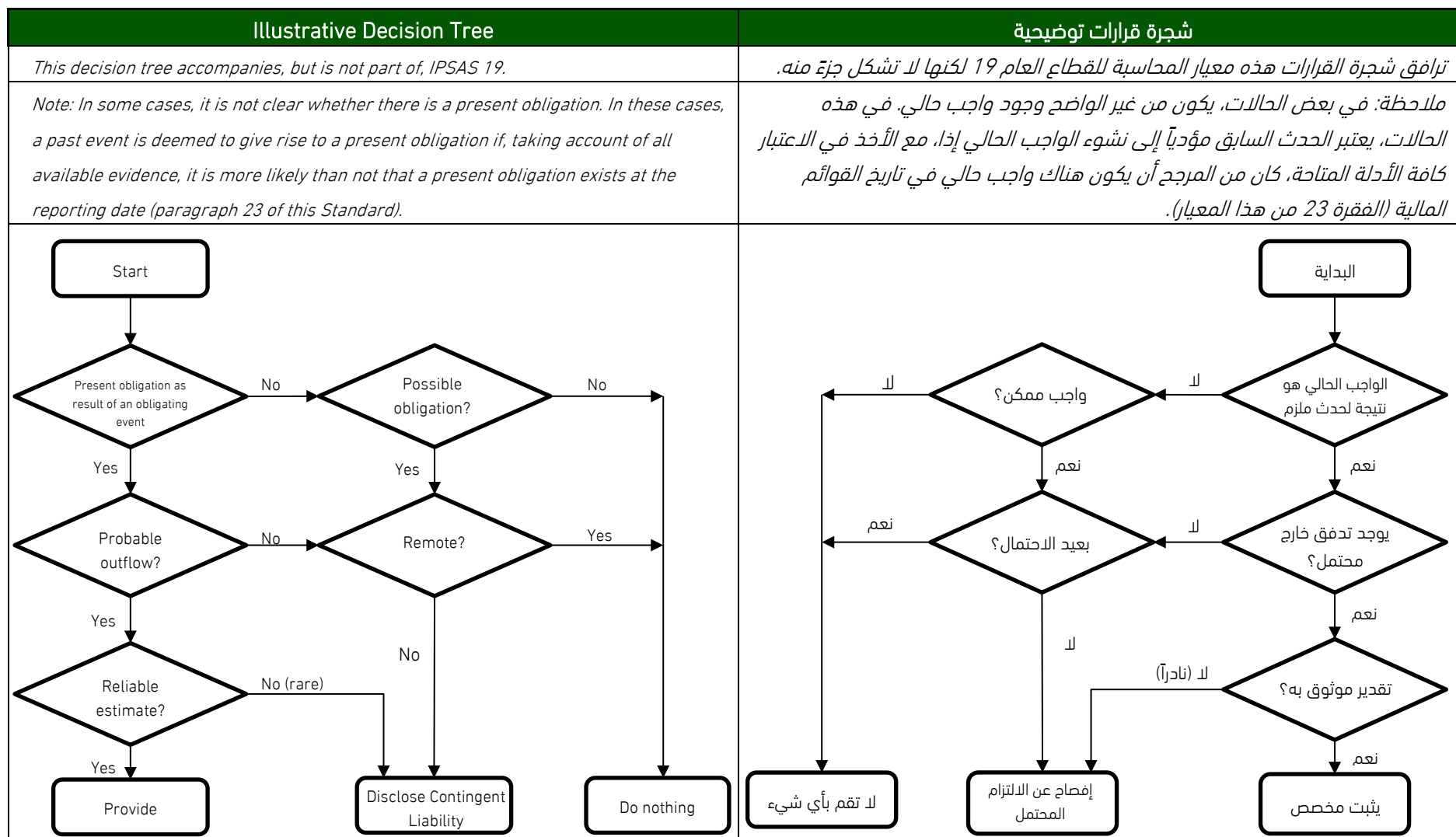
Tables					
Contingent Assets			الأصول المحتملة		
Where, as a result of past events, there is a possible asset whose existence will be confirmed only by the occurrence or non-occurrence of one or more uncertain future events not wholly within the control of the entity.			عندما يكون هناك، نتيجة لأحداث سابقة، أصل محتمل لا يتأكد وجوده إلا من خلال وقوع أو عدم وقوع واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة التي لا تخضع كلياً لسيطرة الجهة.		
The inflow of economic benefits or service potential is virtually certain.	The inflow of economic benefits or service potential is probable, but not virtually certain.	The inflow of economic benefits or service potential is not probable.	التدفق الداخل من المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة هو أمر مرجح لكن غير مؤكد فعلياً.	التدفق الداخل من المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة هو أمر مرجح لكن غير مؤكد فعلياً.	التدفق الداخل من المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة هو أمر مؤكد فعلياً.
The asset is not contingent (paragraph 41).	No asset is recognized (paragraph 39).	No asset is recognized (paragraph 39).	الأصل غير محتمل (الفقرة 41)	لا يتم إثبات أي أصل (الفقرة 39).	لا يتم إثبات أي أصل (الفقرة 39).
	Disclosures are required (paragraph 105).	No disclosure is required (paragraph 105).	يطلب القيام بإفصاحات (الفقرة 105).	لا يطلب القيام بأي إفصاح (الفقرة 105).	يطلب القيام بإفصاحات (الفقرة 105).
Reimbursements			التعويضات		
Some or all of the expenditure required to settle a provision is expected to be reimbursed by another party.			يتوقع أن يتم تعويض بعض أو جميع النفقات المطلوبة لتسوية مخصص من قبل طرف آخر.		
The entity has no obligation for the part of the expenditure to be reimbursed by the other party.	The obligation for the amount expected to be reimbursed remains with the entity, and it is virtually certain that reimbursement will be received if the entity settles the provision.	The obligation for the amount expected to be reimbursed remains with the entity, and the reimbursement is not virtually certain if the entity settles the provision.	لا تتحمل الجهة أي واجب عن ذلك الجزء من النفقات الذي سيتم تعويضه من قبل الطرف الآخر.	تستمر الجهة في تحمل الواجب عن المبلغ المتوقع تعويضه ولا يكون من المؤكد فعلياً قبض التعويض إذا قامت الجهة بتسوية المخصص.	تستمر الجهة في تحمل الواجب عن المبلغ المتوقع تعويضه ويكون من غير المؤكد فعلياً أنه سيتم قبض التعويض إذا قامت الجهة بتسوية المخصص.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

Tables					
The entity has no liability for the amount to be reimbursed (paragraph 67).	The reimbursement is recognized as a separate asset in the statement of financial position, and may be offset against the expense in the statement of financial performance. The amount recognized for the expected reimbursement does not exceed the liability (paragraphs 63 and 64).	The expected reimbursement is not recognized as an asset (paragraph 63).	لا يتم إثبات التعويض المتوقع كأصل (الفقرة 63).	يتم إثبات التعويض كأصل منفصل في قائمة المركز المالي ويمكن أن تجري له مقاصة مقابل المصروف في قائمة الأداء المالي. لا يتجاوز المبلغ المثبت للتعويض المتوقع الالتزام (الفقرتان 63 و64).	الجهة لا تسجل أي التزام عن المبلغ الذي سيتم تعويضه (الفقرة 67).
			يتم الإفصاح عن التعويض المتوقع (الفقرة 98 ج).	يتم الإفصاح عن التعويض بالإضافة إلى المبلغ المثبت للتعويض (الفقرة 98 ج).	لا يطلب القيام بأي إفصاح.
No disclosure is required.	The reimbursement is disclosed, together with the amount recognized for the reimbursement (paragraph 98(c)).	The expected reimbursement is disclosed (paragraph 98(c)).			

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

6. شجرة قرارات توضيحية



دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

7. إرشادات التطبيق

ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من معيار المحاسبة للقطاع العام 19.	<i>This Appendix is an integral part of IPSAS 19</i>
مقدمة	Introduction
1. يوفر هذا الملحق إرشادات بشأن تحديد ما إذا كان ينشأ مخصص عن الخدمات الجماعية والفردية. لا تستوفي هذه المعاملات تعريف المنافع الاجتماعية الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 42، <i>المنافع الاجتماعية</i> (ولذا فهي خارج نطاق ذلك المعيار). يتناول هذا الملحق مسألة ما إذا كان يلزم إثبات مخصص عن هذه المعاملات قبل أن تؤدي الخدمات.	1. This Appendix provides guidance on determining whether a provision arises for collective and individual services. These transactions do not meet the definition of social benefits in IPSAS 42, <i>Social Benefits</i> (and are therefore outside the scope of that Standard). This Appendix addresses the question of whether a provision needs to be recognized for these transactions before the services are delivered.
الخدمات الجماعية والفردية	Collective and Individual Services
<i>نطاق الخدمات الجماعية والفردية</i>	<i>Scope of Collective and Individual Services</i>
2. يعرف هذا المعيار الخدمات الجماعية على أنها خدمات تُقدم من قبل جهة قطاع عام إلى جميع أعضاء المجتمع في الوقت نفسه ويقصد بها أن تعالج احتياجات المجتمع ككل. إن تقديم خدمة جماعية إلى فرد واحد لا ينقص الكمية المتاحة للأفراد الآخرين؛ فلا يوجد تنافس في استهلاك الخدمات الجماعية. يكون استهلاك الخدمات الجماعية عادة سلبياً ولا يتطلب موافقة صريحة أو مشاركة نشطة من قبل المنتفعين من الخدمة.	2. This Standard defines collective services as services provided by a public sector entity simultaneously to all members of the community and are intended to address the needs of society as a whole. The provision of a collective service to one individual does not reduce the amount available to other individuals; there is no rivalry in the consumption of collective services. Consumption of collective services is usually passive and does not require the explicit agreement or active participation of those benefiting from the service.
3. يعرف هذا المعيار الخدمات الفردية على أنها سلع وخدمات تُقدم إلى أفراد و/أو أسر من قبل جهة قطاع عام ويُقصد بها أن تعالج احتياجات المجتمع ككل. إن تقديم خدمة فردية إلى فرد واحد قد ينقص الكمية المتاحة للأفراد الآخرين، أو قد يؤخر استلام تلك الخدمات من قبل بعض الأفراد. يتطلب استهلاك الخدمات الفردية موافقة صريحة أو مشاركة نشطة من قبل المنتفعين من الخدمة. لا تعالج السلع والخدمات المقدمة من قبل جهة قطاع عام وفقاً لشروط تجارية احتياجات المجتمع ككل، ولذا فهي لا تستوفي تعريف الخدمات الفردية.	3. This Standard defines individual services as goods and services provided to individuals and households by a public sector entity and are intended to address the needs of society as a whole. The provision of an individual service to one individual may reduce the amount available to other individuals, or may delay the receipt of those services by some individuals. Consumption of individual services requires the explicit agreement or active participation of those benefiting from the service. Goods or services provided by a public sector entity on commercial terms do not address

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	the needs of society as a whole, and therefore do not satisfy the definition of individual services.
4. المنافع الاجتماعية والخدمات الجماعية والفردية جميعها يعالج احتياجات المجتمع ككل. لا تتطلب معالجة احتياجات المجتمع ككل أن تشمل كل خدمة جماعية أو فردية جميع أعضاء المجتمع؛ يمكن أن تشمل مثل هذه الخدمات قطاعات مختلفة من المجتمع. إن الخدمة الجماعية أو الفردية التي تشمل قطاعاً من المجتمع كجزء من منظومة أوسع لخدمات المماثلة تستوفي المتطلب بأن تعالج احتياجات المجتمع ككل.	4. Social benefits and collective and individual services all address the needs of society as a whole. Addressing the needs of society as a whole does not require that each collective or individual service covers all members of society; such services can cover different segments of society. A collective or individual service that covers a segment of society as part of a wider system of similar services meets the requirement that it addresses the needs of society as a whole.
5. تنطوي الخدمات الجماعية والخدمات الفردية على تقديم خدمات من قبل جهة قطاع عام أو بالنيابة عنها. وبالتالي فإن التحويلات النقدية ليست خدمات جماعية أو فردية.	5. Collective services and individual services involve the provision of services by, or on behalf of, a public sector entity. Consequently, cash transfers are not collective or individual services.
6. تقدم جهات القطاع العام خدمات جماعية وفردية من خلال موظفيها أو من خلال شراء سلع وخدمات من مزودين باعتبارهم أطراف ثالثة.	6. Public sector entities provide collective and individual services through their employees or by purchasing goods and services from third party providers.
7. تتضمن الأمثلة على الخدمات الجماعية الدفاع وإنارة الشوارع. وتتضمن الأمثلة على الخدمات الفردية الرعاية الصحية والتعليم المقدمان بدون تكلفة أو بتكلفة اسمية. قد يكون أو لا يكون للخدمات الفردية شروط أهلية، مثل بلوغ سن معين أو الإقامة داخل الدولة؛ ومع ذلك، فإن وجود (أو عدم وجود) شروط أهلية لا يغير تحديد ما إذا كانت المعاملات تستوفي تعريف الخدمات الفردية.	7. Examples of collective services include defense and street lighting. Examples of individual services include healthcare and education provided at no or nominal cost. Individual services may or may not have eligibility criteria, such as reaching a certain age or a residential requirement; however, the existence (or otherwise) of eligibility criteria does not change the determination of whether transactions satisfy the definition of individual services.
8. تقدم الخدمات الجماعية إلى مجتمع وليس إلى أفراد، وهو ما يميزها عن الخدمات الفردية والمنافع الاجتماعية. تنطوي الخدمات الفردية على أداء خدمات إلى أفراد و/أو أسر، وهو ما يميزها عن المنافع الاجتماعية التي تنطوي على تحويلات نقدية (بما في ذلك معادلات النقد مثل بطاقات الحسم مسبقة الدفع).	8. Collective services are provided to a community rather than to individuals, which distinguishes them from individual services and social benefits. Individual services involve the delivery of services to individuals and/or households, which distinguishes them from social benefits that involve cash transfers (including cash equivalents such as pre-paid debit cards).
9. في بعض الدول، قد يدفع الأفراد مقابل خدمات، الرعاية الصحية على سبيل المثال، ويُعوّضون لاحقاً من قبل جهة قطاع عام. إن جوهر هذه التعويضات هو أن جهة	9. In some jurisdictions, individuals may pay for services, for example healthcare, and subsequently be reimbursed by a public sector entity. The substance of these

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance																																
القطاع العام تدفع مقابل الخدمات، والمعاملة هي خدمة فردية وليست منفعة اجتماعية.	reimbursements is that the public sector entity is paying for the services, and the transaction is an individual service rather than a social benefit.																																
10. يقارن الجدول التالي بين خصائص المنافع الاجتماعية (كما هي مُعرَّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 42) والخدمات الفردية والخدمات الجماعية:	10. The following table compares the key characteristics of social benefits (as defined in IPSAS 42), individual services and collective services:																																
<table><tr><td></td><td>Social Benefits</td><td>Individual Services</td><td>Collective Services</td></tr><tr><td>Involves a cash transfer to eligible beneficiaries?</td><td>✓</td><td>×</td><td>×</td></tr><tr><td>Provided to individuals and/ or households rather than to a community?</td><td>✓</td><td>✓</td><td>×</td></tr><tr><td>Intended to address the needs of society as a whole?</td><td>✓</td><td>✓</td><td>✓</td></tr></table>		Social Benefits	Individual Services	Collective Services	Involves a cash transfer to eligible beneficiaries?	✓	×	×	Provided to individuals and/ or households rather than to a community?	✓	✓	×	Intended to address the needs of society as a whole?	✓	✓	✓	<table><tr><td>الخدمات الاجتماعية</td><td>الخدمات الفردية</td><td>المنافع الاجتماعية</td><td></td></tr><tr><td>×</td><td>×</td><td>✓</td><td>هل تنطوي على تحويل نقد إلى مستفيدين مؤهلين؟</td></tr><tr><td>×</td><td>✓</td><td>✓</td><td>هل تُقدم إلى أفراد و/أو أسر وليس إلى مجتمع؟</td></tr><tr><td>✓</td><td>✓</td><td>✓</td><td>هل يُقصد بها أن تعالج احتياجات المجتمع ككل؟</td></tr></table>	الخدمات الاجتماعية	الخدمات الفردية	المنافع الاجتماعية		×	×	✓	هل تنطوي على تحويل نقد إلى مستفيدين مؤهلين؟	×	✓	✓	هل تُقدم إلى أفراد و/أو أسر وليس إلى مجتمع؟	✓	✓	✓	هل يُقصد بها أن تعالج احتياجات المجتمع ككل؟
	Social Benefits	Individual Services	Collective Services																														
Involves a cash transfer to eligible beneficiaries?	✓	×	×																														
Provided to individuals and/ or households rather than to a community?	✓	✓	×																														
Intended to address the needs of society as a whole?	✓	✓	✓																														
الخدمات الاجتماعية	الخدمات الفردية	المنافع الاجتماعية																															
×	×	✓	هل تنطوي على تحويل نقد إلى مستفيدين مؤهلين؟																														
×	✓	✓	هل تُقدم إلى أفراد و/أو أسر وليس إلى مجتمع؟																														
✓	✓	✓	هل يُقصد بها أن تعالج احتياجات المجتمع ككل؟																														
No Provision Recognized for Collective Services before the Services are Delivered	لا يُثبت مخصص للخدمات الجماعية قبل أن تؤدي الخدمات																																
11. An intention to deliver collective services, budget approval to deliver those services, or the existence of legislation in respect of those services are not, in themselves, sufficient to give rise to a present obligation.	11. إن نية أداء خدمات جماعية، أو اعتماد موازنة لأداء تلك الخدمات، أو وجود تشريع بشأن تلك الخدمات، ليست في حد ذاتها كافية لينشأ عنها واجب حالي.																																
12. Collective services are ongoing activities of the public sector entity that delivers the services. Paragraph 26 of this Standard states that “no provision is recognized for costs that need to be incurred to continue an entity’s ongoing activities in the future.” Consequently, in accordance with the principles of this Standard, no provision is recognized for the intention to deliver such services.	12. الخدمات الجماعية هي أنشطة مستمرة لجهة القطاع العام التي تؤدي الخدمات. تنص الفقرة 26 من هذا المعيار على "لا يُثبت مخصص للتكاليف التي يلزم تكبدها للاستمرار في تنفيذ الأنشطة المستمرة للجهة في المستقبل." وبالتالي، فإنه وفقاً لمبادئ هذا المعيار، لا يُثبت مخصص لنية أداء مثل هذه الخدمات.																																
13. In delivering collective services, a public sector entity acquires resources and incurs expenses, usually through contracts and other binding arrangements. Examples include the electricity used in delivering street lighting, the salaries paid to acquire the services of defense staff, the acquisition of non-current assets used in delivering those services, and the purchase of collective services from a third-party provider.	13. عند أداء الخدمات الجماعية، تقتني جهة القطاع العام موارد وتتكدد مصروفات، عادةً من خلال عقود أو ترتيبات ملزمة أخرى. تتضمن الأمثلة على ذلك الكهرباء المستخدمة في توفير إنارة الشوارع، والرواتب المدفوعة للحصول على خدمات منسوبي الدفاع، واقتناء الأصول غير المتداولة المستخدمة في أداء تلك الخدمات، وشراء الخدمات الجماعية من مزود باعتباره طرفاً ثالث. تتم المحاسبة عن العقود أو الترتيبات الملزمة																																

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
الأخرى هذه وفقاً لمعايير المحاسبة الأخرى للقطاع العام. في بعض الظروف، قد ينشأ عن هذه الترتيبات مخصصات، على سبيل المثال إذا أصبح العقد أو الترتيب الملزم الآخر عقداً أو ترتيباً متوقع خسارته. ومع ذلك، فإن أي مخصصات من هذا القبيل تتعلق بالترتيب الملزم وليس بنية أداء الخدمات الجماعية للعموم.	These contracts or other binding arrangements are accounted for in accordance with other IPSAS. In some circumstances, these arrangements may give rise to provisions, for example where a contract or other binding arrangement becomes onerous. However, any such provisions relate to the binding arrangement and not to the intention to deliver collective services to the public.
<i>لا يُثبت مخصص للخدمات الفردية قبل أن تؤدي الخدمات</i>	<i>No Provision Recognized for Individual Services before the Services are Delivered</i>
14. إن نية أداء خدمات فردية، أو اعتماد موازنة لأداء تلك الخدمات، أو وجود تشريع بشأن تلك الخدمات، ليست في حد ذاتها كافية لينشأ عنها واجب حالي. لا توجد أحداث سابقة ينشأ عنها التزام مقابل الخدمات الجماعية أو الفردية. كما تم الإشارة إليه في فقرة إرشادات التطبيق 7، قد يكون أو لا يكون للخدمات الفردية شروط أهلية، مثل بلوغ سن معين أو الإقامة داخل الدولة. ومع ذلك، فإن وجود (أو عدم وجود) شروط أهلية لا يغير تحديد ما إذا كانت المعاملات تستوفي تعريف الخدمات الفردية.	14. An intention to deliver individual services, budget approval to deliver those services, or the existence of legislation in respect of those services are not, in themselves, sufficient to give rise to a present obligation. There are no past events that give rise to a liability for collective or individual services. As noted in paragraph AG7, individual services may or may not have eligibility criteria, such as reaching a certain age or a residential requirement. However, the existence (or otherwise) of eligibility criteria does not change the determination of whether transactions satisfy the definition of individual services.
15. أداء الخدمات الفردية هو نشاط مستمر لجهة القطاع العام التي تؤدي الخدمات. ينتج عن أداء الخدمات الفردية اقتناء جهة القطاع العام لموارد وتكبدها لمصروفات، عادةً من خلال عقود أو ترتيبات ملزمة أخرى.	15. The delivery of individual services is an ongoing activity of the public sector entity that provides the services. The delivery of individual services results in the public sector entity acquiring resources and incurring expenses, usually through contracts or other binding arrangements.
16. تستخدم جهة القطاع العام هذه الموارد لأداء الخدمات إلى أفراد محددين و/أو أسر محددة. إذا كان للأفراد و/أو أسر حق الحصول على خدمات فردية، قد يكون لدى الجهة عدد من الواجبات المستقبلية المتعلقة بأداء هذه الخدمات الفردية. مثل هذه الواجبات هي أحد جوانب الأنشطة المستمرة لجهة القطاع العام. ومثلما الخدمات الجماعية، ووفقاً لمبادئ هذا المعيار، لا يُثبت مخصص لنية أداء مثل هذه الخدمات قبل أن يحصل الأفراد و/أو الأسر على الخدمات.	16. The public sector entity uses these resources to deliver services to specific individuals and/or households. Where individuals and/or households access individual services, the entity may have a number of future obligations relating to the delivery of these individual services. Such obligations are an aspect of the ongoing activities of the public sector entity. Similar to collective services, and in accordance with the principles of this Standard, no provision is recognized for the intention to deliver such services prior to individuals and/or households accessing the services.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
17. تتضمن الأمثلة على الموارد المقتناة والمصروفات المتكبدة عند أداء الخدمات الفردية الأدوية والمؤن الطبية المستخدمة في تقديم الرعاية الصحية، والرواتب المدفوعة للحصول على خدمات المعلمين، واقتناء الأصول غير المتداولة المستخدمة في أداء تلك الخدمات (على سبيل المثال، مستشفى أو سيارة إسعاف)، وشراء الخدمات الفردية من مزود باعتباره طرفاً ثالثاً. تتم المحاسبة عن العقود أو الترتيبات الملزمة الأخرى هذه وفقاً لمعايير المحاسبة الأخرى للقطاع العام. في بعض الظروف، قد ينشأ عن هذه الترتيبات مخصصات، على سبيل المثال إذا أصبح العقد أو الترتيب الملزم الآخر عقداً أو ترتيباً متوقع خسارته. ومع ذلك، فإن أي مخصصات من هذا القبيل تتعلق بالترتيب الملزم وليس بنية أداء الخدمات الفردية للعموم.	17. Examples of the resources acquired and expenses incurred in delivering individual services include the pharmaceuticals or medical supplies used in delivering healthcare, the salaries paid to acquire the services of teachers, the acquisition of non-current assets used in delivering those services (for example, a hospital or an ambulance), and the purchase of individual services from a third-party provider. These contracts and other binding arrangements are accounted for in accordance with other IPSAS. In some circumstances, these arrangements may give rise to provisions, for example where a contract or other binding arrangement becomes onerous. However, any such provisions relate to the binding arrangement and not to the intention to deliver individual services to the public.
عرض الخدمات الجماعية والفردية والإفصاح عنها	<i>Presentation and Disclosure of Collective and Individual Services</i>
18. يجب على الجهة أن تعرض وتوضح عن معلومات حول الخدمات الجماعية والخدمات الفردية وفقاً لمعايير المحاسبة الأخرى للقطاع العام، بما في ذلك معيار المحاسبة للقطاع العام 1، <i>عرض القوائم المالية</i> ومعيار المحاسبة للقطاع العام 2، <i>قائمة التدفقات النقدية</i> ومعيار المحاسبة للقطاع العام 18، <i>التقارير القطاعية</i> .	18. An entity shall present and disclose information about collective services and individual services in accordance with other IPSAS, including IPSAS 1, <i>Presentation of Financial Statements</i> , IPSAS 2, <i>Cash Flow Statements</i> and IPSAS 18, <i>Segment Reporting</i> .
19. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 1 من الجهة أن "تعرض، إما في طلب قائمة الأداء المالي أو في الإيضاحات، تحليلاً للمصروفات باستخدام تصنيف مبني على إما طبيعة المصروفات أو وظيفتها بداخل الجهة، أيهما يوفر معلومات تعبر بموثوقية وأكثر ملاءمة."	19. IPSAS 1 requires an entity to "present, either on the face of the statement of financial performance or in the notes, an analysis of expenses using a classification based on either the nature of expenses or their function within the entity, whichever provides information that is faithfully representative and more relevant."
20. إذا عرضت الجهة المصروفات بناءً على طبيعة المصروفات، فستضمن الخدمات الجماعية والخدمات الفردية في بنود مثل تكاليف منافع الموظفين. إذا عرضت الجهة المصروفات بناءً على وظيفة المصروفات بداخل الجهة، فيجوز أن تُعرض الخدمات الجماعية والخدمات الفردية على أنها بنود فردية أو أن تُجمع مع بنود مماثلة، تبعاً لأهميتها النسبية.	20. Where an entity presents information based on the nature of expenses, collective services and individual services will be included in items such as employee benefit costs. Where an entity presents information based on the function of the expenses within the entity, collective services and individual services may be presented as individual line items or amalgamated with similar items depending upon their materiality.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

8. إرشادات التنفيذ

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
<i>This guidance accompanies, but is not part of, IPSAS 19.</i>	<i>ترافق إرشادات التنفيذ هذه معيار المحاسبة للقطاع العام 19 لكنها لا تشكل جزءاً منه.</i>
Recognition	الإثبات
1. All the entities in the examples have a reporting date of December 31. In all cases, it is assumed that a reliable estimate can be made of any outflows expected. In some examples, the circumstances described may have resulted in impairment of the assets – this aspect is not dealt with in the examples.	1. إن تاريخ القوائم المالية لكافة الجهات الواردة في الأمثلة هو في الحادي والثلاثين من ديسمبر. في جميع الحالات، يُفترض إمكانية إجراء تقدير موثوق لأي من التدفقات الخارجة المتوقعة. وقد تؤدي الظروف الموصوفة في بعض الأمثلة إلى الهبوط في قيمة الأصول – ولم يتم تناول هذا الجانب في الأمثلة.
2. The cross-references provided in the examples indicate paragraphs of this Standard that are particularly relevant. This guidance should be read in the context of the full text of this Standard.	2. إن الإشارة إلى المراجع المقدمة في الأمثلة تبين فقرات المعيار ذات الصلة الوثيقة بشكل خاص. ويجب قراءة هذه الإرشادات ضمن السياق الكامل للمعايير.
3. References to "best estimate" are to the present value amount, where the effect of the time value of money is material.	3. إن الإشارة إلى "أفضل تقدير" هي إشارة لمبلغ القيمة الحالية، وذلك عندما يكون أثر القيمة الزمنية للنقود ذا أهمية نسبية.
Warranties	الضمانات
4. Government Department A manufactures search and rescue equipment for use within the Government and for sale to the public. At the time of sale, the Department gives warranties to purchasers in relation to certain products. Under the terms of the sale, the Department undertakes to make good, by repair or replacement, manufacturing defects that become apparent within three years from the date of sale. On past experience, it is probable (that is, more likely than not) that there will be some claims under the warranties.	4. تقوم الجهة الحكومية "أ" بتصنيع معدات البحث والإنقاذ لاستخدامها داخل الحكومة وبيعها للعموم، وتمنح الجهة الحكومية في وقت البيع ضمانات للمشتريين فيما يتعلق بمنتجات معينة. بموجب شروط البيع تتعهد الجهة الحكومية، من خلال سياسة الإصلاح أو الإحلال، بتصليح عيوب التصنيع التي تظهر خلال فترة ثلاث سنوات من تاريخ البيع. بناءً على الخبرة السابقة، فمن المرجح (أي من الأكثر احتمالاً) أن تكون هناك بعض المطالبات بموجب الضمانات.
Analysis Present obligation as a result of a past obligating event – The obligating event is the sale of the product with a warranty, which gives rise to a legal obligation. An outflow of resources embodying economic benefits or service potential in settlement – Probable for the warranties as a whole (see paragraph 32).	التحليل الواجب الحالي نتيجة لحدث ملزم سابق – الحدث الملزم هو بيع المنتج بضمان والذي يؤدي إلى نشأة واجب نظامي. التدفق الخارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة في التسوية – هو أمر مرجح للضمانات ككل (أنظر الفقرة 32).
Conclusion	النتيجة يتم إثبات مخصص لأفضل تقدير لتكاليف إصلاح المنتجات المباعة في تاريخ القوائم

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
A provision is recognized for the best estimate of the costs of making good under the warranty products sold on or before the reporting date (see paragraphs 22 and 32).	المالية أو قبل ذلك بموجب الضمان (أنظر الفقرتين 22 و32).
Contaminated Land—Legislation Virtually Certain to be Enacted	الأراضي الملوثة - تشريع من المؤكد عملياً صدوره
5. A provincial government owns a warehouse on land near a port. The provincial government has retained ownership of the land because it may require the land for future expansion of its port operations. For the past ten years, a group of farmers have leased the property as a storage facility for agricultural chemicals. The national government announces its intention to enact environmental legislation requiring property owners to accept liability for environmental pollution, including the cost of cleaning-up contaminated land. As a result, the provincial government introduces a hazardous chemical policy and begins applying the policy to its activities and properties. At this stage it becomes apparent that the agricultural chemicals have contaminated the land surrounding the warehouse. The provincial government has no recourse against the farmers or its insurance company for the clean-up costs. At December 31, 2001 it is virtually certain that a draft law requiring a clean-up of land already contaminated will be enacted shortly after the year end. Analysis Present obligation as a result of a past obligating event – The obligating event is the contamination of the land because of the virtual certainty of legislation requiring the clean-up. An outflow of resources embodying economic benefits or service potential in settlement – Probable. Conclusion	5. تملك حكومة منطقة³ مستودعاً على أرض قريبة من ميناء. وقد احتفظت حكومة المنطقة بملكية الأرض لأنها قد تحتاجها للتوسع المستقبلي في عمليات التوسعات في أحد الموانئ. على مدى العشر سنوات الماضية، استأجرت مجموعة من المزارعين العقار كمكان لتخزين المواد الكيميائية الزراعية. ثم أعلنت حكومة المنطقة عن نيتها سن تشريع بيئي يقضي بأن يقبل ملاك العقارات مسئوليتهم عن التلوث البيئي، بما في ذلك تكلفة تنظيف الأراضي الملوثة. ونتيجة لذلك، أدخلت الحكومة سياسة خاصة بالكيماويات الخطرة وبدأت بتطبيق السياسة على أنشطتها وممتلكاتها. في هذه المرحلة أصبح من الواضح أن المواد الكيميائية الزراعية قد لوّثت الأرض المحيطة بالمستودع. وليس لدى حكومة المنطقة القدرة على الرجوع على المزارعين أو شركة التأمين لتحويل تكاليف التنظيف. في 31 ديسمبر 2017، كان من المؤكد فعلياً أنه سيتم إقرار مسودة نظام يقضي بتنظيف الأرض التي تم تلويثها سابقاً بعد نهاية السنة بفترة قصيرة. التحليل الواجب الحالي نتيجة لحدث ملزم سابق – الحدث الملزم هو تلوث الأرض بسبب التأكد الفعلي من سن التشريع الذي يقضي بالتنظيف. التدفق الخارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة في التسوية – أمر مرجح. النتيجة يتم إثبات مخصص لأفضل تقدير لتكاليف التنظيف (أنظر الفقرتين 22 و30).

³ إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وهيكل الحكومة في المملكة مركزي.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
A provision is recognized for the best estimate of the costs of the clean-up (see paragraphs 22 and 30).	
Contamination and Constructive Obligation	التلوث والواجب الضمني
6. A government has a widely published environmental policy in which it undertakes to clean up all contamination that it causes. The government has a record of honoring this published policy. There is no environmental legislation in place in the jurisdiction. During the course of a naval exercise, a vessel is damaged and leaks a substantial amount of oil. The government agrees to pay for the costs of the immediate clean-up and the ongoing costs of monitoring and assisting marine animals and birds. Analysis Present obligation as a result of a past obligating event – The obligating event is the contamination of the environment, which gives rise to a constructive obligation because the policy and previous conduct of the government has created a valid expectation that the government will clean up the contamination. An outflow of resources embodying economic benefits or service potential in settlement – Probable. Conclusion A provision is recognized for the best estimate of the costs of the clean-up (see paragraphs 22 and 30).	6. لدى الحكومة سياسة بيئية منشورة على نطاق واسع تتعهد بموجبها بتنظيف كامل التلوث الذي سببته. لدى الحكومة سجل باحترام وتنفيذ هذه السياسة. لا يوجد تشريع بيئي في الدولة. وأثناء تمرين لسلاح البحرية تحطمت مركبة وتسربت منها كمية كبيرة من النفط. ووافقت الحكومة على دفع تكاليف التنظيف الفوري والتكاليف المستمرة لمراقبة ومساعدة الحيوانات والطيور البحرية. التحليل الواجب الحالي نتيجة لحدث ملزم سابق – الحدث الملزم هو تلوث البيئة، الذي يؤدي إلى واجب ضمني لأن السياسة والسلوك السابق للحكومة قد أنتجا توقعاً مشروعاً بأن الحكومة ستقوم بتنظيف التلوث. التدفق الخارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة في التسوية – أمر مرجح. النتيجة يتم إثبات مخصص لأفضل تقدير لتكاليف التنظيف (أنظر الفقرتين 22 و30).
Gravel Quarry	محجر الحصى
7. A government operates a gravel quarry on land that it leases on a commercial basis from a private sector company. The gravel is used for the construction and maintenance of roads. The agreement with the landowners requires the government to restore the quarry site by removing all buildings, reshaping the land, and replacing all topsoil. 60% of the eventual restoration costs relate to the removal of the quarry buildings and restoration of the site, and 40% arise through the extraction of gravel.	7. تدبر حكومة محجر حصى على أرض مستأجرة على أساس تجاري من شركة في القطاع الخاص. ويتم استخدام الحصى لإنشاء الطرق وصيانتها. وتتطلب الاتفاقية التي أبرمت مع ملاك الأرض من الحكومة إعادة موقع المحجر إلى ما كان عليه بإزالة كافة المباني وإعادة تشكيل الأرض واحلال التربة السطحية. وترتبط 60% من تكاليف الاستعادة النهائية بإزالة مباني المحجر وإعادة الموقع إلى ما كان عليه. في حين ترتبط 40% بعمليات استخراج الحصى. وفي تاريخ القوائم المالية، تم إنشاء مباني المحجر وبدأت

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
At the reporting date, the quarry buildings have been constructed, and excavation of the site has begun but no gravel has been extracted. Analysis Present obligation as a result of a past obligating event – The construction of buildings and the excavation of the quarry creates a legal obligation under the terms of the agreement to remove the buildings and restore the site, and is thus an obligating event. At the reporting date, however, there is no obligation to rectify the damage that will be caused by extraction of the gravel. An outflow of resources embodying economic benefits or service potential in settlement – Probable. Conclusion A provision is recognized for the best estimate of 60% of the eventual costs that relate to the removal of the buildings and restoration of the site (see paragraph 22). These costs are included as part of the cost of the quarry. The 40% of costs that arise through the extraction of gravel are recognized as a liability progressively when the gravel is extracted.	عمليات حفر الموقع لكن لم يتم استخراج أي حصى. التحليل الواجب الحالي نتيجة لحدث ملزم سابق – إن إنشاء المباني وحفر المحجر ينتجان واجبا نظاميا بموجب شروط الاتفاقية لإزالة المباني وإعادة الموقع إلى ما كان عليه ويكون بالتالي حدثا ملزما. مع ذلك، لا يوجد في تاريخ القوائم المالية واجب بمعالجة الضرر الذي ستسبب فيه عمليات استخراج الحصى. التدفق الخارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة في التسوية- أمر مرجح. النتيجة يتم إثبات مخصص لأفضل تقدير لنسبة ال 60% من التكاليف النهائية التي ترتبط بإزالة المباني وإعادة تأهيل الموقع (أنظر الفقرة 22). ويتم تضمين هذه التكاليف كجزء من تكلفة المحجر. في حين يتم إثبات نسبة 40% من التكاليف التي تنشأ من خلال استخراج الحصى على أنها التزام وذلك على نحو تدريجي عندما يتم استخراج الحصى.
Refunds Policy	سياسة رد القيمة
8. A government stores agency operates as a centralized purchasing agency and allows the public to purchase surplus supplies. It has a policy of refunding purchases by dissatisfied customers, even though it is under no legal obligation to do so. Its policy of making refunds is generally known. Analysis Present obligation as a result of a past obligating event – The obligating event is the sale of the supplies, which gives rise to a constructive obligation, because the	8. تعمل وكالة مخازن حكومية كوكالة شراء مركزية وتتيح للجمهور شراء المؤن الفائضة. وتطبق الوكالة سياسة رد قيمة المشتريات للعملاء الذين لا تلقى المؤن رضاهم، بالرغم من أنها غير خاضعة لأي واجب نظامي للقيام بذلك. وتعتبر سياسة رد القيمة الخاصة بهذه الوكالة معروفة عموماً. التحليل الواجب الحالي نتيجة لحدث ملزم سابق – إن الحدث الملزم هو بيع المؤن، الذي يؤدي إلى نشأة واجب ضمني لأن طريقة عمل الوكالة قد أنتجت توقعاً مشروعاً لدى عملائها بأنها سوف تقوم برد قيمة المشتريات.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
conduct of the agency has created a valid expectation on the part of its customers that the agency will refund purchases. An outflow of resources embodying economic benefits or service potential in settlement – Probable that a proportion of goods are returned for refund (see paragraph 32). Conclusion A provision is recognized for the best estimate of the costs of refunds (see paragraphs 18 (the definition of a constructive obligation), 22, 25, and 32).	التدفق الخارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة في التسوية- من المحتمل أن يُرد نسبة من السلع لاستعادة ثمنها (أنظر الفقرة 32). النتيجة يتم إثبات مخصص لأفضل تقدير لتكاليف رد القيمة (أنظر الفقرات 18 (تعريف الواجب الضمني) و 22 و 25 و 32).
Closure of a Division—No Implementation before Reporting Date 9. On 12 December 2004, a government decides to close down a division of a government agency. The decision was not communicated to any of those affected before the reporting date (December 31, 2004), and no other steps were taken to implement the decision. Analysis Present obligation as a result of a past obligating event – There has been no obligating event and so there is no obligation. Conclusion No provision is recognized (see paragraphs 22 and 83).	إغلاق قطاع – لا يوجد تنفيذ قبل تاريخ القوائم المالية 9. قررت حكومة في 12 ديسمبر 2017 إغلاق قطاع في وكالة حكومية. ولم يتم تبليغ القرار لأي من المتأثرين به قبل تاريخ القوائم المالية (31 ديسمبر 2017)، ولم يتم اتخاذ خطوات أخرى لتنفيذ القرار. التحليل الواجب الحالي نتيجة لحدث ملزم سابق – لم يكن هناك حدث ملزم وبالتالي لا يوجد واجب. النتيجة لا يتم إثبات أي مخصص (أنظر الفقرتين 22 و 83).
Outsourcing of a Division—Implementation Before the Reporting Date 10. On December 12, 2004, a government decided to outsource a division of a government department. On December 20, 2004, a detailed plan for outsourcing the division was agreed by the government, and redundancy notices were sent to the staff of the division. Analysis Present obligation as a result of a past obligating event – The obligating event is the communication of the decision to employees, which gives rise to a constructive	الإسناد الخارجي لعمليات قطاع – التنفيذ قبل تاريخ القوائم المالية 10. في 12 ديسمبر 2017، قررت حكومة بإسناد أعمال قسم من جهة حكومية إلى مصادر خارجية. في 20 ديسمبر 2017، وافقت الحكومة على خطة تفصيلية للإسناد الخارجي لأعمال القسم، وتم إرسال تنبيهات متكررة لموظفي القسم. التحليل الواجب الحالي نتيجة لحدث ملزم سابق – الحدث الملزم هو إخطار القرار للموظفين، الذي يؤدي إلى نشأة واجب ضمني منذ ذلك التاريخ، لأنه ينتج توقعاً صحيحاً بالإسناد الخارجي لعمليات القسم.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
obligation from that date, because it creates a valid expectation that the division will be outsourced. An outflow of resources embodying economic benefits or service potential in settlement – Probable. Conclusion A provision is recognized at December 31, 2004 for the best estimate of the costs of outsourcing the division (see paragraphs 22 and 83).	التدفق الخارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة في التسوية- أمر مرجح. النتيجة يتم إثبات مخصص في 31 ديسمبر 2017 لأفضل تقدير لتكاليف الإسناد الخارجي لعمليات القسم (أنظر الفقرتين 22 و83).
Legal Requirement to Fit Air Filters	المتطلب النظامي لت تركيب مرشحات الهواء
11. Under new legislation, a local government entity is required to fit new air filters to its public buildings by 30 June 2005. The entity has not fitted the air filters. Analysis a. At the reporting date of December 31, 2004 Present obligation as a result of a past obligating event – There is no obligation because there is no obligating event either for the costs of fitting air filters or for fines under the legislation. Conclusion No provision is recognized for the cost of fitting the filters (see paragraphs 22 and 25–27). Analysis b. At the reporting date of December 31, 2005 Present obligation as a result of a past obligating event – There is still no obligation for the costs of fitting air filters because no obligating event has occurred (the fitting of the filters). However, an obligation might arise to pay fines or penalties under the legislation because the obligating event has occurred (the non-compliance of the public buildings).	11. بموجب تشريع جديد، تم الطلب من جهة حكومية محلية تركيب مرشحات هواء جديدة في مبانيها العامة بحلول 30 يونيو 2017. لم تقم الجهة بتركيب مرشحات الهواء. التحليل أ. في تاريخ القوائم المالية 31 ديسمبر 2016 الواجب الحالي نتيجة لحدث ملزم سابق – لا يوجد واجب لأنه لا يوجد حدث ملزم سواء لتكاليف تركيب مرشحات الهواء أو للغرامات بموجب التشريع. النتيجة لا يتم إثبات أي مخصص لتكلفة تركيب المرشحات (أنظر الفقرات 22 و25-27). التحليل ب. في تاريخ القوائم المالية 31 ديسمبر 2017 الواجب الحالي نتيجة لحدث ملزم سابق – لا يوجد أيضاً واجب عن تكاليف تركيب مرشحات الهواء لأنه لم يقع حدث ملزم (تركيب المرشحات). بالرغم من ذلك، الواجب قد ينشأ لدفع الغرامات أو الجزاءات بموجب التشريع بسبب وقوع الحدث الملزم (مخالفة المباني العامة). التدفق الخارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة في التسوية- يعتمد تقويم احتمال تكبد غرامات وجزاءات المخالفة على تفاصيل التشريع ومدى صرامة نظام الإنفاذ. النتيجة

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
An outflow of resources embodying economic benefits or service potential in settlement – Assessment of probability of incurring fines and penalties for non-compliance depends on the details of the legislation and the stringency of the enforcement regime. Conclusion No provision is recognized for the costs of fitting air filters. However, a provision is recognized for the best estimate of any fines and penalties that are more likely than not to be imposed (see paragraphs 22 and 25–27).	لا يتم إثبات أي مخصص لتكاليف تركيب مرشحات الهواء، غير أنه يتم إثبات مخصص لأفضل تقدير لأي غرامات وجزاءات من المرجح أن يتم فرضها (انظر الفقرات 22 و25-27).
Staff Retraining as a Result of Changes in the Income Tax System 12. The government introduces a number of changes to the income tax system. As a result of these changes, the taxation department (reporting entity) will need to retrain a large proportion of its administrative and compliance staff in order to ensure continued compliance with financial services regulation. At the reporting date, no retraining of staff has taken place. Analysis Present obligation as a result of a past obligating event – There is no obligation because no obligating event (retraining) has taken place. Conclusion No provision is recognized (see paragraphs 22 and 25–27).	إعادة تدريب الموظفين نتيجة للتغييرات في نظام ضريبة الدخل 12. تجري حكومة عدد من التغييرات على نظام ضريبة الدخل. نتيجة لهذه التغييرات، ستحتاج مصلحة الضرائب (جهة معدة للقوائم المالية) لإعادة تدريب نسبة كبيرة من موظفيها الإداريين وموظفي المطابقة والالتزام للتأكد من الالتزام المستمر بنظام الخدمات المالية. في تاريخ القوائم المالية، لم تحدث إعادة تدريب للموظفين. التحليل الواجب الحالي نتيجة لحدث ملزم سابق – لا يوجد الواجب لأنه لم يقع حدث ملزم (إعادة التدريب). النتيجة لا يتم إثبات أي مخصص (أنظر الفقرات 22 و25-27).
An Onerous Contract 13. [Deleted].	عقد متوقع خسارته 13. [حذفت].
A Single Guarantee 14. [Deleted].	ضمان وحيد 14. [حذفت].
A Court Case 15. After a luncheon in 2004, ten people died, possibly as a result of food poisoning from products sold by a restaurant at a public museum (the reporting entity). Legal	قضية محكمة 15. لقي عشرة أشخاص مصرعهم بعد تناولهم لوجبة غداء في عام 2016، ومن المحتمل أن يكون ذلك نتيجة لتسمم الطعام من المنتجات التي يبيعها مطعم في متحف عام

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
proceedings are started seeking damages from the entity, but it disputes liability. Up to the date of authorization of the financial statements for the year to December 31, 2004 for issue, the entity's lawyers advise that it is probable that the entity will not be found liable. However, when the entity prepares the financial statements for the year to December 31, 2005, its lawyers advise that, owing to developments in the case, it is probable that the entity will be found liable. Analysis a. At December 31, 2004 Present obligation as a result of a past obligating event – On the basis of the evidence available when the financial statements were approved, there is no obligation as a result of past events. Conclusion No provision is recognized by the museum (see paragraphs 23 and 24). The matter is disclosed as a contingent liability unless the probability of any outflow is regarded as remote (paragraphs 100 and 109). Analysis b. At December 31, 2005 Present obligation as a result of a past obligating event – On the basis of the evidence available, there is a present obligation. An outflow of resources embodying economic benefits or service potential in settlement – Probable. Conclusion A provision is recognized for the best estimate of the amount to settle the obligation (paragraphs 22–24 and 109).	(جهة معدة للقوائم المالية). وقد بدأت دعوى قضائية سعياً للحصول على تعويضات للأضرار من الجهة التي تنكر مسؤوليتها عن الحادث. حتى تاريخ اعتماد القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 لإصدارها، أشار محامو الجهة بأنه من المحتمل أن لا تثبت مسؤوليتها عن الضرر. مع ذلك، عندما أعدت الجهة القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، أشار محاموها، بسبب التطورات في القضية، أنه من المحتمل أن تثبت مسؤولية الجهة. التحليل أ. في 31 ديسمبر 2016 الواجب الحالي نتيجة لحدث ملزم سابق – على أساس الأدلة المتاحة عند اعتماد القوائم المالية، لا يوجد واجب نتيجة للأحداث السابقة. النتيجة لا يتم إثبات أي مخصص من قبل المتحف (أنظر الفقرتين 23 و24). ويتم الإفصاح عن المسألة كالتزام محتمل ما لم تعتبر احتمالية أي تدفق خارج أمر بعيد الحدوث (الفقرتان 100 و109). التحليل ب. في 31 ديسمبر 2017 الواجب الحالي نتيجة لحدث ملزم سابق – على أساس الأدلة المتاحة، يوجد واجب حالي. التدفق الخارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة في التسوية – أمر مرجح. النتيجة يتم إثبات مخصص بأفضل تقدير لمبلغ تسوية الواجب (الفقرات 22-24 و109).
Repairs and Maintenance	الإصلاح والصيانة

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
16. Some assets require, in addition to routine maintenance, substantial expenditure every few years for major refits or refurbishment and the replacement of major components. IPSAS 45, <i>Property, Plant, and Equipment</i> , gives guidance on allocating expenditure on an asset to its component parts where these components have different useful lives or provide benefits in a different pattern.	16. تتطلب بعض الأصول، بالإضافة إلى الصيانة الروتينية، نفقات جوهريّة كل عدة سنوات لعمليات إعادة التركيب أو التجديد وإحلال المكونات الرئيسة. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 45، <i>العقارات والآلات والمعدات</i> الإرشاد حول تخصيص النفقات المتصلة بأصل معين على مكوناته حيث يكون لهذه المكونات أعمار إنتاجية مختلفة أو أنها تقدم منافع بنمط مختلف.
Refurbishment Costs—No Legislative Requirement	تكاليف التجديد - لا يوجد متطلب تشريعي
17. A furnace for heating a building that is leased out by a government department to a number of public sector tenants has a lining that needs to be replaced every five years for technical reasons. At the reporting date, the lining has been in use for three years. Analysis Present obligation as a result of a past obligating event – There is no present obligation. Conclusion No provision is recognized (see paragraphs 22 and 25–27). The cost of replacing the lining is not recognized because, at the reporting date, no obligation to replace the lining exists independently of the entity's future actions – even the intention to incur the expenditure depends on the entity deciding to continue operating the furnace or to replace the lining. Instead of a provision being recognized, the depreciation of the lining takes account of its consumption, that is, it is depreciated over five years. The re- lining costs then incurred are capitalized, with the consumption of each new lining shown by depreciation over the subsequent five years.	17. يحتاج فرن تدفئة بمبنى مؤجر من جهة حكومية لعدد من المستأجرين من جهات القطاع العام لإحلال بطانته كل خمس سنوات لأسباب فنية. وفي تاريخ القوائم المالية، كان قد مر على استخدام البطانة ثلاث سنوات. التحليل الواجب الحالي نتيجة لحدث ملزم سابق – لا يوجد واجب حالي. النتيجة لا يتم إثبات أي مخصص (أنظر الفقرات 22 ومن 25-27). لا يتم إثبات تكلفة إحلال البطانة لأنه، في تاريخ القوائم المالية، لا يوجد واجب، لإحلال البطانة بشكل مستقل عن الأعمال المستقبلية للجهة - حتى وإن كانت النية لتكبد النفقات تعتمد على قرار الجهة في الاستمرار في تشغيل الفرن أو إحلال البطانة. بدلاً من إثبات مخصص، يحسب الاستهلاك المحاسبي للبطانة على مدى خمس سنوات. وتتم رسملة تكاليف إعادة تركيب البطانة التي يتم تكبدها حينئذ مع استخدام كل بطانة جديدة حيث يتم استهلاكها على مدى الخمس سنوات اللاحقة.
Refurbishment Costs—Legislative Requirement	تكاليف التجديد -متطلب تشريعي
18. A government cartography service is required by law to overhaul its aircraft used for aerial mapping once every three years. Analysis	18. يتطلب النظام من مؤسسة حكومية لرسم الخرائط إجراء صيانة شاملة للطائرة الخاصة بها التي تستخدم لرسم الخرائط الجوية وذلك مرة واحدة كل ثلاث سنوات. التحليل

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
Present obligation as a result of a past obligating event – There is no present obligation. Conclusion No provision is recognized (see paragraphs 22 and 25–27). The costs of overhauling aircraft are not recognized as a provision for the same reasons as the cost of replacing the lining is not recognized as a provision in Example 11A. Even a legal requirement to overhaul does not make the costs of overhaul a liability, because no obligation exists to overhaul the aircraft independently of the entity's future actions – the entity could avoid the future expenditure by its future actions, for example by selling the aircraft.	الواجب الحالي نتيجة لحدث ملزم سابق – لا يوجد واجب حالي. النتيجة لا يتم إثبات أي مخصص (أنظر الفقرات 22 ومن 25-27). لا يتم إثبات تكاليف الصيانة الشاملة للطائرة كمخصص للأسباب نفسها المتعلقة بعدم إثبات تكاليف اطلال البطانة كمخصص في المثال 11أ). حتى وإن وجد متطلب نظامي لإجراء العمرة الشاملة، فإن هذا لا يؤدي إلى أن تكون تكاليف هذا الفحص التزاماً، ونظراً لعدم وجود واجب بالصيانة الشاملة للطائرة بشكل مستقل عن الأعمال المستقبلية للجهة - فقد تتجنب الجهة النفقات المستقبلية من خلال أعمالها المستقبلية، مثلاً من خلال بيع الطائرة.
Disclosures	الإفصاحات
<i>Two examples of the disclosures required by paragraph 98 are provided below.</i>	<i>فيما يلي أدناه مثالين على الإفصاحات التي تتطلبها الفقرة 98.</i>
Warranties	الضمانات
19. A government department with responsibility for the prevention of workplace accidents gives warranties at the time of sale to purchasers of its safety products. Under the terms of the warranty, the department undertakes to repair or replace items that fail to perform satisfactorily for two years from the date of sale. At the reporting date, a provision of 60,000 currency units has been recognized. The provision has not been discounted, as the effect of discounting is not material. The following information is disclosed: <i>A provision of 60,000 currency units has been recognized for expected warranty claims on products sold during the last three financial years. It is expected that the majority of this expenditure will be incurred in the next financial year, and all will be incurred within two years of the reporting date.</i>	19. تمنح جهة حكومية مسؤولة عن منع الحوادث في أماكن العمل الضمانات في وقت بيع منتجات السلامة الخاصة بها للمشتريين. بموجب شروط الضمان، تتعهد الجهة الحكومية بإصلاح أو اطلال البنود التي لا تعمل على نحو مرض خلال سنتين من تاريخ البيع. في تاريخ القوائم المالية، تم إثبات مخصص يتألف من 60,000 ريال سعودي. ولم يتم خصم المخصص حيث إن أثر الخصم ليست ذا أهمية نسبياً. وقد تم الإفصاح عن المعلومات التالية: <i>تم إثبات مخصص من 60,000 ريال سعودي لمطالبات الضمان المتوقعة للمنتجات المباعة خلال السنوات المالية الثلاثة الأخيرة. من المتوقع أن يتم تكبد غالبية هذه النفقات في السنة المالية القادمة، وسيتم تكبد كامل النفقات خلال سنتين من تاريخ القوائم المالية.</i>
Decommissioning Costs	تكاليف الإزالة

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
20. In 2005, a state-owned research facility, which uses a nuclear reactor to develop radio isotopes that are used for medical purposes, recognizes a provision for decommissioning costs of 300 million currency units. The provision is estimated using the assumption that decommissioning will take place in 60–70 years' time. However, there is a possibility that it will not take place until 100–110 years' time, in which case the present value of the costs will be significantly reduced. The following information is disclosed: <i>A provision of 300 million currency units has been recognized for decommissioning costs. These costs are expected to be incurred between 2065 and 2075; however, there is a possibility that decommissioning will not take place until 2105–2115. If the costs were measured based upon the expectation that they would not be incurred until 2105–2115 the provision would be reduced to 136 million. The provision has been estimated using existing technology, at current prices, and discounted using a real discount rate of 2%.</i>	20. تثبت جهة أبحاث مملوكة للحكومة في عام 2017، والتي تستخدم مفاعلاً نووياً لتطوير النظائر المشعة المستخدمة في الأغراض الطبية، بمخصص لتكاليف الإزالة البالغة 300 مليون ريال سعودي. ويتم تقدير المخصص بافتراض أن الإزالة سوف يحدث خلال فترة 60-70 سنة. مع ذلك، هناك احتمال ألا تتم عملية الإزالة حتى 100-110 سنوات، في هذه الحالة سيتم تخفيض القيمة الحالية للتكاليف بدرجة كبيرة. وتم الإفصاح عن المعلومات التالية: <i>تم إثبات مخصص قدره 300 مليون ريال سعودي لتكاليف الإزالة. ويتوقع أن يتم تكبد هذه التكاليف ما بين عامي 2065 و2075 مع ذلك، هناك احتمال بأن لا تحدث الإزالة حتى 2105-2115. إذا تم قياس التكاليف بناءً على توقع عدم تكبدها حتى 2105-2115، فإن المخصص قد ينخفض إلى ما مقداره 136 مليون ريال سعودي. وقد تم تقدير المخصص باستخدام التقنية القائمة على الأسعار الحالية وتم خصمه باستخدام معدل خصم حقيقي بنسبة 2%.</i>
Disclosure Exemption	الإعفاء من الإفصاح
<i>An example is given below of the disclosures required by paragraph 109 where some of the information required is not given because it can be expected to prejudice seriously the position of the entity.</i>	فيما يلي أدناه مثال على الإفصاحات التي تتطلبها الفقرة 109 حيث لم يتم تقديم بعض المعلومات المطلوبة لأنه من المتوقع أن تسبب ضرراً كبيراً لوضع الجهة.
21. A government research agency is involved in a dispute with a company, which is alleging that the research agency has infringed copyright in its use of genetic material, and is seeking damages of 100 million currency units. The research agency recognizes a provision for its best estimate of the obligation, but discloses none of the information required by paragraphs 97 and 98 of the Standard. The following information is disclosed: <i>Litigation is in process against the agency relating to a dispute with a company that alleges that the agency has infringed patents, and is seeking damages of 100 million</i>	21. وكالة أبحاث حكومية متورطة في نزاع مع شركة تدعي بأن وكالة الأبحاث قد تعدت على حق اختراع في استخدامها لمادة وراثية وتسعى للحصول على تعويض عن الأضرار بمبلغ 100 مليون ريال سعودي. تثبت وكالة الأبحاث مخصص لأفضل تقدير للواجب، ولكنها لا تفصح عن المعلومات التي تتطلبها الفقرتان 97 و98 من المعيار. قد تم الإفصاح عن المعلومات التالية: <i>هناك قضية مرفوعة ضد الوكالة والمتعلقة بنزاع مع شركة تدعي بأن الوكالة قد تعدت على البراءات وهي تسعى للحصول على تعويض عن الأضرار بمبلغ 100 مليون ريال سعودي. لا يتم الإفصاح عن المعلومات التي يطلبها عادة معيار</i>

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
currency units. The information usually required by IPSAS 19, Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets, is not disclosed, on the grounds that it can be expected to prejudice seriously the outcome of the litigation. The board is of the opinion that the claim can be successfully defended by the agency	المحاسبة للقطاع العام 19، المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة، لأنها قد تمس إلى حد كبير بنتيجة القضية. يتفق مجلس الإدارة مع الرأي القائل بأن الوكالة سترد الدعوى بنجاح.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

9. مثال توضيحي

Illustrative Example	مثال توضيحي
<i>This example accompanies, but is not part of, IPSAS 19.</i>	يرافق هذا المثال معيار المحاسبة للقطاع العام 19، ولكنه لا يشكل جزءاً منه.
Present Value of a Provision	القيمة الحالية لمخصص
<i>The following example illustrates the journal entries made on initial recognition of the present value of a provision, and the subsequent recognition of increases in the present value of that provision. The increase in the provision is recognized as an interest expense (paragraph 70).</i>	يوضح المثال التالي القيود اليومية التي تم تسجيلها عند الإثبات الأولي بالقيمة الحالية لمخصص، والإثبات اللاحق للزيادات في القيمة الحالية لذلك المخصص. يتم إثبات الزيادات في المخصص على أنها مصروف فائدة (الفقرة 70).
1. The expected value of a provision at the end of year 5 is 2000 currency units. This expected value has not been risk-adjusted. An appropriate discount rate that takes account of the risk associated with this cash flow has been estimated at 12%.	1. تبلغ القيمة المتوقعة لمخصص في نهاية السنة الخامسة 2,000 ريال سعودي. ولم يتم تعديل هذه القيمة المتوقعة بالمخاطر. وقد تم تقدير معدل الخصم المناسب والذي يأخذ في الاعتبار المخاطر المرتبطة بهذا التدفق النقدي بنسبة 12%.
2. Journal entries to record the provision and changes in the value of the provision each year are as follows: End of current reporting period DR Expense 1134.85 CR Provision 1134.85 End of year 1 DR Expense 136.18 CR Provision 136.18 End of Year 2 DR Interest Expense 152.52 CR Provision 152.52 End of Year 3 DR Interest Expense 170.83 CR Provision 170.83 End of Year 4	2. فيما يلي قيود اليومية لتسجيل المخصص والتغيرات في قيمة المخصص لكل سنة: فترة القوائم المالية الحالية من / د: المصروف 1134.85 إلى / د: المخصص 1134.85 نهاية السنة الأولى من / د: المصروف 136.18 إلى / د: المخصص 136.18 نهاية السنة الثانية من / د: مصروف الفائدة 152.52 إلى / د: المخصص 152.52 نهاية السنة الثالثة من / د: مصروف الفائدة 170.83 إلى / د: المخصص 170.83 نهاية السنة الرابعة

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"
إصدار 2024م

Illustrative Example			مثال توضيحي		
DR	Interest Expense	191.33	191.33	مصرف الفائدة	من / د:
CR	Provision		191.33	المخصص	إلى / د:
End of Year 5					نهاية السنة الخامسة
DR	Interest Expense	214.29	214.29	مصرف الفائدة	من / د:
CR	Provision		214.29	المخصص	إلى / د:
Calculations:		Increase			الحسابات
Current time:	Present value = $2000 / (1.12)^5 = 1134.85$		الزيادة	القيمة الحالية = $2000 / (1.12)^5 = 1134.85$	الوقت الحالي:
End of Year 1:	Present value = $2000 / (1.12)^4 = 1271.04$	136.18		القيمة الحالية = $2000 / (1.12)^4 = 1271.04$	نهاية السنة الأولى
End of Year 2:	Present value = $2000 / (1.12)^3 = 1423.56$	152.52		القيمة الحالية = $2000 / (1.12)^3 = 1423.56$	نهاية السنة الثانية:
End of Year 3:	Present value = $2000 / (1.12)^2 = 1594.39$	170.83		القيمة الحالية = $2000 / (1.12)^2 = 1594.39$	نهاية السنة الثالثة:
End of Year 4:	Present value = $2000 / (1.12)^1 = 1785.71$	191.33		القيمة الحالية = $2000 / (1.12)^1 = 1785.71$	نهاية السنة الرابعة:
End of Year 5:	Present value = $2000 / (1.12)^0 = 2000.00$	214.29		القيمة الحالية = $2000 / (1.12)^0 = 2000.00$	نهاية السنة الخامسة: